



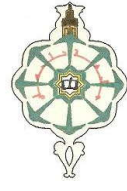
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة العربية وآدابها



رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في: الدراسات اللغوية
موضوعها:

الجهود اللغوية ليونس بن حبيب (182هـ)
في كتاب سيبويه (180هـ)

إشراف:

أ.د. عبد القادر سلامي

إعداد الطالب:

بوعافية الجيلالي

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. سيدي محمد غيثري
مشرفا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. عبد القادر سلامي
عضوا	جامعة وهران	أستاذ محاضر "أ"	د. مصطفىاوي عمار
عضوا	جامعة سيدي بلعباس	أستاذ محاضر "أ"	د. محمد مذبوحى
عضوا	جامعة أدرار	أستاذ محاضر "أ"	د. إدريس بن خويا
عضوا	جامعة تلمسان	أستاذ محاضر "أ"	د. عبد القادر بوشيبية

السنة الجامعية: 1436-1437هـ / 2014-2015م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى والدي الكريمة..... حفظها الله

إلى روح والدي في برزخها..... رحمه الله

إلى زوجتي وأبنائي..... رعاهم الله

إلى جميع الإخوة والأحبة والأصدقاء.

الجيلالي بوخافية

شكر و عرفان

بداية فالحمد و الشكر لله تعالى الذي وفقني لإتمام هذا العمل و يسر لي ما صعب فيه وشكري الخاص وامتناني الكبير إلى أستاذي الدكتور: "عبد القادر سلامي" على قبوله الإشراف على هذا العمل و رعايته .

كما أقدم شاكرًا و ممتنًا إلى لجنة المناقشة لقبولهم رسالتي سائلًا الله أن ينفعني بعلمهم ويُنور لي طريق البحث بملاحظاتهم واستدراكاتهم السديدة. وأسأل الله لهم دوام التوفيق والنجاح.

والشكر موصول لكل من ساهم في مساعدتي بالتشجيع أو التوجيه أو النصع، فجزاهم الله عنى خير الجزاء.

والحمد لله ربّ العالمين

المقدمة

الحمد لله بجميع محامده، وصل اللهم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين
ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فلقد كان العصر الأموي وبعده العصر العباسي زاخرين بالكثير من العلماء الأجلاء الذين
بدلوا جهودهم في خدمة كتاب الله بخدمتهم للغة العربية، فاشتهروا وذاع صيتهم عبر التاريخ.
ومن أشهر هؤلاء الأعلام الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب، وسيبويه والأصمعي، وغيرهم،
ولقد لقي أكثرهم عناية خاصة ودراسة مستفيضة من الدارسين والمحققين فبينوا فضلهم ودرسوا
حياتهم وحققوا علومهم وأعمالهم، وأبرزوا آراءهم بما فيه الكفاية وتقتضيه العناية، الأمر الذي لم
يخط به بعضهم ومنهم يونس بن حبيب، هذا العالم الفذّ النحويّ، اللغويّ، الذي أسهم في تطور
النحو إسهاماً فعّالاً، وكان له شخصيته الواضحة وأثر بيّن في الدرس النحوي، ويشهد له بذلك
ما نُقل عنه في الكثير من المصادر، ويكفيه أنّه نازع الخليل في الكتاب، وأنّ سيبويه أخذ عنه
فأكثر. وهذا دون تعصّب لشخصية يونس.

ومما شدّ انتباهي أنّ شخصية يونس من العلم والمكانة تكاد لا تبين بوضوح ولا تأخذ المكانة التي
تستحقّها في معظم كتب النحاة المتأخرين، بينما تبرز شخصيات نحويّة أخرى - وهم تلاميذ
ليونس - إما بطريقة مباشرة أمثال الأخفش والكسائي، والفراء، وإما غير مباشرة أمثال المازني،
وابن السراج والزجاج وغيرهم، ونحن نعلم أنّه ما من نحويّ ألف في النحو أو درسه إلا كان

منهله ومعتمده كتاب سيبويه، فهم عيال عليه. والكتاب حسب اطلاعي يتنازعه نحاة ثلاثة، هم: الخليل ويونس وسيبويه - وهنا تبادر في ذهني تساؤل أحسبه يمثل إشكالية هذا البحث:

لماذا لم يُذكر يونس في كتب القوم إلا القليل النادر في حين نجد في الكتاب هو ثالث ثلاثة أو رابع أربعة اعتماد الكتاب عليهم، فقد ذكره سيبويه أكثر من مائتي مرة؟ بل يصرّح سيبويه نفسه بأنّ جميع ما ذكر في باب الصّرف هو من آراء يونس بن حبيب. وهي شهادة علمية تحفظ لسيبويه، وربّما هذا الأمر هو الذي جعل الدكتور شوقي ضيف يصرح أنّ: يونس لم يكن له دور في علم النحو، وأنّه كان بعيدا عن تطوّر نظريّة النحو وهذا الذي دفعني إلى البحث حول شخصية يونس بن حبيب لإبراز آرائه وإظهار دوره وإسهامه في تأسيس قواعد النحو وبناء صرحه.

وبعد القراءات الأولية في الموضوع تبين لي أنّ جهود يونس بن حبيب النحوية والصرفية لا تتأتّى إلا من خلال كتاب سيبويه الذي يُعدّ المصدر الأوحّد الذي نقل لنا آراء الرجل واضحة وكاملة مفسّرة.

لذا رأيت أنّ جمع هذه الآراء وجعلها مادة منتظمة بين يدي القارئ يأخذ منها ما يشاء ويفيد منها أيّ إفادة هو أمر بالغ الأهمية، لاسيما إذا تعلّق الأمر بكتاب سيبويه الذي يحتاج إلى الكثير من المراس والصبر والشّرح والمدارسة والقراءة المتكرّرة؛ فعمدت إلى جمع هذه الآراء وإحصائها ثم تبويبها ودراسة ما كان منها له أثر كبير في تطوير نظرية النحو واستوائها على ساقها.

ثم إن دراسة الآراء التي بدا فيها يونس منظرًا ومقعدًا ومساهمًا في بناء صرح هذه اللغة الشريفة هو أمر خادم لجوهر هذه اللغة.

وقد رأيت، بعد أن جمعت هذه الآراء من كتاب سيوييه، أن أتناوله في مقدمة ومدخل وثلاثة فصول وخاتمة ضمت أهمّ النتائج المتوصّل إليها وملحق بآراء يونس المستشهد بها في متن الكتاب، ثم الفهارس .

وقد خصّصت المدخل للتعريف بيونس بن حبيب والتعرّف إلى كلّ ما تعلق باسمه ونسبه، ونشأته، وكذا ثقافته وأخلاقه العلمية التي دوى صداها وذاع صيتها في الأقطار آنذاك.

أما الفصل الأوّل، فحاولت أن أبرز فيه منهج يونس النحوي وخصائصه ومميزاته، وأظهر بعض خواص أقيسة الرجل، والأثر العلمي الذي تركته في ساحة البحث النحوي ثم إنّي صنّفت المسائل التي ورد فيها ذكر يونس بين مسائل "الزعم" ومسائل الأخذ والمناظرة فكان مكانها عقب الكلام عن منهجه العلميّ في طرح المسائل متناسبًا من أجل تطبيق خصائص ذلك المنهج في ثنايا تلك المسائل.

وأما الفصل الثاني فأفردته لجهوده النحوية في الكتاب وذلك من خلال معالجة بعض الطروحات والمسائل النحوية. وكان الفصل الثالث مخصّصًا لجهوده الصرفية على ذات المنهجية والطرح.

واقترضت طبيعة الموضوع أن أتبع المنهج التاريخي في المدخل الملائم لتتبع سيرة الرجل وحياته.

كما اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي في جميع الفصول، كون الظاهرة النحويّة تتطلب وصفا وتحليلا.

ولم أستبعد اللجوء إلى المنهج المقارن الذي فرض نفسه لما عرضت آراء يونس بن حبيب ووازنتها مع آراء سيبويه من جهة ومع آراء نحاة آخرين من جهة ثانية.

ومن جملة المصادر والمراجع المعتمدة في البحث يأتي على رأسها: الكتاب لسيبويه وهو عمدة البحث لتوثيق آراء يونس وكثير من كتب اللغة والنحو التاريخية منها: أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، وتهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني، وكتب النحو واللغة، كالمقتضب للمبرد وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، وشرح التصريح على التوضيح لعبد الله الأزهري وغيرها مما توزع في ثنايا البحث، وضمّه فهرس المصادر والمراجع.

و مع ذلك لم يخل البحث من صعوبات وعوارض، وكان أبرزها كون الدراسات حول شخصية يونس بن حبيب أو آرائه قليلة نادرة.

ومع ذلك أو قبله انطماس الفهوم المعاصرة عن إشارات سيبويه المستعصية عن الإدراك إلا بكثير من التأمل والتدبر. فغموض كتاب سيبويه وصعوبة فهم نصوصه في الكثير من الأحيان هو أحد معوقات فهم مواقف يونس وأحكامه وآرائه.

وأملّي أن يكون البحث قد توصل إلى نتائج طيبة يرضى عنها المراجع ويطمئن إليها الناقد

الباحث إن شاء الله.

ولا يسعني في ختام هذه المقدمة إلا أن أجدّد شكري الخاص وامتناني الكبير إلى أستاذي

الفاضل الأستاذ الدكتور عبد القادر سلامي الذي لم يأل أيّ جهدٍ في تشجيعي وتوجيهي،

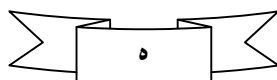
ونصحي؛ وأشكر بدءاً وفي الختام لجنة مناقشة هذا العمل وأسأل الله لهم كامل التوفيق؛ والحمد لله

والشكر لله ربّ العالمين.

والله الموفق وهو المستعان

الجيلالي بوعافية

تلمسان في: 2015 /09/25



المدخل

ترجمة يونس بن حبيب

اسمه ونسبه

- مولده

- نشأته

أخلاقه ومذهبه

شيوخه ومصادر ثقافته

مصنقاته

وفاته

اسمه ونسبه:

اختلف المؤرخون وجميع من ترجم حياة يونس بن حبيب في الكثير من تفاصيل حياته، وكان اتفاقهم وإجماعهم يكاد يقتصر حول كنيته واسمه. ولهذا قيل: هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب النحويّ، الضبي⁽¹⁾. وكان أوّل ما اختلفوا فيه هو اسم أبيه "ابن حبيب"، أهو اسم أمّه أو اسم أبيه، لأنّه يُطلق على الرجال والنساء، يقول ابن خلكان: «حبيب اسم أمّه ولهذا لا يصرفونه، فإنّه لا يُعرف له أب. ويقال: إنّه ولد مُلاعنة، ويقال أنّه اسم أبيه فينصرف»⁽²⁾.

وفي المقابل وُجد نصّ قال فيه يونس: «أرسلني أبي إلى رؤبة أسأله: كيف ينشد هذا البيت:

أَبْنِي لَبِينِي لَسْتُمْ بِيَدٍ ❁ إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضْدُ

أم يدًا؟ فقال: كيف شئت»⁽³⁾. والرواية إذا صحّت أبطلت ما ذهب إليه ابن خلكان، إلا أنّ الأستاذ حسين نصّار لم يرتح لهذه الرواية وشكّك فيها⁽⁴⁾، ولكنّه لم يأت بجديد في المسألة.

وإذا تكلمنا عن نسبه فنجد جميع من أرّخ ليونس بن حبيب يثبت أنّه مولى، ولكنهم اختلفوا فيمن ارتبط به بالولاء، وهذا ما لمسناه في قول: ابن خلكان: «قال أبو عبد الله المرزباني في كتابه

(1) طبقات النحويين، الزبيدي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، 1984م، ص51.

(2) وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت ط1، 248/7.

(3) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، أحمد حسن بن عبد الله العسكري، تحقيق: عبد العزيز أحمد، ط6، مطبعة الحلبي، ص363. والبيت قيل لطرفة وقيل لأوس بن حجر، وهو في ديوان طرفة، طرفة بن العبد، تح: مهدي محمد، دار الكتب العلمية، ط3، 1423هـ، ص33.

(4) ينظر: يونس بن حبيب، حسين نصّار، مكتبة الثقافة الدينية، ط1، 2002، ص7.

"المقتبس في أخبار النحويين": «هو مولى ضبّة، وقيل هو مولى بني ليث بن بكر بن عبد مناة ابن كنانة، وقيل مولى بلال بن هرمى من بني ضبيعة بن بجالة»⁽¹⁾.

وذكر ابن النديم أنه مولى بني ليث بن بكر بن عبد مناف بن كنانة⁽²⁾. أما ياقوت فاقصر على ذكر القبيلتين فقال: «الضبيّ وقيل الليثي بالولاء»⁽³⁾. ورجّح الدكتور حسين نصّار ولاءه لبني ضبّة مستندا على دليل في بيت من قصيدة لجرير يقول فيهما:

يا ضَبُّ عَلِيٍّ أَنْ تُصِيبَ مَوَاسِمِي ❁ كوزاً على حَنَقٍ وَرَهْطَ بِلَالٍ⁽⁴⁾.

واستنتج أنّ بلالاً من بني ضبّة، مما لا يدع شكاً في هذا الولاء. وهذا الولاء هو الذي عُرف به واقترن باسمه عند أغلب الدارسين والمترجمين له.

⁽¹⁾ وفيات الأعيان، ابن خلكان 244/7.

⁽²⁾ الفهرست، ابن النديم، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، 1997، 64/1.

⁽³⁾ معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993، 2850/6.

⁽⁴⁾ ينظر: يونس بن حبيب، حسين نصّار، ص8. والبيت لجرير، ينظر: ديوانه، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1406هـ، ص63.

مولده:

اختلف المؤرخون في تاريخ ميلاد يونس بن حبيب اختلافاً شديداً، يقول ابن خلكان: «مولده سنة تسعين. وقيل: مولده سنة ثمانين»⁽¹⁾. واعتمد السيوطي التاريخ الأوّل⁽²⁾، وياقوت الثاني⁽³⁾.

ولكنني وجدت للدكتور حسين نصّار في هذه المسألة قولاً طريفاً وسديداً اعتمده تاريخاً لمولد يونس بن حبيب، ومفاده أنّ تاريخ ميلاد يونس هو سنة تسعين، ويرتكز فيه الدكتور حسين نصّار على دليل كافٍ؛ لأنّه قارن بين يونس وأستاذه "حمّاد بن سلمة" الذي توفيّ ما بين سنة مائة وسبع وستين وسنة مائة وتسع وستين، بعد أن بلغ من الكبر عتياً، وعلى هذا يكون مولد حماد ابن سلمة ما بين خمس وثمانين وسنة تسع وثمانين، الأمر الذي يجعل تاريخ ميلاد يونس بن حبيب قبل سنة تسعين أمراً مستحيلاً⁽⁴⁾.

أمّا عن موطنه أو مكان ولادته فلا خلاف بين المؤرخين في أنّه ولد في جُبَل وهي بلدة صغيرة بالعراق على دجلة⁽⁵⁾.

(1) وفيات الأعيان، ابن خلكان، 244/7.

(2) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: إبراهيم أبو الفضل، المكتبة العصرية، بيروت، 365/2.

(3) معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 2852/6.

(4) ينظر: يونس بن حبيب، حسين نصّار، ص 10.

(5) معجم البلدان، ياقوت الحمودي، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م، 103/2.

نشأته:

نشأ يونس بن حبيب بالبصرة، والبصرة آنذاك مدينة العلم وقبلة العلماء. فشغفت نفس يونس لطلب العلم، فأخلص حياته كلها من أجله، فطلبه في كل مكان سمع أنه فيه ومن كل مجال، وكان يرفع قدر العلم حتى قال: « عِلْمُكَ مِنْ رُوحِكَ، وَمَالُكَ مِنْ بَدَنِكَ ».⁽¹⁾

وكان ميله إلى علم النحو أكبر حتى قال: « أَوَّلُ مَنْ تَعَلَّمَتْ مِنْهُ النُّحُو حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ »⁽²⁾، ويقول فيه ابن النديم: « كَانَ أَعْلَمَ النَّاسِ بِتَصَارِيفِ النَّحْوِ »⁽³⁾. وكان يرى أن علم العربية علم ضروري لكل رجل ويجب أن يُحسنه ويتعلمه كل أحد، قال: « لَيْسَ لِعَبِيٍّ مَرُوءَةٌ، وَلَا لِمَنْقُوصٍ الْبَيَانُ بِهَاءٍ، وَلَوْ حَكَ بِيَا فَوْحَهُ * أَعْنَانَ السَّمَاءِ ».⁽⁴⁾

ولما كان شغفه بطلب العلم والتفرغ له هو غايته ومبتغاه، روي أنه كان ينسى كل شيء إلا العلم، فكان أول ما ينسى طعامه وشرابه، قال: « مَا أَكَلْتُ فِي شِتَاءٍ شَيْئًا قَطًّا إِلَّا وَقَدْ بَرَدَ، وَلَا أَكَلْتُ فِي صَيْفٍ شَيْئًا إِلَّا وَقَدْ سَخَنَ ».⁽⁵⁾

ويتبين من هذه الرواية أن يونس بن حبيب أخلص حياته كلها للعلم، حتى وصل إلى درجة عالية فيه، جعلته علماً من أعلام البصرة، شغل الناس في النحو واللغة، وصارت ليونس حلقة

(1) عيون الأخبار، ابن قتيبة الدينوري، دار الكتب العلمية، بيروت 1418هـ، 137/2.

(2) طبقات النحويين، الزبيدي، ص 51.

(3) الفهرست، ابن النديم، 64/1.

(4) يافوخه: عظام الجمجمة.

(5) البيان والتبيين، الجاحظ، دار مكتبة الهلال، بيروت، 1423هـ، دط، 83/1.

(5) الحيوان، الجاحظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1424هـ، 224/3.

مشهودة بالبصرة. حتى قيل: « كانت حلقة بالبصرة يتتاها أهل العلم وطلاب الأدب وفصحاء الأعراب والبادية»⁽¹⁾. وكان يبذل العلم لا يكتمه قطّ. قال فيه أبو زيد: « ما رأيت أبذل لعلم من يونس»⁽²⁾.

وقال فيه ياقوت الحموي: « إمام نخاة البصرة في عصره ومرجع الأدباء والنحويين في المشكلات»⁽³⁾. حتى إنّه صار مضرب المثل عند بعض الشعراء، من ذلك قول ابن طباطبا في هجاء أبي علي الرستمي:

لو كُنتَ يُونسَ في دوائرِ نحوه ❁ أو كُنتَ قُطربَ في الغريبِ المُشكل
وحويتَ فقهَ أبي حنيفةَ كلّه ❁ ثم انتميتَ لرستمٍ لم تُنبِلِ⁽⁴⁾.

وقد أُلّم يونس بن حبيب بعلوم العربية شأنه شأن أقرانه في تلك الفترة التي تميّزت بالشمولية والإلمام في طلب العلم.

وقد روي في ذلك كثير مما يدلّ على عظمة الرجل وانشغاله بالعلم. ولا عجب إذاً إذا كانت هذه همته في طلب العلم أن يقال: إن يونس بن حبيب لم يتزوج. وقال ابن النديم: « قال إسحاق ابن إبراهيم الموصلي: عاش يونس ثمانين وثمانين سنة، لم يتزوج ولم يتسرّ، ولم يكن له همّة إلا طلب

⁽¹⁾ الفهرست، 1 / 62، وينظر: الأعلام، الزركلي، دار العلم للملايين، ط5، 8 / 261. ووفيات الأعيان، 7 / 244.

⁽²⁾ أنباه الرواة، جمال الدين علي بن يوسف القفطي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1424 هـ، 4 / 74.

⁽³⁾ معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 6 / 2851.

⁽⁴⁾ ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، أبو منصور الثعالبي، دار المعارف، القاهرة، 1 / 170.

العلم، ومحادثة الرجال». (1) مع أن هناك روايات تعارض ما جاء به ابن النديم، وهي ما أثبتته ابن الجزري في غاية النهاية، حيث ذكر « أن حرمي بن يونس المؤدّب بن حبيب، روى القراءة عن يونس بن حبيب والده...» (2). وهذه الرواية تنفي عدم زواج يونس، بل تثبت له أولادا أيضا.

وأضيف إلى هذا ما روي عنه أنه كان يقول: « فرقة الأحباب سُقم الألباب»، وينشد:

عَيْنَايَ حَتَّى يُؤْذِنَا بِذَهَابِ	❁	شِيئَانِ لَوْ بَكَتِ الدَّمَاءُ عَلَيْهِمَا
شَرَّخُ الشَّبَابِ وَفُرْقَةُ الْأَحْبَابِ (3)	❁	لَمْ يَلْعَا الْمِعْشَارَ مِنْ حَقِّيهِمَا

وهذا يكاد يفند رواية ابن النديم والله أعلم.

أخلاقه ومذهبه:

لعل معرفة مذهب الرجل وأخلاقه تظهر من أقوال غيره فيه، قال إبراهيم الحربي: «إن أهل العربية كلهم أصحاب أهواء إلا أربعة، فإنهم كانوا أصحاب السنة وهم: أبو عمرو بن العلاء، والخليل ابن أحمد، ويونس بن حبيب البصري، والأصمعي» (4). يُظهر هذا القول مكانة يونس

(1) الفهرست، ابن النديم، 47/1.

(2) غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين بن الجزري، مكتبة ابن تيمية، 203/1.

(3) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن عماد الحنبلي، دار ابن كثير، دمشق، تحقيق: محمود الأرناؤوط، ط1، 1986م، 372/2. والبيتان منسوبان لأبي العيّناء في المستطرف، أبو الفتح الأبيشي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1419هـ، ص177. ولعلي بن أبي طالب في ديوان الإمام علي، ت: عبد المجيد همّو، دار صادر، بيروت، ط1، 1431هـ، ص76. وفيهما اضطراب شديد في النسبة.

(4) تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ، 180/12.

ومدى صدقه وأمانته وإخلاصه. ويعزّز هذا قول أبي حاتم السجستاني⁽¹⁾: « فإذا فسّرت حروف القرآن المختلف فيها أو حكيت عن العرب شيئاً، فإنّما أحكيه عن الثقات عنهم مثل: أبي زيد والأصمعي، وأبي عبيدة، ويونس وثقات من فصحاء الأعراب وحملة العلم». ومن صفاته كذلك الذكاء والفطنة، فقد قال بعض الأعراب ليونس بن حبيب-وأحمد جوابه: « قضيتُ لك بالفقه أي بالفطنة». ⁽²⁾

ولا ننسى كذلك أنّ يونس كان ذا فكر ناقد، فهو الذي تمخّ أن يناقش آدم في خروج ذريته من الجنّة، ويوسف في عدم عودته إلى أبيه يعقوب، والزبير وطلحة في خروجهما على الإمام علي -رضي الله عنهم-، وذلك ما ذكره السيرافي من أنّ يونس النحوي قال⁽³⁾: « ثلاثة _والله_ أشتهي أن أمكّن من مناظرتهم يوم القيامة آدم عليه السلام، فأقول له: قد مكّنك الله من الجنّة وحرّم عليك شجرة، فقصدت لها حتّى ألقيتنا في هذا المكروه، ويوسف عليه السلام أقول له: « كنت بمصر وأبوك عليه السلام بكنعان بينك وبينه عشر مراحل يبكي عليك، لم ترسل إليه: إني في عافية وتريجه مما كان فيه من الحزن»، وطلحة والزبير، أقول لهما: «علي بن أبي طالب بايعتماه بالمدينة وخذلتماه بالعراق لم؟»، أيّ شيء أحدث؟.

(1) المزهر في علوم اللغة، السيوطي، ت: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1418هـ، 354/1.

(2) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط2، 1413هـ، ص273.

(3) أخبار النحويين البصريين، أبي سعيد السيرافي، تحقيق: طه محمد الزبني، محمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة الباي الحلبي، مصر، 1956، ط1، ص29-30، نزهة الألباء في طبقات الآداب، الأنباري، تح: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، ط3، 1405هـ، ص49.

ينضاف إلى ذلك ثناؤه على غيره واعترافه لهم بنقله العلم عنهم، سواء كان من تلاميذه كعيسى ابن عمر، أو من شيوخه. قال سيبويه⁽¹⁾: «وزعم عيسى بن عمر أن ناسا من العرب يقولون: إذن أفعل ذلك في الجواب بالرفع، فأخبرت بذلك يونس، فقال: لا تبعدن ذا، ولم يكن ليروي إلا ما سمع، جعلوها بمنزلة هل وبل»، أراد أنهم لم يعملوها. وقد أشاد بعلم الخليل وذكائه، فقال⁽²⁾: «إن الخليل بن أحمد كان يستدل بالعربية على سائر اللغات ذكاء منه وفطنة».

ومن تلاميذه الذين ظفروا منه بالمدح والتقدير سيبويه، فقد قال الفراء⁽³⁾: «دخلت البصرة فلقيت يونس وأصحابه فسمعتهم يذكرونه - أي سيبويه - بالحفظ والدراية وحسن الفطنة». كما نال سيبويه هذا التقدير ناله أيضا تلميذه أبو زيد الأنصاري، قال ابن هشام في المغني⁽⁴⁾: «في فصيح ثعلب في باب المشدد: فلان يتعهد ضيعته - قال ابن دستوريه ولا يجوز عنده يتعاهد، لأنه لا يكون عند أصحابه إلا من اثنين، ولا يكون متعديا، ويرده قوله:

«تجاوزت أحراسا إليها ومعشرا»⁽⁵⁾.

وأجاز الخليل يتعاهد وهو قليل، وسأل الحكم بن قنبر أبا زيد عنها، فمنعها وسأل يونس فأجازها فجمع بينها، وكان عنده ستة من فصحاء العرب، فسئلوا عنها فامتنعوا من "يتعاهد"،

(1) الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م، 16/3.

(2) طبقات الشعراء، ابن المعتز، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف، مصر، د.ط، 2009م، ص96.

(3) المزهري، السيوطي، 202/1.

(4) مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، دار الفكر، بيروت، ط6، 1985م، تح: مازن المبارك، ص677.

(5) ينظر: ديوان امرؤ القيس، امرؤ القيس بن حجر، ت: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1425هـ، ص36.

فقال يونس: « يا أبا زيد: كم من علم استفدناه كنت أنت سببه». وقد بلغ من أدبه وعلمه أنه كان يلين جانبه لنظرائه من العلماء بالعربية، ولو خالف ما عنده، قال محمد بن سلام: (1) « قدم الكسائي البصرة مع الرشيد، فجلس إلى يونس في حلقة، فألقى عليه بعض من حضر المجلس بيتا للفرزدق:

غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً * حُصَيْنِ عَيْبَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرِ (2)

فأنشده هكذا، فقبل للكسائي: «على أي شيء رفعت الخمر؟ فقال: أضمرت فعلاً كأنه

قال: رحلت له الخمر»، فقال يونس: ما أحسن والله ما وجهته غير أنني سمعت الفرزدق ينشد:

غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً * حُصَيْنِ عَيْبَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرِ.

جعل الفاعل مفعولاً، كما قال الحطيئة:

فَلَمَّا خَشِيتُ الْمَوْنَ وَالْعَيْرَ مُمْسِكِ * عَلَي رَغْمِهِ، مَا أَمْسَكَ الْحَبْلَ حَافِرُهُ (3).

والقصيدة على الرفع، جعل الفاعل مفعولاً، فقال الكسائي: «هذا على هذا وجه».

هذه أخلاق يونس كما يرويها عنه غيره، وكلها تقرّ وتؤكد دماثة أخلاق الرجل العلمية.

(1) إنباه الرواة للقفطي، 327/2. وينظر: البغية، 163/2.

(2) ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، ط1، 1427هـ، ص154.

(3) ديوان الحطيئة، 1 / 62.

وهي أخلاق علمية ذات أثر على الأحكام البحثية ذاتها، وهي التي يدعوها أصحاب المنهجية اليوم الروح العلمية ومن ضمنها الأمانة العلمية اللتان ينبغي التحليّ بهما فلا يستغني عنهما باحث أو ناقد.

شيوخه ومصادر ثقافته:

لقد أقبل يونس بن حبيب على العلم إقبالاً شديداً، كما أشرنا إلى ذلك من قبل، أخذ عن الشيوخ ورحل إلى الأعراب، وجال وتلقّى عنهم، وصحب الشعراء، وارتوى من معاني أشعارهم حتى أصبح راوي من رواته، بل ناقداً أيضاً.

يدلّ على ذلك ما ذكره ياقوت إذ يقول⁽¹⁾: « قال أبو عبيدة: اختلفت إلى يونس بن حبيب عشر سنين، وجلس إليه قبلي خلف الأحمر عشرين سنة، وكان يونس عالماً بالشعر نافذ البصر في تمييز جيده وردئه، عارفاً بطبقات شعراء العرب، حافظاً لأشعارهم يرجع إليه في ذلك كله».

وكانت ذاكرة يونس القويّة وعقله الراجح عملاً على حفظ هذا التراث العظيم، فقد وصف أبو الخطاب زياد بن يحيى هذه الذاكرة فقال⁽²⁾: « مثل يونس كمثل كوز ضيق الرأس، لا يدخله شيء إلا بعسر، فإذا دخله لم يخرج منه» يعني أنّه لا ينسى.

(1) معجم الأدباء، 4 / 179.

(2) طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ص 51 - 52.

ولم تقتصر ثقافة يونس على معرفة الشعر ورواته، بل كانت له إحاطة بقبائل العرب، وقد ذكر ذلك الجاحظ في البيان والتبيين⁽¹⁾: « يقول يونس، ليس في بني أسد إلا خطيب، أو شاعر، أو قائف أو زاجر أو كاهن، أو فارس. وقال: ليس في هذيل إلا شاعر أو شديد العدو».

وكان يونس خبيراً بأنساب العرب والسمات البشرية التي تتميز بها كل قبيلة عن قبيلة، فهذا يوحى بدقة الملاحظة لديه وفطنته. وقد مكّنه من هذا كلّهُ، احتكاكه بأكابر شيوخ العلم، وفصحاء العرب، وروايته وحفظه للشعر. ومن مصادر ثقافته الشيوخ الذين خطوا طريقه ونهل منهم علماً وأدباً.

أ. شيوخه: الذين نذكر منهم:

1) **حماد بن سلمة**: شيخ أهل البصرة في العربية ومن رجالها المرموقين. أوّل من تعلّم على يده يونس علم النحو، سئل يونس أيكما أسنّ، أنت أو حمّاد؟ فقال: حمّاد، ومنه تعلّمت العربية. وهو أحد شيوخ سيبويه أيضاً وله معه حديث⁽²⁾.

2) **عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي**: عاصره يونس بن حبيب ورآه. كان أعظم علماء عهده في النحو، وتتلّمذه عليه.

وكان نافذ الذكاء، قال محمد بن سلام: «سمعت أبي يسأل يونس عن ابن أبي إسحاق وعلمه، فقال: "هو والنحو سواء"، أي هو الغاية، قال فأين علمه من علم الناس اليوم؟، قال: لو

(1) البيان والتبيين، الجاحظ، 1/ 156.

(2) أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد السيرافي، ص 35.

كان في الناس اليوم من لا يعلم إلا علمه يومئذ لضحك به، ولو كان فيهم أحد له ذهنه ونفاذه، ونظر نظرهم، كان أعلم الناس»⁽¹⁾.

وسأله ابن سلام يوماً⁽²⁾: «هل سمعت من أبي إسحاق شيئاً؟ قال: نعم، قلت له: هل يقول أحد الصّويق؟ يعني السويق: قال نعم، عمرو بن تميم تقولها، وما تريد إلى هذا؟ عليك بباب من النحو يطرد وينقاس». كأنما ينهاه عن الإيغال في السّماع ويعده طريقاً طويلاً.

3) رؤبة بن العجاج: هو أبو محمد رؤبة بن العجاج، والعجاج لقبه واسمه أبو الشعثاء عبد

الله ابن رؤبة البصري التميمي السعدي، وهو أشعر وأرجز الرجاز في عصره، وكان بصيراً باللغة قيماً بجوشيتها وغريبها⁽³⁾. وكانت علاقة يونس برؤبة بن العجاج علاقة علمية وطيدة وقويّة.

يروى الأصمعي قصة تظهر متانة هذه العلاقة، إذ يقول⁽⁴⁾: «كنت في حلقة أبي عمرو فجاءه شبيل بن عزرة الضبيعي، فلما دخل عليه رفعه أبو عمرو، وألقى له لبدًا بغلته، فلما جلس قال: ألا تعجبون لرؤبتكم هذا! سألته عن اشتقاق اسمه فلم يدر ما هو؟، فوثب يونس حتى جلس بين يدي شبيل، ثم قال له: علك تظنّ أنّ معد بن عدنان كان أفصح من رؤبة؟، فأنا غلام رؤبة، فما الروبة، والروبة، والروبة، والروبة، والرؤبة (الخامسة مهموزة فقط)، قال: «فغضب شبيل ابن

⁽¹⁾ طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي، ت: محمود محمد شاكر، دار المرئي، جدة، دط، دت، ص15. أخبار النحويين، السيرافي، ص21، نزهة الألباء، ص27، طبقات النحويين، الزبيدي، ص31-32.

⁽²⁾ طبقات النحويين اللغويين، الزبيدي، ص32.

⁽³⁾ وفيات الأعيان، 2 / 303-304.

⁽⁴⁾ مراتب النحويين، أبو الطيب اللغوي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ص22 - 23.

عزرة وقام: فقال: أبو عمرو ليونس: ما أردت إلى هذا! رجل شريف قصدنا في مجلسنا فرددت عليه قوله وأحفظته، فقال يونس: ما تمالكت إذ ذكر رؤبة أن قلت ما قلت.

وردة فعل يونس هذه تُظهر مدى حبه لرؤبة واحترامه له، ولا أكبر دليل على ذلك من تلك الشواهد الكثيرة التي استدللّ بها يونس في تدعيم القواعد النحوية أو اللغوية بصفة عامة من إنتاج رؤبة ابن العجاج، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- قول سيويه⁽¹⁾: زعم يونس أنه سمع رؤبة يقول: ما جاءت حاجتك فيرفع.
- وفي الكتاب أيضا⁽²⁾: وزعم يونس أن رؤبة بن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعا وهو لبعض مدحج:

عجبٌ لتلكَ قضيةٍ وإقامتي ❁ فيكم على تلك القضية أعحب⁽³⁾.

إذاً كانت ملازمة يونس لرؤبة كبيرة؛ حتى قيل: ان رؤبة كان يضيق به ذرعاً لكثرة استفساراته، فقد ورد على لسان يونس بن حبيب قوله⁽⁴⁾: (قال لي رؤبة بن العجاج: حتّام تسألني

(1) الكتاب، سيويه، 1 / 51.

(2) المصدر نفسه، 1 / 319.

(3) اختلفوا في قائل هذا البيت اختلافا شديدا ففي كتاب: الحلل في شرح أبيات الجمل للبطلوسي أن سيويه نسبه إلى رجل من مدحج. ينظر: 1 / 382، قال البطلوسي: وذكر أبو رياش: أن هذا البيت: لهُمام بن مرّة، أخى جسّاس بن مرّة، قاتل كليب. وذكر الأصبهاني: أنه لضمرة بن أبي ضمرة. وزعم ابن الأعرابي: أنه قيل قبل الإسلام بخمسمائة عام. وقيل: هو لعمر بن الحارث بن عبد مناة بن كنانة بن خزيمه. الحلل في شرح أبيات الجمل، للبطلوسي، تح: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ، ص164.

(4) بغية الوعاة، 2 / 365.

تسألني عن هذه البواطيل وأزخرفها: أما ترى الشيب قد بلغ في لحيتك). وهذا أثر يدل على أن يونس لم يدع الطلب للتعلّم مبكراً بل كان طلاباً للعلم والمعرفة وقد وخط الشيب مفرقه.

4) أبو عمرو بن العلاء: هو زبان بن العلاء بن عمّار المازني التميمي، اشتهر بالقراءات والعربية وآيام العرب ولهجات القبائل، توفي بالكوفة سنة 154هـ.⁽¹⁾ كان أبو عمرو من أبرز شيوخ يونس بن حبيب وأعظمهم أثراً فيه، حتى قال⁽²⁾ فيه: « والله لو قُسم علم أبي عمرو وزهده على مائة إنسان لكانوا كلّهم علماء زهاداً، والله لو رآه رسول الله صلى الله عليه وسلم لسره ما هو عليه». فقد كان يونس راوية لأبي عمرو، نقل الكثير من الأخبار المنسوبة إليه، ومن أمثلة ذلك ما رواه السيوطي قائلًا: « روى أبو بكر بن دريد عن أبي حاتم عن الأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد كلّهم قالوا: حدّثنا يونس بن حبيب عن أبي عمرو قال: كانت العرب في الجاهلية تسمّى الأحد: الأول، والاثنين: الأهون، وبعضهم يقول: الأهود: والثلاثاء حبارا، والأربعاء ديارا، والخميس مؤنسا والجمعة العروبة، وبعضهم يقول عروبة فلا يعرفها، وفي السبت شيارا»⁽³⁾.

فقد استفاد يونس بن حبيب من شيخه أبي عمرو علماً كثيراً، ومعرفة غزيرة. وقد كان تلميذاً مخلصاً لشيخه ومدافعاً عنه، من ذلك ما رواه معمر بن المثنى عن يونس، قائلًا: كنت مع أبي عمرو ابن العلاء عند بيت الله الحرام، فجاءنا مقاتل بن سلمان، فجعل يسأل أبا عمرو عن تفسير

⁽¹⁾ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروزآبادي، دار سعد الدين، ط1، 1421هـ، ص 139.

⁽²⁾ غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، 1/ 292.

⁽³⁾ المزهري، 1/ 354.

القرآن، فأكثر، ثم قال له: ما معنى قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعَدَ الْمُتَّقُونَ...﴾⁽¹⁾، فقال أبو عمرو: لا أدري، قال يونس: فقلت له: أضجرت الشيخ من كثرة ما تسأل، أراد: صفة الجنة التي وعد المتقون، فقال مقاتل لأبي عمرو: هو كما قال⁽²⁾: وهذا كله يدل على حبه لشيخه ووفائه له.

من آثار ثقته بشيخه ودفاعه عنه دون تعصب أو انحياز ما رواه السيوطي أنه "قال محمد ابن سلام الجمحي، قلت ليونس ابن حبيب: إن عيسى بن عمر قال: صحف أبو عمرو بن العلاء في الحديث: " اتقوا على أولادكم فحمة العشاء"، فقال: بالفاء، وإنما هي بالقاف، فقال: عيسى الذي صحف ليس أبا عمرو، وهي بالفاء كما قال أبو عمرو لا بالقاف كمال قال عيسى"⁽³⁾.

إذن فمكانة أبي عمرو عند يونس مكانة عالية، فكانت ثقته فيه ثقة كبيرة، فكان يقول⁽⁴⁾:

« لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كله في شيء واحد كان ينبغي لقول أبي عمرو بن العلاء في العربية أن يؤخذ كله، ولكن ليس أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك». فلا عجب إذن أن تكون أكثر رواية يونس عنه، فلا تحتاج إلى مثال للتدليل. ومن مصادر ثقافته أيضا:

(1) سورة الرعد، الآية: 36.

(2) مجالس العلماء، الزجاجي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1403هـ، ص52.

(3) المزهر، 309/2.

(4) طبقات فحول الشعراء، لابن سلام الجمحي، 16/1.

ب. فصحاء العرب: (الأعراب):

يعدّ فصحاء الأعراب مصدرا آخر من مصادر ثقافة يونس ابن حبيب، وذلك لما تميزوا به من بدهة عجيبة، ومن استحواذ على جيّد القول، كما قيل فيهم، «فلكلامهم السبكُ الحسنُ، والديباجة الكريمة، والرونق العجيب، والبهاء الجم، والطابع الفصيح، ولهم أصناف البلاغة قصيداً، ورجزاً، وخطباً، ومنتوراً وسجعاً، وما يزدوج وما لا يزدوج مع إصابة الغرض، وتطبيق المفضل وارتجالاً من غير معاناة، ولا إحالة فكر ولا استعانة، كأنهم ينطقون عن وحي أو إلهام»⁽¹⁾.

ومن الأمثلة على أخذه عن الأعراب والاحتكاك بهم ما رواه القالي عن أبي عبيدة عن يونس قالاً: « وقف أعرابي في المسجد الجامع بالبصرة فقال: قلّ النيل، ونقص الكيل وعجفت الخيل، والله ما أصبحنا ننفخ في وضح، وما لنا في الديوان من وثمة، وأنّ لنا لعيالا جربةً، فهل من معين أعانه الله يعين ابن سبيل، ونضو طريق وفل سنة؟ فلا قليل من الأجر، ولا غنى عن الله، ولا عمل بعد الموت»⁽²⁾.

ويفسّر القالي هذه الكلمات الغريبة قائلاً: الوضح: اللبن، الوثمة: الحظ، الجربة: الجماعة، الفل: القوم المنهزمون⁽³⁾. وهذا النصّ ذو دلالة على أنّ للأعراب الذين عاينهم يونس وأخذ منهم قوّة في اللغة ومكنة في البلاغة أسهمت في بناء شخصيّة يونس النحويّة واللغويّة. ومن الأعراب الفصحاء الذين أخذ عنهم يونس وقد أجمع المترجمون ليونس عليها:

(1) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو، عبد العال سالم مكرم، ص 276

(2) المزهر، السيوطي، 2/ 442.

(3) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

1. أبو مَهْدِيَّة: ذكره ابن النديم وقال بأنَّه صاحب غريب يروي عنه البصريون.⁽¹⁾

وقد تميَّز عن غيره من الأعراب الفصحاء أنَّه كان يتمتَّع بمقدار كبير من الذكاء والفصاحة وحسن التصرّف. ومن أمثلة ما يروي عنه حول مسألة-ليس الطيب إلاّ المسك-.

وكان أبو مَهْدِيَّة طرفاً في هذه القضية يمثّل لهجة الحجازيين وينصب خبر ليس.⁽²⁾

ومن أخباره مع يونس ما رواه ابن دريد في الجمهرة قائلاً⁽³⁾: في مادة رزم، ومنه قولهم: لم يرمز من مكانه أي لم يتحرك، وكان الأصل يَرْمَأَزُ، وقال يونس: ذهبنا إلى أبي مَهْدِيَّة في عقب مطر فسأله عن حاله وكان قد بنى بيتاً في ظاهر خندق البصرة، سماه جناحاً، فقلنا له: كيف أنت يا أبا مَهْدِيَّة فقال:

عَهْدِي بِجَنَّا حِ إِذَا مَا اِرْمَأَزَا ❁ وَأَذْرَتِ الرِّيحُ تَرَابًا نَزَا

أَنْ سَوَفَ تُمَضِيهِ وَمَا اِرْمَأَزَا ❁ كَأَنَّمَا لَزَّ بِصَخْرٍ لَزَا

أَحْسَنُ بَيْتٍ أَهْرًا وَبَزَا⁽⁴⁾.

يقال بيت حسن الأهرة والظهرة إذا كان حسن المتاع، قال (أي يونس): « وما كان في

البيت إلاّ حصير محرق». يظهر المثال إلمام أبي مَهْدِيَّة بغريب اللغة واحتكاك يونس به والاستفادة

منه.

⁽¹⁾ الفهرست، ابن النديم، ص 69.

⁽²⁾ الأعراب الرواة، د. عبد الحميد الشلقاني، منشورات المنشأة العامة للنشر، ليبيا، ط2، 1982م، ص 235-236.

⁽³⁾ جمهرة اللغة، الحسن ابن دريد، تحقيق: رمزي منير بلعكي، دار العلم للملايين، بيروت ط1، 1987م، 710/2.

⁽⁴⁾ نسبه ابن دريد إلى أبي مَهْدِيَّة في جمهرة اللغة، 710/2.

2. أبو الدَّقَيْش: من قدماء رواة البصرة، روى عنه الخليل كثيرا في كتاب العين⁽¹⁾، وقد ذكره ابن النديم بالسَّين⁽²⁾، ولقد لفت اسمه نظر يونس بن حبيب فسأله قائلا: « سألت أبا الدَّقَيْش: ما الدَّقَيْش؟، قال: لا أدري، إنّما هي أسماء نسمعها، فنسمى بها»، ويفسّر أبو عبيدة هذه الكلمة قائلا: «الدَّقْشَة دويبة رَقْطاء أصغر من القطاه، قال: والدَّقَيْش شبيهه بالقش»⁽³⁾، فكان هذا حال يونس مع طلب العلم وكثرة السؤال والاستفسار.

3. أبو علي الأسواري: تساءل حسين نصّار حول أخذ يونس من هذا الأعرابي لكونه غير عربي⁽⁴⁾، غير أنّنا وجدنا الجاحظ يفيض في الثناء عليه، ووصفه بالفصاحة قائلا: « كان يونس ابن حبيب يسمع منه، أي من أبي علي الأسواري كلام العرب ويحتجّ به»⁽⁵⁾.

يتضح لنا من تعامل يونس مع هؤلاء الأعراب أنّه لم يكن له من همّ سوى التحصيل العلمي، لهذا الهدف كان يحتكّ بأيّ شخص تظهر فيه معالم وسمات العلم.

(1) الأعراب الرواة، عبد الحميد الشلقاني، ص 187.

(2) الفهرست، ابن النديم، ص 70.

(3) المزهر، السيوطي، 2/ 272.

(4) ينظر: يونس بن حبيب، حسين نصّار، ص 32.

(5) البيان والتبيين، الجاحظ، 1/ 294.

ج. روايته للشعر:

لقد اهتم يونس بن حبيب بالشعر العربيّ أيّما اهتمام، حتّى غدا الشعر أهمّ مصدر من مصادر ثقافته وعلمه، فقد كان كأستاذه أبي عمرو راويّاً للشعر ملماً به، عارفاً لمواضع الجودة فيه.⁽¹⁾ وهي ثقافة عصره حينذاك، وهذه المكانة العلمية هي التي جعلت الشعراء أو من كان الشعر اهتمامه يعرض على يونس ما عنده، إمّا من أجل الاستحسان أو التوجيه.

ومّا روي عنه في ذلك: أن قدم عليه جعفر بن العباس من عند الخليفة المهدي وقال له: أنا وأمير المؤمنين اختلفنا في هذا البيت:

والشَّيْبُ يَنْهَضُ فِي السَّوَادِ كَأَنَّهُ ❁ لَيْلٌ يَصِيحُ بِجَانِبِهِ نَهَارٌ⁽²⁾

فما الليل والنهار؟ فقال يونس: الليل، الليل الذي تعرف، والنهار، النهار الذي تعرف، فقال جعفر زعم المهدي أنّ الليل فرخ الكروان، والنهار فرخ الحبارى.

فقال أبو عبيدة في البيت ما قاله يونس، والذي قاله المهدي معروف في الغريب من اللغة.⁽³⁾ وكان الشعراء يعرضون عليه شعرهم قبل أن يذيعوه في الناس، من ذلك روي أنّ مروان ابن أبي حفصة، قال له: " لقد قلت شعرا أعرضه عليك فإن كان جيّدا أظهرته، وإن كان رديئا سترته، وأنشده:

(1) مراتب النحويين، ص 33.

(2) الفرزدق في ديوانه، ص 225. وينظر: ديوان المعاني، أبو هلاك العسكري، دار الجليل، بيروت، 87/2.

(3) وفيات الأعيان، 247/7.

..... ❁ طَرَقَتْكَ زَائِرَةٌ فَحَيَّ حَيَّالَهَا⁽¹⁾

قال: فقال له: يا هذا اذهب فأظهر هذا الشعر، فأنت والله فيه أشعر من الأعشى، يريد في قوله:

..... ❁ رَحَلَتْ سُمَيَّةٌ غُدْوَةً أَجْمَالَهَا⁽²⁾

فقال له مروان: قد سؤتني وسررتني، فأما الذي سررتني به فلإرتضائك الشعر، وأما الذي

سؤتني به فلتقديمك إيتاي على الأعشى: قال: نعم، إن الأعشى قال:

فَرَمَيْتُ غَفْلَةً عَيْنَهُ عَن شَاتِهِ ❁ فَأَصَبْتُ حَبَّةَ قَلْبِهَا وَطِحَالَهَا⁽³⁾

والطَّحَالُ لا يدخل في شيء إلا أفسده، وقصيدتك سليمة من هذا وشبهه⁽⁴⁾. وليونس دقة في

في الحكم على الشعر ومعرفة طبيعته.

ونضيف إلى هذا ما جاء في الجمهرة من أنه قيل ليونس: بم تعرف الشعر الجيد، فقال:

"بالشَّشْقَلَةَ". ويفسر صاحب الجمهرة "الشَّشْقَلَةَ"، قال: « الشَّشْقَلَةُ أن تزن الدينار بإزاء الدينار

لتنظر أيهما أثقل ولا أحسبه عربيا محضاً»⁽⁵⁾، وعلى هذا كان يفضل شعر الفرزدق على شعر

جرير، وكان يقول: « لولا شعر الفرزدق لذهب نصف أخبار الناس»⁽⁶⁾.

(1) هذا مطلع قصيدة طويلة للشاعر مروان بن أبي حفصة يمدح فيها المهدي وهو من الشعراء المحيدين، توفي سنة 181هـ،

أنظر: وفيات الأعيان، 5/193.

(2) ديوان الأعشى، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1400هـ، ص150.

(3) ديوان الأعشى، ص151.

(4) معجم الأدباء، 6/2852.

(5) جمهرة اللغة، ابن دريد، 2/1157.

(6) البيان والتبيين، 1/262.

وكانت له ملكة بما يستطيع أن يميز رواية الشعر صدقها من كذبا، فقد روي لأبي عمرو ابن العلاء بحضور يونس وأبي عبيدة- أن الوليد بن عبد الملك لام العجاج لقوله شعرا في عمر ابن يونس وأبي عبيد الله بن معمر أفضل من ذلك الذي قال فيه.

فقال يونس لأبي عبيدة بعد سماع الرواية: أتصدق بهذا؟ ما كان من هذا شيء قط، وكان الوليد يحسنه. قال عمر بن شبة: ولا أحسب يونس إلا قد صدق، كان الوليد لحائاً، وكان عبد الملك يعتذر من ذلك، ويقول: شغلنا حبّ الوليد عن تأديبه، لكن هذا سليمان فاسألوه عمّا شئتم». (1)

وكان يسمع الشعر ويفهمه ويتذوقه ويصدر بعض الأحكام فيه، قال ابن سلام «أخبرني يونس كالمتعجب أن ابن أبي إسحاق كان يقول: أشعر أهل الجاهلية مرقش وأشعر أهل الإسلام كثير ولم يقبل هذا القول ولم يُشيع» (2). وعن الأصمعي قال: أنشدت يونس بن حبيب يوماً:

إنّ الرياح لُتمسي وهي فاترة ❁ وجرودٌ كفك قد يُمسي وما فتراً (3)

فقال لي يونس: من يقول هذا؟ فقلت: الفرزدق، فقال: ويلك فيمن؟، فقلت: في بشر ابن

مروان، قال: كان- والله- الفرزدق من مداحي العرب» (4).

(1) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، للمرزباني، دط، دت، ص 277.

(2) طبقات فحول الشعراء، لابن سلام، 52/1.

(3) ينظر: ديوان الفرزدق، ص 134. وينظر: التعازي والمراثي، المبرد، تح: إبراهيم محمد حسن الجمل، دار نهضة، مصر، ص 263.

(4) طبقات فحول الشعراء، لابن سلام، 55 / 1.

تلاميذه:

كانت شخصية يونس بن حبيب محط أنظار طالبي العلم ومريديه، فتزاحم على حلقاته العلمية المشهودة نفر كثير برز منهم رجال نقلوا لنا علمه من بعده أشهرهم:

أ- في اللغة:

أبو عبيدة معمر بن المثنى (210هـ)، صاحب مجاز القرآن. وعبد الملك بن قريب الأصبعي (216هـ) الراوية العلم الشهير، وأبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (215هـ)⁽¹⁾، ومحمد بن المستنير المعروف بقطرب (206هـ)⁽²⁾ صاحب الفصح والمثلث، وطالت صلة أولهم بالرجل فكثرت روايته عنه كثرة واضحة، واختصّ به آخرهم دون غيره من اللغويين.

ب- في النحو:

من أشهر تلامذته مطلقاً أبو بشر عمرو بن قنبر المعروف بـ "سيبويه" (ت 180هـ) العلم الأشهر الذي لا يُشَقُّ له غبار ولا يجْهله ولا كتابه أحد، وأبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي (225هـ)⁽³⁾، وأخذ عنه سيبويه فأكثر، ونقل عنه نقولاً صدق فيها جميعاً، بل يعدّ المصدر الوحيد والأهمّ لنحو يونس. وروي في ذلك أنه "لما مات سيبويه قيل ليونس: إنّ سيبويه ألف كتاباً من ألف ورقة في علم الخليل، فقال يونس: ومتى سمع سيبويه عن الخليل هذا كله؟ جيئوني بكتابه،

(1) مراتب النحوين، أبو الطيب اللغوي، ص 39. وفيات الأعيان، 244/7 - 245.

(2) البلغة في تراجم أئمة النحو، الفيروزآبادي، 9/1.

(3) أخبار النحوين البصريين، السيرافي، 56/56. بغية الوعاة، السيوطي، 8/2. نزهة الألباء، 98.

فلما نظر في كتابه ورأى ما حكى قال: يجب أن يكون هذا الرجل قد صدق عن الخليل فيما حكاه، كما صدق فيما حكى عني»⁽¹⁾. وهذا مما يستدلّ به على علو كعب الرجلين يونس والجرمي في خلق الصدق. ويزيد يونس خلقاً هو الاعتدال والإنصاف، فإنه لم يتقول على الرجل الذي اتهم بين يديه حين ألفاه صادقاً.

ج- في الأدب والأخبار:

أبو محزر خلف بن حيان الأحمر (ت180هـ)⁽²⁾، هو من هو في رواية اللغة والشعر، وأبو عبد الله محمد بن سلام الجمحي (ت232هـ)⁽³⁾. صاحب طبقات الشعراء عالم شهير.

د - في قراءة القرآن:

ذكر ابن الجزري جماعة من تلاميذه في قراءة القرآن هم: ابنه حرمي بن يونس، وأبو عمر الجرمي، وإبراهيم بن الحسن، وعبد الله بن سليمان، وعيسى الأسدي، وموسى بن عبد الصمد الأيلي⁽⁴⁾.

(1) طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ص49.

(2) بغية الوعاة، 1/554.

(3) المزهري في علوم اللغة، السيوطي، 2/347.

(4) غاية النهاية، ابن الجزري، 2/406.

وتتفق المراجع أن بعض أعلام الكوفيين قصدوا يونس بن حبيب ونقلوا عنه، وأشهرهم: أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي (ت189هـ)، وأبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ) وسعيد ابن مسعدة الأخفش (ت215هـ).⁽¹⁾

هكذا نرى أن تلاميذ هذا الرجل العظيم كلهم علماء ناهمين أثروا الساحة العلمية في اللغة والأدب، وأثروا في من جاء بعدهم وغيروا مجرى الدرس اللغوي والنحوي.

مصنفاته:

لقد نسب أهل التراجم ليونس بن حبيب مؤلفات على الرغم من أنها لم تقع بين أيدي العلماء بعد، وكان المصدر فيها هو تلاميذه وكتبهم. فذكروا له كتابي "معاني القرآن"، وقالوا: إن له كتابين بهذا الاسم واحد كبير وآخر صغير⁽²⁾.

ولعله أول من سبق إلى هذا النوع من التفاسير اللغوية للقرآن الكريم، فكان قدوة لكثير ممن ألف بعده. وذكر له كتاب "النوادر" الكبير والصغير⁽³⁾ قال السيوطي: (وهذا الكتاب لم أقف عليه إلا أني وقفت على منتقى منه بخط الشيخ تاج الدين بن مكتوم النحوي، وقال إنه كتاب كثير

⁽¹⁾ وفيات الأعيان، 244/7.

⁽²⁾ الفهرست، ص 64.

⁽³⁾ ينظر: الأعلام، 261/8. وفيات الأعيان، 245/7، ومعجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة، مكتبة المتنبي، بيروت، دط، دت، 347/13.

الفائدة قليل الوجود⁽¹⁾. ونقل منه بهذه الوساطة فقال: (وقال يونس في نوادره: قال أبو عمرو ابن العلاء: لا يكون الشواظ إلا من النار والنحاس جميعاً)⁽²⁾. كما نقل منه الزبيدي في معجمه⁽³⁾. وأضاف له ابن النديم كتاب "اللغات"⁽⁴⁾، وذكره بل نقل منه الصاغاني في معجمه، فقال: (وقال يونس في كتاب اللغات: فَرَّغَ يَفْرَغُ - بالفتح فيهما - لغة أيضاً)⁽⁵⁾. كما ذكروا له كتابا آخر في "الأمثال"⁽⁶⁾. لعله مما ضاع من تراث الأمة. وتألفيه في الأمثال يعني سعة مداركه واهتماماته.

وفاته:

بعد أكثر من ثمانين عاماً - قطعاً - توفي يونس بعد عطاء يكاد يكون منقطع النظير لولا أعمال الخليل وسيبويه، غير أنهم اختلفوا في تاريخ وفاته والمدة التي عاشها، فمن قائل توفي 182هـ ومن قائل إنه توفي بعدها بعام ومن قائل إنه توفي قبلها بعام. وممن روي عنهم أنها 183هـ ابن العماد والشيباني والذهبي:

(1) المزهر، 2 / 250.

(2) المصدر نفسه، 1 / 351.

(3) تاج العروس، الزبيدي، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية، 417/1، مادة (لأ).

(4) ينظر: الأعلام، 8 / 261.

(5) العباب الزاخر، للصاغاني، تحقيق: محمد حسين آل ياسين، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، العراق،

1980م، حرف الغين، ص64، مادة (فرغ).

(6) ينظر: العباب الزاخر، للصاغاني، 8 / 261.

قال ابن العماد الحنبلي: "وفيها [أي سنة 183هـ]، وقيل قبلها أو بعدها؛ توفي يونس ابن حبيب النحوي؛ أحد الموالى المنجيين... ومات يونس وله مائة سنة وستان"⁽¹⁾. وقال أبو الحسن الشيباني: " وفيها [أي سنة 183هـ] توفي يونس بن حبيب النحوي المشهور أخذ العلم عن أبي عمرو ابن العلاء وغيره وكان عمره قد زاد على مائة سنة"⁽²⁾.

وعند الذهبي أنّ خليفة بن خياط أرّخ موته في سنة ثلاث وثمانين ومائة وأنه عاش ثلاثاً وثمانين سنة⁽³⁾. وفي كتاب تاريخ الإسلام وصفه الذهبي بالعلامة، وأنه قد "طال عمره، وعاش ثلاثاً وثمانين سنة"⁽⁴⁾. ونقل هو أيضاً أنّ خليفة بن خياط قال: مات سنة ثلاث وثمانين ومائة. وخليفة هذا من أقدم المؤرخين أو هو أقدمهم بعد الطبري، توفي سنة 220هـ.

وعلى كلّ حال؛ فإنّ تحقيق سنة وفاة يونس لهي ذات أهمية قصوى في تحديد أسبقيته في طرح الرؤى والأفكار والمقالات العلمية؛ أو عدم أسبقيته عن عاصريهم وتعامل معهم من النحويين، واللغويين، ورجال العلم والشأن العام، فقد روي أنّ الشاعر الشهير واللغوي المعروف:

(1) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، 372/2.

(2) الكامل في التاريخ، لأبي الحسن الشيباني، تح: عمر عبد السلام تدميري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1417هـ، 333 /5.

(3) ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، مؤسسة الرسالة، تح: شعيب الأرنؤوط، 189/15.

(4) تاريخ الإسلام للإمام الذهبي، شمس الدين الذهبي، عمر عبد السلام التدميري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1413هـ، 481 / 12.

"مروان بن أبي حفصة" توفي أيضا في السنة التي يحتمل وفاة يونس فيها، وهي 183هـ⁽¹⁾، وهذا يعني أن نُقول يونس عنه كلّها كانت في حياته فهي مباشرة.

وهكذا يفيدنا تحقيق سنة الوفاة في متن بحثنا وتعييننا على ترتيب الأفكار والمقالات وبيان إبداعات الرجل بأدلتها. ويرد في اليد من عرض هذه النبذ والمقتطفات من حياة هذا الرجل الفذ؛ أنّه نشأ نشأة تعينه على ما حصل عليه من حضور البدهة ومن النباهة والذكاء والفطنة، وما تتمّع به من الجراءة العلمية التي قد يظهر لنا في البحث شيء منها، وما تفرّد به من المذهب المترن والتوسّط في الأمور العلمية واتّخاذ تلك الوسطية مذهبا عاما في الحياة.

كل هذا يجعل الرجل من مصافّ الأفاضل الألباء ويؤهّله إلى تصدّر المجالس والمناوالت النحوية والمطاوالت اللغوية التي يدور قطبها في ساحة الدراسات والأبحاث العلمية الجادّة بين العلماء على متن كتبهم و أماليهم ومجالسهم وحلق المثاقفات التي أنشئوها.

⁽¹⁾ ينظر: مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان، أبو محمد علي بن سليمان اليافعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 1993م، 389/1.

الفصل الأول:

الإسهامات المعرفية ليونس وأثرها في الساحة العلمية

- المبحث الأول: خصائص منهجه النحوي
- المبحث الثاني: أثره في كتاب سيبويه (مسائل الزعم)
- المبحث الثالث: آراؤه في الكتاب.

المبحث الأول: خصائص منهجه النحوي:

لعلّ جنوح يونس إلى السّماع عن العرب وكثرة روايته عنهم جعله يتّصف بالاتّجاه المتساهل في القياس والمتمسك بالسّماع ولو بأقلّ الشواهد، فهو لا يخرج بذلك عن طبيعة اللغة، وهو منهج نظنّ أنّه متأثر فيه بأبي عمرو. ويمكن تسجيل بعض الخصاصات التي بعضها تفرّد به يونس وبعضها كان فيه سابقا وبعضها مما تقتضيه سنن الدراسات النحوية وطبيعة اللغة العربية، ونذكر:

أولا: المعالجة الوصفية انطلاقا من وظيفة اللفظ:

من أخصّ ميزات النهج "اليونسي" تكثيفه المعالجة الموضوعية؛ وتحكيم وظائف الألفاظ في التراكيب والسياقات للحكم بالقوّة والضعف؛ والقبول والرد، وموافقة اللغة ومخالفة حدّها. ومن المسائل التي تعمّق هذه الخصيصة:

1/ مجيء ميمز "كم" الاستفهامية جمعا: ذكر النحويون استقراء من كلام العرب أنّ "كم" نوعان، تأتي إحداها لغرض الاستفهام؛ وتكون الأخرى مخبرا بما بمعنى القلّة أو الكثرة، وهي تشبه في المعنى الأخير "رُبّ". ومن أبرز ما ميّزت به (كم الاستفهامية) عن (كم الخبرية)، أنّ الأولى يكون تمييزها مفردا منصوبا، وأما الأخرى فيجوز أن يكون مفردا مجرورا جمعا مجرورا.⁽¹⁾

⁽¹⁾ ينظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي، تحقيق عبد الحميد هندواوي، المكتبة التوفيقية، 350/2، وتعجيل الندى بشرح قطر الندى، 202/1.

وقد منع يونس بن حبيب مجيء مميّز " كم " الاستفهامية جمعا تشبيها بعشرين لأنها تنصب ومنصوبها واحد، ومعناه أنه لا - يجوز القول: " كم غلمانا لك"، على وجه من الوجوه، لأننا لا نقول: عشرون ثيابا لك ". ويذهب مذهبه الخليل رحمه الله.

يقول سيبويه: " و لم يُجَزِ يونس والخليل رحمهما الله كم غلمانا لك، لأنك لا تقول عشرون ثيابا لك، إلا على وجه لك مائة بيضا، عليك راقودا خلا " (1).

فلا يجوز إذا النَّصْب في لفظة " غلمان " بأية حال من الأحوال لا على أنها حال. وذلك أن العامل " لك " مؤخّر، لأنّ الحال لا تتقدّم على صاحبها لكن يجوز القول، كم غلمانا " على أنها حال، وتقديرها " كم ممالك في حال ما هم غلمان " كما يمكن القول: " لك مائة بيضا " أي في حال ما هم بيض. وفي قول: كم غلمان لك، فتقديره: كم غلاما لك، فيكون " كم " مبتدأ وغلمان خبره و " لك " صفة. (2)

و الملاحظ في هذه المسألة أنّ رأي سيبويه يوافق رأي يونس في عدم مجيء مميّز " كم " الاستفهامية جمعا، فيرى في قولنا " كم غلمانا لك " قبحا حيث يقول: " يقبح أن نقول: " كم

(1) الكتاب، 2/ 159.

(2) ينظر شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق: رمضان عبد التواب، ومحمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط، 1986م، 2/ 492.

غلمانا لك" لأنه قبيح أن يقول عبد الله قائما فيها.⁽¹⁾ وهذا الرأي المستوحى مما عليه يونس يدلّ على علاقة تلمذة بين الرجلين قلّت أو كثرت. وإلى قريب من ذلك ذهب ابن مالك؛ حيث يقول:

مميّز في الاستفهام "كم" بمثل ما ❁ مميّز "عشرين" كـ "كم شخصاً سما" (2).

نفهم من هذا أنه لما كانت " كم " الاستفهامية بمتزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت

العدد المركب فأجريت مجراه بأن جعل مميزها كميّزه في النصب والإفراد.

و لكنّا وجدنا الكوفيين يرون غير ذلك، فهم أجازوا مجيء مميّز كم الاستفهامية جمعا مطلقا

مثلا يجوز ذلك في كم الخبرية نحو " كم غلمانا لك " (3)؟ لكن السيوطي يردّ على هذا بقوله:

إنّه لم يسمع. (4)

والخلاصة أنّ رأي يونس هذا وافقه جمهور النحاة وعلى رأسهم سيبويه ومن بعدهم ابن

هشام وابن مالك.

2/ جرّه مميّز "كم" المفصول عنها بفواصل: ذهب يونس إلى جواز الجرّ في مميّز (كم)

الخبرية في حالة الفصل بينهما وهذا مما لم يجوّزه جمهور البصريين؛ وعلى رأسهم سيبويه؛ إذ قالوا:

إنّما يجب أن يكون منصوبا، يقول سيبويه في كم: (إذا قلت: كم بها رجلا مصابا، وأنت تخبر لغة

(1) الكتاب، 2 / 159.

(2) شرح ألفية ابن مالك، ابن الناظم، تح: عبد الحميد السيد، دار الجيل، بيروت، دط، دت، ص 739.

(3) ينظر: همع الهوامع، السيوطي، 1 / 254، وشرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1419هـ، 1 / 405.

(4) الهمع، 2 / 274.

من ينصب بها لثلاً يفصل بين الجار والمجرور ومن قال: كم بما رجل مصاب فلم يبال القبح قال: لا يدي بها لك ولا أخوا يوم الجمعة لك ولا أخوا _فاعلم_ لك، والجر في كم بما رجل مصاب، وترك النون في لا يدي بها لك، قول يونس...⁽¹⁾.

ثم عمل الكوفيون برأي يونس، وقالوا بجواز الفصل بين (كم) الخبرية وتمييزها، واحتجوا لذلك بالقياس والسماع معاً، فمن السماع استشهدهم بيت زهير بن أبي سلمى:

تَوْؤُمُ سَنَانًا وَكَمْ دُونَهُ ❁ من الأرضِ مُحدودِياً غَارَهَا⁽²⁾

وقول الشاعر "أنس بن زنيم":

كم يجود مُقْرِفٌ نال العُلا ❁ وكريمٌ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ⁽³⁾

يخالف مذهب البصريين ولكنّه أمام مجموعة من الشواهد الفصيحة الموثوق بها وكلّها حجة ودليل على جواز الوجهين: الجرّ والنصب.

3/ مسألة (وحده) حال أم ظرف: لفظ قرآني؛ ورد في قول الله تعالى: ﴿ وَإِذَا ذُكِرَ

اللَّهُ وَحْدَهُ إِشْمَارًا ﴾ فَلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ...⁽⁴⁾، ذهب يونس إلى نصب

(1) الكتاب، 280/2 - 281.

(2) من شواهد الخليل في "الجملة في النحو"، للخليل، تح: فخر الدين قباوة، ط5، 1416هـ، ص124.

(3) خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418هـ، 468/6. والبيت لأنس بن زنيم كما في الحلل في شرح أبيات الجملة، للسيد البطليوسي، ص98.

(4) سورة الزمر، الآية: 42.

(وحده) إنّما هو على الظرفية؛ وذلك في نحو قولهم: (مررت به وحده)، كأنتك قلت: (مررت برجل على حياله، فطرحت (على)، فمن ثم قال: هو مثلُ عنده⁽¹⁾.

واختلف معه الخليل وكان برأيه هذا منفردا عن باقي النحاة، تبعه في ذلك سيبويه وأغلب البصريين، وقالوا أنّ وحده منصوب على المصدرية كونه حالا. يقول الخليل: (و إنّما صار كذلك لأنّه مصروف عن جهته تريد (مررت تريد الواحد) فلما أسقطت الألف واللام نصبته لأنّه مصروف عن جهته في إذا قلت: (هو نسيج وحده) خفضته. قال الشاعر:

جاءت به مُعْتَجِرًا بُرْدِهِ ❁ سَفَوَاءُ تَرْدِي بَنَسِيحٍ وَحَدِهِ⁽²⁾.

كان لرأيه المتفرد هذا أثر واضح على اختلاف النحاة من بعده فمنهم من رأى رأيه وكان على رأسهم بعض الكوفيين⁽³⁾، وكذا ابن هشام الأنصاري (ت716هـ) الذي أجاز فيما ذهب إليه يونس وجهين: أحدهما: ما قاله يونس من نصبه على الظرفية. والآخر: أن يكون مصدرا بفعلٍ مقدّر هو الخير، كما قالوا: "زيد إقبالا"، أي: يُقبل إقبالا.⁽⁴⁾

⁽¹⁾ الكتاب، 1 / 446.

⁽²⁾ ينظر: أدب الكاتب، ابن قتيبة، تح: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، دط، دت، ص110، ومجمع الأمثال، الميداني، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة بيروت، دط، دت، 40/1، والمخصّص، ابن سيده، تح: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1417هـ، 240/1. والبيت لدكين بن رجاء الفقيمي يمدح عمر بن هبيرة، ينظر: شرح أدب الكاتب، للجواليقي، تح: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، دط، دت، 118/1.

⁽³⁾ ينظر: توضيح المقاصد والمسالك، المرادي، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ، 697/2، الهمع، 1 / 379، وتاج العروس، 267/9.

⁽⁴⁾ ينظر: توضيح المقاصد، 2 / 696، والهمع، 1 / 379، وتاج العروس، 268.

ويفسّر ابن يعيش رأي يونس بقوله: (وقال يونس: إذا قلت مررت به وحده فهو بمتزلة (موحداً أو منفرداً) وتجعله للمرور به، وليونس فيه قول آخر: (إنّ وحده معناه: على حياله، إذا كان الظرف، وإذا كان الظرف صفة، أو حالاً، قدّر فيه مستقرّ ناصب للظرف ومستقرّ هو الأوّل، واعلم (وحده) لم يستعمل إلا منصوباً إلا ما ورد إسناداً⁽¹⁾).

واستحسن السهيلي (581هـ) تقدير يونس في ما لا يصلح تقديره بـ (خصوصاً) فقال: في ما روي مرفوعاً: (رَحِمَ اللَّهُ أَبَا ذَرٍّ، يَمْشِي وَحَدَهُ، وَيَمُوتُ وَحَدَهُ، وَيُيَعِّثُ وَحَدَهُ)⁽²⁾.

فقال في ذلك: «أما الذي في الحديث فلا يتقدّر هذا التقدير، لأنّه من المحال أن يموت خصوصاً، وإنّما معناه منفرداً بذاته أي: على حدّته كما قال يونس؛ فقول يونس صالح في هذا الوطن، وتقدير سيبويه له بالخصوص يصلح أن يحمل عليه في أكثر المواطن»⁽³⁾.

والمعنى من كلام السهيلي هو إعراب (وحده) ظرفاً هو الصواب، واستحالة إعرابها حالاً حتى يستقيم المعنى المراد.

وفي موضع آخر يؤكّد سيبويه أنّ من الأسماء ما يكون بمتزلة المصادر المتداولة المعروفة، قال: (... ففجعت هذه كالمصادر المعروفة البيّنة كما جعلوا عَلَيْكَ ورُوَيْدَكَ كالفعل المتمكّن وكما

(1) شرح المفصل، للزنجشيري، ابن يعيش، تح: اميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ، 19/2.

(2) الحديث رواه الحاكم في المستدرک، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ، 53/3، رقم 4373 رقم (4373)، 53/3.

(3) الروض الأنف، للسهيلي، تح: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1421هـ، 361/7، وينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم، عبد الخالق عزيمة، دار الحديث، ق3، 102/3.

جعلوا "سُبْحَانَ اللَّهِ" و"لَبَّيْكَ" بـمـتـزلة حَمْدًا وَسَقِيًّا، فهذا تفسيرُ الخليلِ رحمه الله وقولُه، وزعم يونس أن وَحْدَهُ بـمـتـزلة عِنْدَهُ وَأَنَّ حَمْسَتَهُم وَالْجَمَاءَ الْغَفِيرَ وَقَضَّهِمْ كَقَوْلِكَ جَمِيعًا وَعَامَّةً وَكَذَلِكَ طُرًّا وَقَاطِبَةً بـمـتـزلة وَحْدَهُ⁽¹⁾. وهذا معناه أن كونها ظرفا أقرب من اعتبارها حالا في مثل تلك السياقات السياقات والمعاني؛ لأن الظروف أقرب إلى المصادر من الأحوال بالنظر إلى طبيعة كل منهما.

ثانيا: تقديم السماع والعناية به:

لما كان ليونس دراية واسعة بكلام العرب وأيامها وأخبارها حضه ذلك على أن يسلك مسلكا مبنيا على احترام النص المسموع (ومعرفة اللغة من حيث خصائصها وأسرارها) من غير أن يطغى فيه أو يتجاوز. وهو منهج نظن أنه متأثر فيه بأستاذه أبي عمرو الذي قيل عنه : (إنه كان أوسع علما بكلام العرب ولغاتها وغريبها من عبد الله بن أبي إسحاق وكان من جملة القراء)⁽²⁾.

ولنا على قياس أبي عمرو أمثلة منها: في قوله تعالى: ﴿لَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾⁽³⁾.

عن أبي عبيدة قال: سمعت أبا عمرو بن العلاء يقرأ: ﴿لَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ فسألته فقال:

هي لغة فصيحة وأنشد قول المزمق العبدي:

وقد تَخِذْتَ رِجْلِي إِلَى جَنْبِ غَرَزِهَا ❁ نَسِيفًا كَأَفْحُوصِ الْقَطَاةِ الْمَطْرَقِ⁽⁴⁾.

(1) الكتاب، 377/1.

(2) ينظر: أخبار النحويين، 3/1، وبغية الوعاة، 42/2.

(3) سورة الكهف، الآية: 76.

(4) الأشباه والنظائر، السيوطي، ت: فريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2011م، 114/1.

فقد احتجّ أبو عمرو لقراءته بما سمع من كلام العرب، وعدّل أبو البقاء العكبري ذلك بقوله:

لتخِذَن يقرأ بكسر الخاء مخففة وهو من تخذ يتخذ إذا عمل شيئاً ويقرأ بالتشديد وفتح الخاء وفيه وجهان أحدهما هو افتعل من تخذ والثاني أنه من الأخذ وأصله أيتخذ فأبدلت الياء تاء وأدغمت وأصل الياء الهمزة⁽¹⁾.

و نجد لابن جني في هذه المسألة رأياً آخر حيث يقول: (وذهب أبو إسحاق إلى أن اتخذت كـ اتقين و اتزنت وأن الهمزة أجريت في ذلك بجرى الواو، وهذا ضعيف... والذي يقطع على أبي إسحاق قول الله عز وجل: ﴿فَال لَوْ شِئْت لَتَّخَذْتَّ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾⁽²⁾، فكما أن اتجه ليس من لفظ الوجه كذلك ليس اتخذ من لفظ الأخذ⁽²⁾.

ومما يروى عن أبي عمرو أنه جاءه عيسى بن عمر فقال له: «يا أبا عمرو ما شيء بلغني أنك تجيزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغني أنك تجيز "ليس الطيب إلا المسك". فقال أبو عمرو: نعمت يا ابن عمر وأدلج الناس، ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب، وليس في الأرض تيمي إلا وهو يرفع»³.

⁽¹⁾ التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد الجاوي، مؤسسة عيسى الباي الحلبي وشركائه، دط، دت، 857/2.

⁽²⁾ الخصائص، ابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، دت، 289/2.

⁽³⁾ المزهر، للسيوطي، 241/2.

وكان يونس يسير مسار أبي عمرو، أي يحاكيه أحيانا، وكان شديد الاحترام له، وفيه يقول:
(لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كله في شيء واحد، كان ينبغي لقول أبي عمرو بن العلاء في
العربية أن يؤخذ كلّها، ولكن ليس أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك)⁽¹⁾.

وقد أشار سيبويه في الكتاب عن سماع يونس ورصده لكثير من الظواهر اللغوية: من ذلك
أن يونس بن حبيب يثبت ياء المتكلم في الاسم المنادى⁽²⁾ وبعض العرب تسقط هذه الياء في نحو
قوله تعالى: ﴿يَلْعَبَادِ بَاتَّفُونَ﴾⁽³⁾. وقد جاء بهما الترتيل.

وقد يخالف القياس ويبعد عن اللغة الشائعة حيث كان يقول: " مررت بماء قعدة رجل"⁽⁴⁾.
فقد أورد لفظه (قعدة) على أنها حال لرجل؛ ولفظ رجل مضاف، إلا أنها وصفت بالحال، يقول
سيبويه: (وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون: مررت بماء قعدة رجل، والجرُّ الوجه، وإنما
كان النصب هنا بعيداً من قبل أن هذا يكون من صفة الأول)⁽⁵⁾.

ومن ذلك أن الجمهور يوجب النصب في المستثنى منه إذا كان متقدماً على المستثنى منه،
لكن يونس يميز غير النصب بدليل ورود ذلك في كلام العرب قائلًا: (إن بعض العرب الموثوق بهم

(1) طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، ص16.

(2) ينظر: الكتاب، 2/ 209.

(3) سورة الزمر، الآية: 15.

(4) الكتاب، 2/ 112.

(5) الكتاب، 2/ 112.

يقولون: ما لي إلا أبوك أحد، فيجعلون " أحدا" بدلا كما قالوا: ما مررتُ بـمِثلهِ أحد فـجَعَلُوهُ بدلا⁽¹⁾.

ونراه في مواضع كثيرة يتقيّد بكلام العرب وينقل عنهم دون إشارة إلى قاعدة أو حكم من ذلك ما نقله سيبويه بقوله: " وزعم يونس أن العرب تقول: إن بذلك زيدا، أي: إن مكانك زيدا، والدليل على هذا قول العرب: هذا لك بدل هذا، أي هذا لك مكان هذا"⁽²⁾.

ثم يعقّب سيبويه على زعم يونس هذا بقوله: " وإن جعلت البدل بـمِثْلةِ البديل قلت: إن بذلك زيدا، أي: إن بديلك زيدا"⁽³⁾. ومثل ذلك كثير⁽⁴⁾.

ويذهب يونس إلى أنّ (الذي) في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ...﴾⁽⁵⁾

عِبَادَهُ...﴾⁽⁵⁾ حرف مصدرِيّ ويقوم بوظيفة (أن) أو (ما). واستدلّ بالآية الكريمة على جواز

وقوع (الذي) حرفا مصدريا، وكان لرأيه هذا أثر بالغ في الخلاف الواقع حول (الذي) ومصدريتها بين مجيز ومانع⁽⁶⁾.

(1) الكتاب، 2 / 337.

(2) المصدر نفسه، 2 / 143.

(3) المصدر نفسه، 2 / 143.

(4) ينظر: المصدر نفسه، 2 / 185، 213، 276، 361.

(5) سورة الشورى، الآية: 21.

(6) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، 1 / 148-149. وينظر: مغني اللبيب، 1 / 709.

يتّضح لنا من خلال الأمثلة هذه أنّ يونس كان يعالج المسألة النحويّة من منظار وصفي انطلاقاً من الوظيفة التي يؤدّيها اللفظ في سياق الجملة أو التركيب، وأنّ منهجه يغلب عليه السّماع على القياس، احتذاءً بشيخه أبي عمرو بن العلاء وكان هذا بسبب اهتمامه بالرواية عن العرب واعتماده لما يسمعه في قبول آراء تخالف القياس عند غيره.

ثالثاً: الجمع بين السّماع والقياس:

وإلى جانب السّماع كان ليونس اهتمام بالقياس حتّى قيل عنه: إنّ كان ذا منهج مستقلّ في القياس، وقد خالف منهج البصرة في قياسه على القليل.⁽¹⁾ وهو مذهب الكوفيين غالباً. وهذا يمدّنا بما نطمئنّ إليه من أنّ مذاهب النحويين كانت متداخلة ولم تكن صافية. وهي طبيعة امتازت بها لغة العرب ذاتها.

يقول محمد خير الحلواني: " كان منهجه يجمع بين السّماع والقياس كما في ميم الجمع في "أعطيتكمه"، و"أعطيتكمها" قياساً أن الدراسة الوصفية والنظرة المعيارية كما جمع بين السماع والقياس⁽²⁾، وقالوا أيضاً عنه: وله قياس في النحو ومذاهب يتفرّد بها"⁽³⁾.

(1) ينظر: أثر يونس ابن حبيب في سيبويه، وليد شعبان الفراجي، دار البداية، عمان، ط 1- 2013م، ص 28، 30.

(2) ينظر: المفصل في تاريخ النحو العربي، محمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 1، 1979م، 1/214.

(3) أخبار النحويين البصريين، السبراني، ص 34، وينظر: نزهة الألباء، للأباري، ص 49.

ومن ذلك جرّه للمعطوف على المستثنى بـ "غير" في قولهم: يجوز ما أتاني غير زيد وعمرو⁽¹⁾. ومن ذلك أيضا قياسه "طلحة" على المؤنث⁽²⁾ وتشبيهه غيرك بمثلث في جواز مجيئها تمييزا⁽³⁾، وجواز جر ميمز كم، الخبرية⁽⁴⁾ وغيرها، وأجاز (اضرب) أيهم أفضل؟ وقاسه على قولهم: قولهم: أشهد إناك لرسول الله، وعلّق الفعل اضرب عن العمل مع العلم أنّ تعليق (اضرب) مخالف للقياس؛ لأنّ التعليق خاص بأفعال القلوب. وهذا ما ذكره سيوييه.⁽⁵⁾

وروى سيوييه قول الشاعر:

كم في بني سعد بن بكر سيّد * ضخم الدسيعة ماجد نفاع⁽⁶⁾.

وهو بعض ما اعتمده يونس من النقل دليلا على جواز جر ميمز كم الخبرية في حالة الفصل بينها وبين تمييزها بالجار والمجرور أو الظرف، وأمّا القياس فلأنّ خفض الاسم بعد "كم" في الخبر بتقدير (من)⁽⁷⁾؛ لأنّك إذا قلت كم رجل أكرمت، وكم امرأة أهنت؛ كان التقدير فيه: كم من رجل أكرمت)، و (كم من امرأة أهنت) واستدلّوا على ذلك، بأنّ المعنى يقتضى هذا التقدير⁽⁸⁾.

(1) الكتاب، 2 / 344.

(2) المصدر نفسه، 3 / 394.

(3) المصدر نفسه، 1 / 377.

(4) المصدر نفسه، 1 / 377.

(5) ينظر: المصدر نفسه، 2 / 389 - 400.

(6) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب، 6 / 476، وينظر: الكتاب، 2 / 168، و شرح المفصل، 3 / 173.

(7) خزانة الأدب، البغدادي، 6 / 468.

(8) ينظر: الإنصاف، أبو البركات الأنباري، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ، 1 / 247 - 248.

وقد رفض ابن الأنباري هذا التخريج لأنّ العامل في مميزها هو (كم) نفسها... فحرف الجرّ لا يجوز أن يعمل مع الحذف وإنما يجوز ذلك في مواضع يسيرة على خلاف الأصل⁽¹⁾.

واعتبر ما جاء من الشعر إسناداً لا يكون فيه حجّة، وهذا في رأينا مخالف لمنهج البصرة في التقييد.

رابعاً: غلبة السماع على القياس:

وعلى كون الرجل مهتماً بإنفاذ العمل بالقياس في محلّه إلا أنّ الناظر في منهجه يلمح طغياناً للسماع على القياس، فهو ينصت للمروي ولو كان قليلاً ويقدمه على القياس، ثمّ إنّنا إذا سبرنا أعماله من خلال ما قرأ في كتاب سيبويه مثلاً اضطلعنا بتغليب واضح للسماع. ومن المسائل التي تؤكّد غلبة السماع على القياس في عمل يونس:

1/ نون التوكيد الخفيفة:

من القياسات التي تفرّد بها يونس بن حبيب إجازته إسناد نون التوكيد الخفيفة إلى الفعل المسند إلى ألف الاثنين والواقع أنّ نحاة آخرين كانوا على رأي يونس. يقول سيبويه: (وأما يونس وناس من النحويين فيقولون: اضربان زيدا واضربنان زيدا فهذا لم نقله العرب، وليس نظير ولكنا

(1) الإنصاف، أبو البركات الأنباري، 1/ 248.

لم نعلم هؤلاء النحويين في كلامها لا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم⁽¹⁾ وقد منعه أكثر النحويين فمن المؤكد أن يكونوا من معاصري يونس.

إسناد نون التوكيد الخفيفة للفعل المضارع المسند إلى ألف الاثنين، والسبب أنه يؤدّي إلى أن يلتقي ساكنان وهذا غير جائز، وأنه ليس له نظير في كلام العرب.

و لم يتحفنا سبب يونس إلا أن يكون هذا إسناد تعليل، ولم يذكر رأي يونس في المسألة؛ استنادا إلى قراءة ابن ذكوان عن ابن عامر: ﴿...وَلَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁽²⁾.

ويرى أبو جعفر النحاس (338هـ) أن يونس انفرد برأيه هذا، فقال: (وهذا لم يجزه أحد من النحويين إلا يونس، لأنه جمع بين ساكنين، وإنما أحازه يونس لأن قبله ألفا وألف المد التي فيها مقام الحركة)⁽³⁾ والكوفيون مع يونس في هذه المسألة. أو لنقل: الكوفيون تبعوا يونس ههنا.

وقد نقل ابن الأنباري أن الكوفيين احتجوا لجواز ذلك بوجهين:

الأول: أن نون التوكيد الخفيفة هي نفسها المخففة من الثقيلة، وأن النحويين الكوفيين قد

أجمعوا على جواز أنّها النون التي بعد الألف، فكذلك الحال جائز مع التّون الخفيفة.

(1) الكتاب، 527/3.

(2) سورة يونس، الآية: 89.

(3) إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 42/2.

الثاني: أن النون الخفيفة دخلت في الأساليب النحوية كالقسم، والأمر، والنهي، والاستفهام، والشرط بـ (إما) لتوكيد الفعل المستقبل، فكما أنهم أجازوا دخول النون الخفيفة للتوكيد على كل فعل مستقبل وضع في هذه المواضع، فكذلك فيما وقع الخلاف فيه.⁽¹⁾

و كذلك هو رأي د. إبراهيم أنيس إذ قال في تفسير ذلك: "... وهذا هو السرّ في إطالة صوت اللّين حين يليه صوتان ساكنان فحرصا على صوت اللّين وإبقاء على ما فيه من طول، بولغ في طوله لئلاّ تصيبه تلك الظاهرة التي شاعت في اللهجات العربية قديمها وحديثها، من ميل صوت اللّين إلى القصر حين يليه صوتان ساكنان"⁽²⁾.

وهو رأي طرحه العلماء في القديم، فممّا جاء عن المبرد في ذلك قوله: " وكان يونس ابن حبيب يرى إثباتها في فعل الاثنين وجماعة النسوة ويقول: اضربان زيدا وللنساء اضربنان زيدا فيجمع بين ساكنين ولا يوجد مثل هذا في كلام العرب إلاّ أن يكون الساكن الثاني مدغما والأوّل حرف لين."⁽³⁾ ويقول ابن عقيل: " لا تقع نون التوكيد الخفيفة بعد الألف، فلا تقول اضربان بنون خفيفة بل يجب التّشديد فنقول اضربانّ لنون مشدّدة مكسورة خلافا ليونس، فأنه أجاز وقوع النون الخفيفة بعد الألف ويجب عنده كسرها"⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الإنصاف، لابن الأنباري، 2/ 536.

(2) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، ص 158 - 159.

(3) المقتضب، المبرد، تح: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، دط، دت، 3/ 24.

(4) شرح ابن عقيل، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ، 3/ 316.

مع كل هذه الآراء فإنّ مذهب يونس يؤيِّده ورود ذلك في قراءة قرآنية وهي قراءة ابن ذكوان التي ذكرنا قبلُ.

إنّ ممن رفض رأي يونس أيضا جماعة من البصريين، منعوا أن تدخل النون الخفيفة على فعل الاثني وجماعة النسوة وعللوا لذلك بأمرين: الأوّل أنّ السّماع لا يشهد له وقياسهم على النّون الثّقيلة متعذّر لأنّ كلّاً منهما أصل يفيد ما يفيد الآخر، ولا بدّ في الأصل الذي يقاس عليه من إيجاد العلة وتمثال الحكمين¹.

الآخر: أنّ دخول النّون الخفيفة على فعل الاثني وجماعة النسوة سيؤدّي إلى التّقاء ساكنين الثاني: منهما غير مدغم وذلك لا يجوز فأما أن يحرك الثاني أو يحذف وهذا لا يجوز لأنّه يخرج النّون حكمها وحقيقتها وهو السكون فلذلك لم تحرك هذه النون الساكنة بعدها.

و احتجّ لمن أجازوا دخولها أيضا بقوله.

1- الألف قد يشبه الحركة فيجوز وقوع الساكن بعدها.

2- الجمع بين الساكنين قد ورد في قول اللجلاج الحارثي:

وَلَمْ أَكُ دُونَهُ بِكَلِيلِ نَابٍ ❁ وَلَا رَعَشِ الْبَنَانِ وَلَا الْجَبَانِ

(1) الإنصاف، 538/2، والأصول في النحو، ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، دط، دت، 203/2.

ولا مُتَضَائِلٍ إِنْ نَابَ حَطْبٌ * حَلِيلٌ وَالْتَقَتْ حَلْقُ الْبَطَانِ⁽¹⁾

ومع كل هذه الآراء فإنّ لمذهب يونس قوة؛ إذ جعل شواهد من القراءات القرآنية، وهي أقوى حجة بدليل قول سيبويه نفسه: "إلا أنّ القراءة لا تُخالف، لأنّ القراءة السنّة"⁽²⁾، وهي قراءة ابن ذكوان⁽³⁾: ﴿... وَلَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾⁽⁴⁾ بإسكان النون، وكذلك قراءة ﴿... وَمَحْيَاةٍ...﴾⁽⁵⁾، بإسكان للياء، وهي قراءة نافع، والقراءة كما نعلم كلّها حجة وسنة متبعة.

2/ الإضمار الذي جرى مجرى الفعل:

الضمير المنفصل المختصّ بالتّصّب نحو: إياي، إياك، إياه إذا أُضيف إلى أسماء الأفعال نحو: عليك، ورويد، فإنّ يونس بن حبيب لا يجوز القول: "عليك إياه"، أو رويد إياه، وإنّما يميز القول نحو: "عليكي"، ويؤيد هذا وروده في كلام العرب يقول سيبويه: "... وحدثنا يونس أنّه سمع من العرب من يقول: "عليكي" من غير تلتقين"⁽⁶⁾.

(1) المستقصى في أمثال العرب، للزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987م. 306/1. وينظر: اللباب في علل

البناء والإعراب، العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 2/68.

(2) الكتاب، 1/148.

(3) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تخرّيج: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1423هـ، 2/215.

(4) سورة يونس، الآية: 89.

(5) سورة الأنعام، الآية: 164.

(6) الكتاب، 2/361.

أي أنّ اسم الفعل عليك إذا اقترن بالضمير المنفصل نحو: إياك، وإيائي يعامل معاملة الضمير المتّصل بالفعل، وبالتالي نقول: إنّ هذه الضمائر (إياك، إيائي) ضمائر متّصلة لا منفصلة، يقول سيبويه: "وذلك إن لعلّ، وليت، وأخواتها، ورويد، ورويدك، وعليك، وهلمّ وما أشبه ذلك. فعلا مات الإضمار حالن ها هنا كحالن في الفعل، لا تقوى أن نقول عليك إياه ولا رويد إياه، لأنك قد تقدّر على الهاء، نقول: "عليكه". ورويده، ولا نقول: عليه إيائي، لأنك قد تقدّر على (ني)"⁽¹⁾.

والعلة فيما ذهب إليه يونس هو طلب الحفّة والابتعاد عن الثقل؛ فالنطق بالضمير متصلا أرفق منه منفصلا، فقولنا: " عليك إياه " " ورويد إياه"، أصعب من قولنا (عليكه)، و(عليكني). وهذا ما رآه سيبويه أيضا وبالتالي يكون قد قال برأي شيخه في هذه المسألة دون اعتراض أو تعقيب.

وفي هذا الباب أيضا يقول يونس بن حبيب: إن الضمير المتّصل بعد "لولا" في نحو: "لولاي ولولاك" موضعه الخفض بـ لولا⁽²⁾.

وذلك لأنّ الاسم بعد لولا جاء مضمرا ولو كان ظاهرا لكان محلّه الرفع، لأنّ الاسم الظاهر بعد لولا يأتي مرفوعا وهذا هو القياس عند الجمهور، يقول سيبويه: " وذلك لولاك، ولولاي إذا أضمرت الاسم فيه جر، وإذا أظهرت رفع، ولو جاء علامة الإضمار على القياس لولا أنت، كما

⁽¹⁾ الكتاب، 2/ 360.

⁽²⁾ المفصل، 1/ 174.

قال سبحانه: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾⁽¹⁾ ولكنهم جعلوه مضمرًا مجرورًا، والدليل

على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع.

قال الشاعر يزيد بن الحكم:

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحَّتْ كَمَا هَوَى  بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى⁽²⁾

و هذا قول الخليل رحمه الله ويونس.⁽³⁾

يوضح ابن مالك ما ذهب إليه يونس والخليل وكذا سيبويه من جعل الضمير المتصل بـ لولاي، ولولاك، موضعه موضع خفض بلولا؛ فيقول: (... لأن الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جر والنصب في لولاي ممتنع لأن الياء لا تنصب بغير اسم إلا ومعها نون الوقاية وجوبا أو جوازا، ولا تخلو منها وجوبا، وهي مجرورة، وياء لولاي خالية منها وجوبا فامتنع كونها منصوبة وتعين كونها مجرورة).⁽⁴⁾ وردّ سيبويه الزعم القائل، إن الياء والكاف في ولولاك، ولولاي في موضع رفع ووصفه بالوجه الرديء⁽⁵⁾.

(1) سورة سبأ، الآية: 31.

(2) خزانة الأدب، 3 / 125، وذكر كثيرا من أبيات القصيدة التي منها هذا البيت.

(3) الكتاب، 2 / 374.

(4) شرح التسهيل، لابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي محتوم، دار هجر، ط1، 1410هـ، 3 / 185.

(5) ينظر: الكتاب، 2 / 376.

أما الكوفيون وفي مقدمتهم الفراء- وكذلك هو رأي الأخفش الأوسط-؛ فيرون غير ذلك، وأنّ الضمير هنا محله الابتداء، ولولا غير جارة، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا إذا قالوا: " ما أنا كَأَنْتَ وَلَا أَنْتَ كَأَنَا"⁽¹⁾.

ويردّ ابن هشام على هذا الرأي بقوله: (بأنّ النيابة إنّما تقع في الضمائر المنفصلة لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة، فإذا عطف عليه اسم ظاهر)⁽²⁾. نحو: لولاك وزيد تعين رفعه لأنّها لا تحفض الظاهر يقول الفراء: (وقد استعملت العرب "لولا" في الخبر وكثير بها الكلام حتى استجازوا أن يقولوا: " لولاك" و"لولاي"، والمعنى فيهما كالمعنى في قولك لولا أنا، ولولا أنت، فقد توضع الكاف على أنّها خفض، والرفع فيها الصواب، وذلك أنا لم نجد فيها حرفاً ظاهراً خفض، فلو كان مما يخفض لأوشكت أن ترى ذلك في موضع الرفع...، لأنهم يجدون المكنى في الرفع والنصب الحفض والنصب بالنون.. ثم يقال: قمنا وفعلنا، فيكون الرفع بالنون، فلما كان ذلك استجازوا أن يكون الكاف في موضع "أنت" رفعا إذ كان إعراب المكنى بالدلالات لا بالحركات)⁽³⁾.

⁽¹⁾ ينظر: مغنى اللبيب، ابن هشام، تح: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م، 1/ 203، وينظر: شرح التسهيل، 3/ 185.

⁽²⁾ مغنى اللبيب، 1/ 203.

⁽³⁾ معاني القرآن، الفراء، أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار، الدار المصرية، مصر، ط1، 2/ 85.

و يذهب ابن الأنباري مذهب الكوفيين من أن الضمير المتصل بلولا موضعه موضع الرفع، وذلك عندما يقرّر أنّه لا تسليم بأنّ الياء والكاف لا يكونان علامة مرفوع، فإنّه قد يجوز أن يستعار للمرفوع علامة المخفوض كما يستعار علامة المنصوب في نحو عسك⁽¹⁾.

3/ إجازته أن يأتي المفعول له من غير المصدر: إجراء الأسماء مجرى المصادر:

خالف يونس بن حبيب جمهور النحويين في إجازته أن يأتي المفعول له من غير المصدر كما في المثال: " أمّا العبيدُ فذو عبيدٍ " وهو التّص المسموع الذي اعتمده يونس لإجازة التّص في المسألة ووافق فيه شيخه أبا عمرو بن العلاء قال سيبويه: " وزعمَ يونسُ أنّه قول أبي عمرو، وذلك قولك: أمّا العبيد فذو عبيدٍ، وأمّا العبد فذو عبدٍ، وأمّا عبدان ذو عبيدين " ⁽²⁾.

وقال سيبويه بأنّ الرفع هو المناسب في المثال وقبّح التّص، وأنكر القياس عليه؛ لكونه ليس بمصدر قال سيبويه: (وزعم يونس أنّ قوما من العرب يقولون: أمّا العبيد فذو عبيد وأمّا العبد فذو عبد، يُجرونه مجرى المصدر سوا، وهو قليلٌ حيث). ⁽³⁾ إلا أنّه أجاز التّص على رأي يونس على ضعف؛ كما زعم هو نفسه بشرط إذا لم يرد عبيدا بأعيانهم، بقول سيبويه: (وإتّما جاز التّصُ في "العبيد" حين لم يجعلهم شيئا معروفا بعينه؛ لأنّه بشبّهه بالمصدر). ⁽⁴⁾

واختلف بذلك النحاة فكان منهم من منع و منهم من أجاز بشرط أو تقدير.

⁽¹⁾ ينظر: الإنصاف، 690/2.

⁽²⁾ الكتاب، 1 / 387.

⁽³⁾ نفسه، 1 / 389.

⁽⁴⁾ نفسه، 1 / 390.

وأما السيرافي فقال: (كان المبرد لا يجيز النَّصب، ولا يرى له وجهها، وكان سيبويه يجيز
النصب على ضعفه إلا أن يكون العبيد بغير أعبائهم ليلحق بالمصادر المهملة، وكان الزجاج بتأول
في نصب (العبيد) تقدير الملك، والملك مصدر، كأنه قال: أما ملك العبيد، كما نقول: (أما
ضرب زيد فأنا ضاربه)⁽¹⁾.

و لكن يونس حينما نقل هذا المثال كان مستساغاً لهذه اللغة ومجيزاً البناء عليها، وفي المقابل
أنكرها سيبويه ولم تسخ له؛ لأنها لغة قليلة، وقد علل ابن هشام اختيار يونس بقوله: "وأجاز
يونس أما العبيد قدر عبيد بمعنى مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد، وأنكره
سيبويه"⁽²⁾. وهذا ما لمسناه أيضاً لدى الأشموني⁽³⁾.

وليست هذه المسألة أول انفرادات يونس ولا آخرها غير أنها إحدى أدلة وجوب اعتداد
الباحثين والدعاة في زمانه وبعده بآرائه وابتكاراته وجراءته المستمدة من زاد علمي مأمون.
ومن الآراء التي تبرز تفرد الرجل بآراء جديدة لم تُرَ لغيره تمثلاً غير حصر:

⁽¹⁾ شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تح: أحمد حسون مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، 2008م، ط1،
280/2.

⁽²⁾ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تح: يوسف الشيخ محمد، دار الفكر للطباعة والنشر، 197/2.

⁽³⁾ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1998، ط1، 481/1.

1/ ما جاء في معجم العباب الزاخر في معنى الصّرف في اللغة: (وقال قومٌ: الصّرفُ: الوزن؛

والعدل: الكيل. وقال يونس: الصّرف: الحيلة، قال الله تعالى: ﴿... فَمَا يَسْتَطِيعُونَ صَرْبًا

وَلَا نَصْرًا...﴾⁽¹⁾.

وقال يونس الصّرف الحيلة ومنه التّصرف في الأمور والعدل الفداء وقيل الصّرف التّكوع

والعدل الفرض. ابن دريد الصّرف الوزن والعدل الكيل⁽²⁾.

2/ ما جاء فيه أيضا في معنى الخيف:

وما تَخَيَّفَ أَلْوَانًا مُفَنَّنَةً ❁ عن المَحَاسِنِ مِنْ أَخْلَاقِهِ الْوُظْبِ

وقال يونس: اختاف: أتى خيف منى، مثل امتنى: إذا أتى منى. والتركيب يدلّ على

الاختلاف⁽³⁾.

(1) سورة الفرقان، الآية: 19.

(2) العباب الزاخر، للصاغاني، حرف الفاء، ص 344، مادة (صرف).

(3) المصدر نفسه، حرف الفاء، ص 183، مادة (خيف).

المبحث الثاني: أثره في كتاب سيبويه (مسائل الزعم):

نحاول في هذا البحث أن نبحت جملة من الآثار التي خلدها سيبويه ليونس بالنظر إلى نوع منها وهي مسائل يظهر فيها لفظ "زعم" ويبدو لي أنه ينصرف إلى معان عميقة ومختلفة لكنها في جملتها تشي بمكانة مرموقة أراد سيبويه أن يبوّتها شيخه يونس من خلال الإشارة إليها غير تصريح، وهذه المعاني هي:

- زعم بمعنى: يرى.
- زعم بمعنى: جاء بالرأي الغريب.
- زعم بمعنى: تحمّل. ذكره ابن القطاع⁽¹⁾.
- زعم بمعنى: روى. وهو معنى يمكن أن يوصف بأنه مولّد من قبل سيبويه فيما نزعم.
- زعم بمعنى: جاء بكلام هو فيه زعيم، أي: رئيس؛ وهو كقوله تعالى: ﴿...وَأَنَا بِهِء زَعِيمٌ﴾⁽²⁾.

- زعم بمعنى: ادّعى، وادّعاؤه قد يبعد عن الصواب بنسبة ما.

⁽¹⁾ ينظر: كتاب الأفعال لابن القطاع عالم الكتب، بيروت، ط1، 1983، 87/2.

⁽²⁾ سورة يوسف، الآية: 72.

زعم بمعنى: ادعى، بحيث إن ادّعاءه لا صواب فيه قطّ، وهذا المعنى ليس وارداً عند سيبويه واصفاً به يونس. وقد يكون قول الله تعالى: ﴿رَزَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ﴾⁽¹⁾ من هذا القبيل.

وفي كل هذه المفهومات عدا الأخير معنى الإبداع والتفرد والجراءة العلمية على قول الرأي المخالف البديع.

ثم إنّنا نحاول تصنيف المسائل التي بدا فيه أحد تلك المعاني على ثلاث تصنيفات كبيرة هي:

— مسائل المتابعة والأخذ والتلمذة يديها سيبويه صراحة أو ضمناً.

— مسائل المناظرة والمناقدة يبدو فيها سيبويه خارجاً عن دائرة ما ينقله "زعماً وادعاءً"

ليونس مع كامل الاحترام والروح العلمية والأمانة المنهجية.

— مسائل الحياد. تفرد فيها برأي أو تعليل مع وجود كلام لشييوخه فيها.

1 / مسائل الأخذ والتلمذة:

مما يدلّنا على تتلمذ سيبويه على مقالات يونس واعترافه بالأخذ عنه؛ عبارات شتى تشي بالاحترام والاعتداد بالرجل وآرائه النحوية، ومن هذه العبارات عبارة تردّدت كثيراً في الكتاب وصف بها سيبويه الخليل بن أحمد وأفردها له، ووردت عنده موصوفاً بما يونس بن حبيب، وهي

⁽¹⁾ سورة التغابن، الآية: 7.

عبارة الترحم "رحمه الله"، وهي عبارة وإن بدا أنّها تقال لكلّ أحد مات؛ إلا أنّ سيبويه وظّفها توظيفاً علمياً "تصنيفياً"، فكادت عنده تختصّ بالخليل، ولعلّ سبب ذلك كما روى بعض الإخباريين أنّ يونس كان (في عصر الخليل، وبقي بعده مدّة طويلة. ويقال إنّ سيبويه مات قبل يونس⁽¹⁾). لكن سيبويه كان إذا ذكر الخليل ومعه يونس قال: "رحمهما الله" كما في المواضع التالية تمثيلاً غير حصر:

- 1/ هذا باب ما تكون فيه في المستثنى الثاني بالخيار: وذلك قولك مالي إلا زيدا صديقاً وعمراً وعمرو ومن لي إلا أباك صديق وزيدا وزيد، أما النصب فعلى الكلام الأوّل؛ وأما الرفع فكأنّه قال وعمرو لي؛ لأنّ هذا المعنى لا ينقض ما تريد في النصب، وهذا قول يونس والخليل رحمهما الله⁽²⁾.
- 2/ وزعم يونس والخليل رحمهما الله أنّ الدرهم ليست نكرة لأنّهم يقولون مائة الدرهم التي تعلم؛ فهي بمنزلة عبد الله⁽³⁾. وهذا زعم بمعنى الرأي وكأنّه يقول: هو رأيهما وأنا أحترمه.
- 3/ وأما قولهم: مررت بغيرك مثلك وبغيرك خير منك؛ فهو بمنزلة: مررت برجل [غيرك] خير منك؛ لأنّ "غيرك" و"مثلك" وأخواتها يكنّ نكرة، ومن جعلها معرفة قال: مررت بملك خيراً

(1) المصون في الأدب، للعسكري، تح: عبد السلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1984م، 119/1.

(2) الكتاب، 2 / 338.

(3) الكتاب، 1 / 428.

منك [وإن شاء: خيرٍ منك على البدل] وهذا قول يونس والخليل رحمهما الله¹. أي الإضافة إلى النفس تقرب من التعريف على اختلاف في مذاهب العرب في الكلام. وفي كل قوة.

4/ ولم يجز يونس والخليل رحمهما الله كم غلمانا لك لأنك لا تقول عشرون ثيابا لك إلا

على وجه:

لك مائة بيضا وعليك راقود خلا⁽²⁾.

ولا يهمننا كثيرا وفاة سيبويه في حياة يونس أو بعده، بل إن خيرا كهذا يصب في مصلحة

فكرتنا من أن ليونس في خلد سيبويه احتراماً قد يكون عبر عنه بقوله رحمه الله..

هذا، وإن لسيبويه عند يونس أيضا حظوة الرجل المنصف المتواضع، فقد (حدّث محمد بن

سلام قال: كان سيبويه جالسا في حلقة بالبصرة فتذاكرنا شيئا من حديث قتادة فذكر حديثا

غريبا وقال: لم يرو هذا إلا سعيد بن أبي العروبة. فقال بعض ولد جعفر بن سليمان: ما هاتان

الزائدتان يا أبا بشر؟ فقال هكذا يقال، لأن العروبة هي الجمعة، ومن قال ابن عروبة فقد أخطأ.

قال ابن سلام: فذكرت ذلك ليونس فقال: أصاب الله درّه⁽³⁾.

(1) الكتاب، 2 / 13 - 14.

(2) نفسه، 2 / 159.

(3) معجم الأدباء، لياقوت الحموي، 2 / 228.

ومن العبارات الدالة على الإفادة التي حصلت من جهود يونس من قبل سيبويه مثلاً؛ عبارات التقوية والتأييد بآرائه، يؤيد ويدعم بما آراءه هو نفسه أو آراء ساقها لبعض شيوخه كأبي عمرو والخليل وعبد الله بن أبي إسحاق وغيرهم.. ومن ذلك قوله:

1/ وإن قلت له صوتٌ أيما صوتٍ أو مثلَ صوتِ الحمار أو له صوتٌ صوتاً حسناً جاز،
زعم ذلك الخليلُ رحمه الله، ويقوى ذلك أن يونس وعيسى جميعاً زعما أن رؤبة كان يُنشد هذا البيت نصباً:

❁ فيها ازدهافٌ أيما ازدهافٍ⁽¹⁾.

فقوى بروايتها كأنما قوى كلامه بقولهما وأنهما يوافقان رؤبة النصب كأن الأسماء عملت عمل الأفعال في نصب المصادر أي المفاعيل المطلقة بعبارة النحو الحديث.

2/ وزعم يونس أن أبا عمرو كان يقول دارى من خلفِ دارك فرسخانٍ فشبهه بقولك دارك منى فرسخانٍ لأن خلفَ ههنا اسمٌ وجعل "من" فيها بمرتلتها في الاسم، وهذا مذهبٌ قوى⁽²⁾. أي في العربية وكون يونس زاعما له يدل على أن في فكرته قوة.

ويظهر تأثر سيبويه بأسلوب المحدثين وألفاظهم التي يستخدمونها في سلاسل التحديث مثل ألفاظ: حدثنا، حدثني، أخبرني، عن فلان... وهي عبارات نستفيد منها في سياق كلامنا هنا في

(1) الكتاب، 1 / 409. عجز بيت لرؤبة الراجز، وصدده: قولك أقوالاً مع التحالف. ينظر: خزنة الأدب 2 / 38-39.

(2) الكتاب، 1 / 417.

بيان المشيخة التي بوأ بها سيويوه شيخه يونس والمكانة العلمية التي أناله إياها، فكثيرا ما تبني كلماته واعتنق آراءه بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ومن ذلك على سبيل المثال النصوص التالية:

1/ حدثنا يونس أن العربَ تقول في كلامها هلّ قريبا منك أحدٌ؛ كقولهم هل قُربك

أحدٌ⁽¹⁾. والشطر الأخير في نص سيويوه ليس من منقول يونس عن العرب بل هو عين قوله ونفس فكرته انبثقت عن دماغه ومقاربتة وفهمه عن العرب.

2/ هذا باب ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة: وذلك قولك هذا عبد الله منطلقاً

حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب [الأخفش الأكبر عبد الحميد بن عبد المجيد] عمن يوثق به من العرب⁽²⁾. والنقل هنا عمن يوثق به من العرب والناقل أيضا موثوق، يدلّ على أنّ في المنقول غرابة أو شذوذا يراد محوه، وبيان قوّة ذلك النص المنقول؟

3/ هذا باب إجرائهم صلة "من" وخبره إذا عنيت اثنين كصلة اللذين؛ وإذا عنيت جميعا

كصلة الذين: فمن ذلك قوله عز وجل: ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾⁽³⁾، ومن ذلك

قول العرب فيما حدثنا يونس: مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ وَأَيُّهِنَّ كَانَتْ أُمَّكَ⁽⁴⁾. أي حمل الصلة على معناها،

(1) الكتاب، 409/1.

(2) نفسه، 2 / 83.

(3) سورة يونس، الآية: 42.

(4) الكتاب، 415/2.

وورد في القرآن الوجه الآخر، لعلّ سيبويه عدّه هو الأصل، وهو مثل قول الله تعالى بعد ذلك:

﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ﴾⁽¹⁾: ... ونحوه.

4/ وسمعنا بعض العرب يقول: "الحمد لله ربّ العالمين"، فسألت عنها يونس فزعم أنّها

عربية⁽²⁾. أي القطع على المدح أو نحوه.

5/ قوله في باب: ما ذهبت عينه:

أخبرني يونس أنّ الدّي لا يهمز بقول سلته فأنا أسأل وهو مسؤلٌ إذا أراد المفعول⁽³⁾.

ونسبة الكلام إلى ياء المتكلم في هذه التعبيرات ذو دلالة خاصّة دقيقة على أنّ سيبويه

"احتلى" وطلب التخصيص بالجواب من يونس، وهذا فرق ما بين لفظي: أخبرنا وأخبرني.

ومن الأدلّة أيضا على الأثر الذي أحدثته آراء يونس وجهوده وابتكاراته ورود ألفاظ:

"سألته، وسمعتة..."، وهي ألفاظ تدلّ على تلمذة مباشرة واتكّاء تام على جهود الرجل

والاحتجاج بها على صواب الرأي وسداد الفكرة وقوّة المستند.

ومن ذلك النصوص التالية:

(1) سورة يونس، الآية: 43.

(2) الكتاب، 2 / 63

(3) نفسه، 3 / 450

1/ وسألت يونس عن رأيتُ زيدَ بن عمرو؛ فقال أقول: من زيدَ ابن عمرو؛ لأنه بمترلة اسم

واحد، وهكذا ينبغي إذا كنت تقول يا زيدَ ابن عمرو؛ وهذا زيدُ بن عمرو فتسقط التنوين⁽¹⁾.

2/ وسمعت يونس يقول ما أتيتني فأحدّثك فيما أستقبل فقلت له ما تريد به فقال أريد أن

أقول ما أتيتني فأنا أحدّثك وأكرمك فيما أستقبل وقال هذا مثل اتّني فأحدّثك إذا أراد اتّني فأنا

صاحب هذا، وسألته عن ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ

مُخْضِرَةً ﴾⁽²⁾ فقال هذا واجبٌ وهو تنبيهٌ كأنك قلت أسمع أن الله أنزل من السماء ماء فكان

كذا وكذا⁽³⁾.

3/ وسألت يونسَ عن قوله: متى تقول أنه منطلقٌ، فقال: إذا لم ترد الحكاية؛ وجعلت تقول

مثل "تظن" قلت: متى تقول أنك ذاهبٌ، وإن أردت الحكاية قلت: متى تقول إنك ذاهبٌ، كما أنه

يجوز لك أن تحكي فتقول: متى تقول زيدٌ منطلقٌ، وتقول: قال عمروٌ إنه منطلقٌ، فإن جعلت الهاء

عمراً أو غيره فلا تعمل "قال"؛ كما لا تعمل إذا قلت: قال عمروٌ هو منطلقٌ، فـ"قال" لم تعمل

هاهنا شيئاً وإن كانت الهاء هي القائل⁽⁴⁾.

(1) الكتاب، 414/2 وينظر: الأصول في النحو، 1 / 345، و سر صناعة الإعراب، ابن جني، تح: حسن هندراوي، دار

القلم، دمشق، ط1، 1985م، 2 / 527.

(2) سورة الحج، الآية: 61.

(3) الكتاب، 3 / 40.

(4) المصدر نفسه، 3 / 142.

بل إنّه قد يقدّم يونس على الخليل على غير عادته في تبجيل الخليل وتقديم رأيه على الآراء، وقد ورد مثل ذلك في قوله: وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال أختار يا قاضي لأنه ليس بمنوّن كما أختار هذا القاضي، وأما يونس فقال يا قاض وقول يونس أقوى لأنّه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر⁽¹⁾.

ويمكن دراسة بعض المسائل التي ظهر فيها لفظ "زعم" على جميع المقاصد منه لبيان أثر إبداعات هذا الرجل في غيره ممن أحاطوا به أندادا أو أجدادا أو أحفادا في العلم ناهلين من جهوده نسبوها إليه أو تبوّها بكلّ أدب وروح علمية.

2 / مسائل المناظرة والمناقشة:

يمكن بعد تتبّع فصول كثيرة من أبواب الكتاب وضع اليد على جملة من نصوص "الزعم" الذي أورده بمعنى يمتّ إلى الادّعاء بصلة، ولذلك رأيناه ييدي انتقادات أو تعليقات بسيطة أو قوية بعد إيراد آراء يونس، ومنها:

1. وحدثنا يونس أنّ العرب كانت تنشُد هذا البيت لعبدّة بن الطيب:

فما كان قيسٌ هُلكهُ هُلكَ واحدٍ ❁ ولكنّه بنيانٌ قومٌ هُدّما⁽²⁾

⁽¹⁾ الكتاب، 4 / 184.

⁽²⁾ شرح ديوان الحماسة، المرزوقي، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ، 1 / 561.

التبعية على البدلية لا على القطع مذهب فسيح كثير في كلام العرب ومنه قول من يوثق بِعَرَبِيَّتِهِ - على ما قال سيويه-: " خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رَجْلَيْهَا"⁽¹⁾ فَيَدِيهَا بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ مِنَ الزَّرَافَةِ، فـ"يديها" بالنصب إتباعاً للزرافة، ويجوزُ فيها القطعُ فتكون: " خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ؛ يَدَاهَا أَطْوَلُ مِنْ رَجْلَيْهَا".

ومنه قول الله تعالى في أبي لهب أو فيه وفي امرأته: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ﴾⁽²⁾ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴿٤﴾ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ ﴿٥﴾⁽²⁾، وتفسير ذلك على ما جاءت به القراءات، فقراءة عاصم: بنصب "حمالة الحطب"⁽³⁾ مقطوع على الذم وليس بتابع على البدل. وأما وأما قراءة نافع بضم "حمالة الحطب"⁽⁴⁾ فتحتمل إعرابين ومعنيين. أحدهما- وهو الذي في صلب كلامنا- رفعٌ على الإتباع على البدلية من أبي لهب أو العطف عليه؛ معنيان أيضاً.

ومن ذلك أيضاً قول عبدة بن الطبيب الذي روى يونس أن العرب تنشده:

وَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلُكُهُ هُلُكَ وَاحِدٍ ❁ وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهَدَّمَا

هُلُكُهُ بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنْ قَيْسٍ، وَيَجُوزُ عَلَى الْقَطْعِ فَيَكُونُ هُلُكُهُ مُبْتَدَأً وَهُلُكُ خَيْرِ وَالْجُمْلَةُ

خَيْرٌ كَانَ، وَلَكِنْ هَكَذَا يُنْشَدُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ رَجُلٍ مِنْ بَجِيلَةَ أَوْ خَثْعَمٍ وَقِيلَ عَدِيٌّ بْنُ زَيْدٍ:

(1) ينظر: الكتاب، 156/1، والأصول لابن السراج، 51/2.

(2) سورة المسد، الآيات: 3- 5.

(3) النشر في القراءات العشر، 445/2.

(4) نفسه، 445/2.

ذَرِبِي إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا ❁ وما أَلْفَيْتِي حِلْمِي مُضَاعَا⁽¹⁾

حلمي: بدلُ اشْتِمَالٍ من ياءِ المتكلم من أَلْفَيْتِي. وقال الخليل: (وقالوا: ليس القوم ذاهبين ولا مقيما أبوهم، نصب "مقيما" على البدل، قال الشاعر:

مشائِمُ ليسوا مصلحينَ عشيرةً ❁ ولا ناعباً إلاَّ بَيْنَ غُرَابِهَا⁽²⁾

نصب "ناعبا" على البدل من خبر ليس.

فإن قلت كان عبد الله أبوه قائما رفعت عبد الله ب "كان" ورفعت أباه على البدل من اسم

كان. قال الشاعر:

وَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلْكُهُ هُلْكَ وَاحِدٍ ❁ وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهْدَمَا⁽³⁾

ومما يدلُّ على تدخل سيبويه والتعليق على رواية يونس أو رأيه أنه لما نقل عن يونس إنشاده

بيت عبدة السابق قال بعد ذلك:

(فهذا عربيٌّ حسنٌ، والأوَّلُ أعرف وأكثُر)⁽⁴⁾. وهذا يبيِّن لنا شخصيَّة متفرّدة معتدَّة امتلكها

امتلكها سيبويه لا تنفي إفادته من أعمال شيخه الذي لا أقلُّ من كونه يعتد بمروياته وأنه عنده من

(1) خزانة الأدب، 5 / 202

(2) نفسه، 4 / 147.

(3) الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، ط5، 1995م، 1/151.

(4) الكتاب، 1 / 156.

أوثق الرواة والنقلة. وهو أسلوب فيه كثير من الأدب والمصانعة والاحترام. لكنّه يودّ القول: إنّ تصنيف الآراء وترتيبها بحسب الأفصح والأشهر والأطيب أولى، والأوّل فالأوّل.

2. ومن مسائل المناظرة أيضا ومن وسائلها:

بل من أشدّها وضوحا ما ظهر في كتابه من ألفاظ التضعيف والتوهين اعتدادا برأي نفسه واتباعا للحق- في رأيه- الذي هو أحقّ أن يتّبع، فمن ذلك قوله موهنا الإضمار في الجر قياسا على إضمار كان والاستئناف: (وزعم يونس أن من العرب من يقول إن لا صالح فطالح على إن لا أكنّ مررتُ بصالح فبطالح وهذا قبيح ضعيف؛ لأنك تُضمّر بعد "إن لا" فعلا آخر فيه حذف غير الذي تضمّر بعد "إن لا" في قولك إن لا يكنّ صالحاً فطالح⁽¹⁾).

إنّ إرداف الضّعف مع القبح لذو دلالة على كونه قصد التعبير عن أنّ يونس احتذى الاستشهاد بما هو مرجوح لا ينهض دليلا علميا معتبرا، ذلك أنّه حتّى لو توفّر النقل والسّماع عن بعض العرب؛ إلاّ أنّه في أدنى درجات الوهن والبعد عن جادّة الفصاحة واللغة السلسلة الطيّعة.

وعلة هذه الدرجة السافلة ضعفا هي- كما صرّح سيبويه- كثرة الإضمار الذي هو ككثرة التأويل من غير حاجة أو مع وجود مندوحة عنه.

3/ ومن مسائل المناظرة والندبة الواضحة؛ والتعليقات الموحية بجياد الرأي لدى سيبويه تجاه

يونس؛ نفيه جواز أن يرد الحال معرفة بمثابتها نكرة؛ كما يرد ذلك في المصادر المطلقة كقولهم:

(1) الكتاب، 1 / 262.

رجع القهقري بمثابة ﴿...وَلَبَّى مُدْبِرًا...﴾⁽¹⁾، في قوله: (وأما يونس فيقول مررت به المسكينَ

على قوله مررت به مسكينا، وهذا لا يجوز؛ لأنه لا ينبغي أن يجعله حالا ويدخل فيه الألف واللام.

ولو جاز هذا لجاز مررت بعبد الله الظريف تريد ظريفا)⁽²⁾. وقوله عن ما أجازته يونس: هذا لا

يجوز، هو في قِمة التجرد والندية، والركون إلى العلم والحق لا إلى الرجال أيا كان قدرهم.

ثم أبدى ما يكون أفضل منه وأحسن في نظره فقال معبرا عن رأي مبتكر: (ولكنك إن شئت

حملته على أحسن من هذا، كأنه قال: لقيت المسكينَ؛ لأنه إذا قال مررت بعبد الله؛ فهو عمل كأنه

أضمر عملا)⁽³⁾.

إنَّ مَنْ تَبَنَّى البَحْثَ الدَّقِيقَ وَسِرَّ أَعْوَارِ الكِتَابِ لَا يَعمَدُ مَجموعَةً لَا بأسَ بِهَا مِنَ المَسَائِلِ الدَّالَّةِ

على الإفادة التي حصلت لسيبويه من توجهات يونس دون تصريح منه بها، لعلَّ أبرزها اكتسابه

منهج التفرّد والحياد وامتلاك المقدرة على المناقدة للآراء أيا كان مصدرها وزوال التهيب من انتقاد

المشايع مهما علا كعبهم في التخصص. وهذه الفكرة بادية في إشارات سيبويه التي لا تظهر للعيان

أول وهلة، ولكنّها إشارات عميقة يبدو بتحليلها والوقوف عندها ما ادعيناها في هذه الفقرة.

وقد كان يونس مارس المناظرة واقعا، نازعه الكسائي إذ خرج الكسائي إلى الحجاز؛ فأقام

مدّة في البادية حتى حصل من ذلك ما ذكر أنّه أفنى عليه خمس عشرة قتيبة من الخبر، غير ما

(1) سورة النمل، الآية: 10.

(2) الكتاب، 2 / 76.

(3) نفسه، 2 / 76.

حفظه. ولما رجع تصدّر وناظر يونسَ بنَ حبيب وغيره واختار لنفسه قراءة حملت عنه وعرفت به⁽¹⁾.

إنّ الوصول إلى النديّة وممارسة الاعتداد بالآراء وانتقاد الآراء الوافدة هو أمر- في حدّ ذاته- يُتعلّم من المشايخ، غير أنّه يحتاج إلى موفور الأخلاق العلمية والدمائة في أثناء مزاولة الحياض والانتقاد. وهو عين ما تعلّمه سيبويه من ثلّة من مشيخته على رأسهم يونس بن حبيب.

3/ مسائل الحياض:

إنّ من يفتش في نصوص سيبويه التي تعامل فيها مع يونس وحتى مع الخليل وأبي عمرو وغيرهما يجد الرجل قد أكثر من المسائل التي سميها مسائل المتابعة والأخذ وكذلك مسائل المناقشة والمناظرة، وتأتي- في أقل من ذلك عددا بحسب سبنا- مسائل حاد فيها برأيه فلم يتبع ولم يناقش بل أبدى هو الآخر رأيا ابتكره وضرب عن آراء أولئك الشيوخ صفحا، مع وجودها، يُعلم ذلك من التنقيب في كتب القوم المتأخّرة بحيث تظهر آراء للخليل أو يونس مبنوثة فيها لم يعنها سيبويه وفضّل الابتكار وإبداء الفكر الجديد، لاسيما في باب التعليل المفتوح على العقل العلمي المنضبط. ونحن نعرض مسألتين تؤكّدان هذا النوع من التعاطي مع المسائل والشيوخ، هما: حذف ياء الإضافة من الأسماء وعلّته، و جواز حذف المضمّر الموجب ووجوب حذفه.

(1) ينظر: تهذيب التهذيب، 7 / 313.

أ. حذف ياء الإضافة من الأسماء وعلته:

ومن المسائل التي أثارت أبحارا كثيرة؛ ظهر أكثرها في كتاب سيبويه وفي كتب المتأخرين عنه من أمثال المررد في المقتضب، وابن عصفور في الممتع، وكتب ابن جني وابن يعيش، والزحشري، وغيرهم: مسألة حذف ياء الإضافة من الأسماء وعلته، اختلفوا في العلة ما لم يختلفوا في لغات العرب في تلك الأسماء المضافة إلى ياء المتكلم.

فقال سيبويه: (اعلم أنّ ياء الإضافة لا تثبت مع النداء كما لم يثبت التنوين في المفرد، لأنّ ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين لأنّها بدل من التنوين ولأنّه لا يكون كلاما حتّى يكون في الاسم كما أنّ التنوين إذا لم يكن فيه لا يكون كلاما).

وهذا رأي مبتكر ولفتة مفاجئة؛ ذلك أنّ تشبيه ياء الإضافة في الأسماء المعرّفة بالملكية والإضافة إلى النفس بالتنوين في الأسماء المحضة للتذكير هو تشبيه مبتكر غير منتظر، ويزاد على ذلك أنّ بناء الأحكام النحويّة على هذا التشبيه تفتح باب الرأي والابتكار والتفكير النقديّ الذي تتمّع به سيبويه.

وأبدع من ذلك إيجاد العلة التي من أجلها ساغ الحذف لياء الإضافة في النداء خاصة؛ وهي كثرة الاستخدام لأسلوب بعينه، إذ قال: (وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم حيث استغنوا بالكسرة عن الياء)⁽¹⁾.

(1) الكتاب، 209/2.

ولما كان ابن السراج كثير التتبع لآراء سيويه ونقلها برمتها؛ قال ههنا ناقلا رأي المبرد ومعلقا عليه⁽¹⁾: (وقال أبو العباس: أن " يا " بدل من قولك: أدعو أو أريد لا أنك تخبر أنك تفعل ولكن بما علم أنك قد أوقعت فعلاً يا عبد الله وقع دعاؤك بعبد الله فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك فإن أضفت المنادى إلى نفسك فحكم كل اسم تضيفه إلى نفسك أن تحذف إعرابه وتكسر حرف الإعراب وتأتي بالياء التي هي اسمك فتقول: يا غلامي وزيدي فإذا ناديت قلت: يا غلام أقبل لا تثبت (ياء) الإضافة كما تثبت التنوين في المفرد تشبيهاً به وثبات الياء فيما زعم يونس في المضاف لغة، وكان أبو عمرو يقول (يا عبدي اتقون). وقد يدلون مكان الياء الألف لأنها أخف عليهم نحو: يا ربا تجاوز عنا ويا غلاماه لا تفعل فإذا وقفت قلت: يا غلاما وعلى هذا يجوز: يا أباه ويا أماه). أي: إن أبا عمرو يقرأ بإثبات الياء في الآية الكريمة. وقلب الياء ألفا في هذا الباب الذي ذكره سيويه بعلته فصيح بدليل وروده في قراءات قرآنية. كقوله تعالى:

﴿...يَحْسَرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ...﴾⁽²⁾. وأما زيادة الهاء بعدها ففيه إمعان في التسهيل على جهاز النطق، ويمكن القول إن تلك الزيادة سببها- أيضا- تسجيل الفرق بين الألف التي للنداء إطالة لمدّ الصوت بحرف النداء في "يا، و أيا، و وا، و آ". ثم نقل قول سيويه: وسألت

(1) الأصول في النحو، 1 / 340.

(2) سورة الزمر، الآية: 53.

الخليل عن قولهم: يا أبه ويا أبة لا تفعل ويا أبتاه ويا أمتاه فزعم الخليل: أن هذه الهاء مثل الهاء في عمه وخالة وزعم: أنه سمع من العرب من يقول: يا أمة لا تفعل⁽¹⁾.

قال أبو حيان: (ويا قوم: منادى مضاف إلى ياء المتكلم، وقد حذف واجتزأ بالكسرة عنها، وهذه اللغة أكثر ما في القرآن. وقد جاء إثباتها كقراءة من قرأ: يا عبادي فاتقون، بإثبات الياء ساكنة، ويجوز فتحها، فتقول: يا غلامي، وفتح ما قبلها وقلب الياء ألفاً، فتقول: يا غلاماً⁽²⁾.

ونقل فكرة بدت عند الأخفش وأصلها من رأي الخليل فقال: (وأجاز الأخفش حذف الألف والاجتزاء بالفتحة عنها، فتقول: يا غلام، وأجاز ضمه وهو على نية الإضافة فتقول: يا غلام، تريد: يا غلامي. وعلى ذلك قراءة من قرأ: ﴿فُلْ رَّبِّ إِحْكُم بِالْحَقِّ...﴾⁽³⁾،

﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾⁽⁴⁾ ⁽⁵⁾. على أن الاحتجاج بالآية الثانية أشد وأقوى لتطرق احتمال التحريك لالتقاء الساكنين بالضم على توهم خلو الأول من الحركة، وله أمثال وشواهد في القرآن والكلام الفصيح. منها قراءة إحدى طرق ورش: ﴿... مَسَّ إِلَهُ

(1) الكتاب، 211/2.

(2) تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ، 333/1.

(3) سورة الأنبياء، الآية: 111.

(4) سورة يوسف، الآية: 33.

(5) تفسير البحر المحيط، 1 / 333.

عَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِٓ إِنِّيظُرُ كَيْفَ نَصَرَفُ الْآيَاتِ...⁽¹⁾. وقراءة أبي جعفر من رواية ابن
 جهم: ﴿لِلْمَلَكَةِ إِسْجُدُوا ۖ لِأَدَمَ﴾⁽²⁾. بالضم لهاء الكناية والتاء وصلًا في المواضع
 المذكورة.

ثم أردف سيبويه ذلك الرأي بالقول: إن لياء كانت حقيقة بذلك لما ذكر من العلة؛ إذ
 حذفوا ما هو أقل اعتلالًا في النداء، وذلك كقول القائل: يا قوم لا بأسَ عليكم، واستشهد بقول
 الله جل ثناؤه: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾⁽³⁾.⁽⁴⁾ فتلقّف هذا المثال من بعده من بعده ممن طرّقوا
 هذه المسألة وفتحوا الكلام على ما فيها من لغات العرب ومن وجوهها عندهم، غير أن سيبويه
 ألح إلى أن ليونس بن حبيب رأياً معتبراً سبق به؛ هو أنهم قد ييقون الاسم المضاف إلى ياء النفس
 بعد حذفها؛ ييقونه مضموماً تشبيهاً له بالمنادى الذي لم يَضَفْ قَطُّ، مع إنفاذ النية بالإضافة، وإنما
 تشتم رائحة نية المتكلم وقصده مع أنه لم ينطق به من سياق الكلام وعدم اعتدال المناديين المضافِ

(1) سورة الأنعام، الآية: 47.

(2) سور: البقرة: 33 والأعراف: 10 والإسراء: 61 والكهف: 49 وطه: 113. ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات
 الأربعة عشر، لابن البنا الدميّاطي، تح: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط3، 1422هـ، 175/1.

(3) سورة الزمر، الآية: 15.

(4) ينظر: الكتاب، 2/ 209.

وغير المضاف في المعنى العام. إذ قال: (وبعض العرب يقول يا رَبُّ اغْفِرْ لي ويا قومُ لا تَفْعَلُوا، وثبات الياء فيما زعم يونس في الأسماء) (1).

والاعتراف بتأثير النية في تحويل معنى الكلام وإعرابه ورد عند جماعة كبيرة من النحاة منهم المرادي الذي قال: (فإن قلت: فتعريف المضموم على هذه اللغة بالإضافة أو بالإقبال والقصد. قلت: كلاهما محتمل... جعلوه معرفاً بالقصد فبنوه على الضم، وهذه الضمة كما هي في "يا رجل"، إذا قصدت رجلاً بعينه) (2).

وذكره أبو حيان حيث قال: (فتقول: يا غلام، وأجاز ضمه وهو على نية الإضافة فتقول: يا غلام، تريد: يا غلامي. وعلى ذلك قراءة من قرأ: ﴿قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ...﴾ (3).

ويشير سيبويه إلى ما انتشر في أوساط النحاة بعدُ على أنه إحدى اللغات في المنادى المضاف إلى ياء النفس وإذما هو شبيه في الصورة والشكل بما عرف عندهم باسم المنادى النكرة المقصودة، غير أن فرقا في المعنى النحوي والأداء اللغوي هو كائن بين المنادى النكرة المقصودة والمنادى المضاف على ياء النفس مع حذفها.

(1) الكتاب، 209/2.

(2) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، 2 / 1083.

(3) تفسير البحر المحيط، 1 / 333.

وللمبرد رأي آخر إذ يرى أنك (إن أضفت المنادى إلى نفسك ففي ذلك أقاويل، أجودها حذف الياء وذلك كقولك يا غلام أقبل ويا قوم لا تفعلوا ويا جارت أقبلي، قال الله عز وجل:

﴿يَلْفُومٌ لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾⁽¹⁾ وقال: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُوا﴾⁽²⁾

والقول الثاني: أن تثبتها فتقول يا غلامي أقبل ويا صاحبي هلمّ وقد قرئ: (يَا عِبَادِي فَاتَّقُوا) وحجة من أثبتها أنها اسم بمتزلة زيد. فقولك يا غلامي بمتزلة يا غلام زيد فلمّا كانت اسما والمنادى غيرها ثبتت، ومع هذا أنه من قال يا غلام في الوصل فإنّما يقف على الميم ساكنة فيلتبس المفرد بالمضاف وإن رام الحركة فإنّ ذلك دليل غير بين لأنّه عمل كالإيماء فمن ذلك قوله:

فكنت إذ كنت إلهي وحدكَا ❁ لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إلهي قَبْلَكَ

والوجه الثالث أن تثبت الياء متحرّكة، تقول يا غلامي أقبل ويا صاحبي هلمّ فتثبت الياء على أصلها وأصلها الحركة. والدليل على ذلك أنّها اسم على حرف ولا يكون اسم على حرف إلاّ وذلك الحرف متحرّك لئلاّ يسكن وهو على أقلّ ما يكون عليه الكلم فيختل. ألا ترى أنّ الكاف متحركة من ضربتك ومررت بك وقمت و قمت يا فتى وقمت يا امرأة التاء متحركة لأنّها اسم. فأما الألف في ضربا ويضربان والواو في ضربوا ويضربون والياء في تضربين)⁽³⁾.

(1) سورة هود، الآية: 51.

(2) سورة الزمر، الآية: 15.

(3) المقتضب، 245/4، 247.

ولما تناول الرضي قول ابن مالك:

واجعل منادى إن أضعته لـ "يا" كعبدِ عبدي عبدَ عبدا عبديا ❁

قال وهو يتحدث عن حذف ياء المتكلم من "يا أبت" وعن وجوها التي تأتي فيها: (وقال الكوفيون: التاء للتأنيث وياء الإضافة مقدّرة بعدها، ولو كان الأمر كما قالوا لسمع يا أبتى ويا أمّتي أيضا. ويجوز حذف هذه التاء المبدلة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها، نحو: يا أب ويا أم، على ما حكى يونس، لئلا تلتبس ببناء الأب والأم بلا تاء. والقراء يقف عليها بالتاء، لأنها ليست للتأنيث المحض، كما في أخت و بنت، والأولى الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في ظلمة، وغرفة، بخلاف تاء أخت و بنت، فمن وقف عليها بالتاء كتبها تاء ومن وقف بالهاء كتبها هاء، لأن مبني الخط على الوقف. وإثما تفتح هذه التاء لأنها بدل عن ياء حركتها الفتح لو حركت) ⁽¹⁾.

لكن سيبويه لم يورد هذا الرأي وتلك العلة معزوة إلى يونس كما عزاها الرضي. وهذا يؤكد حياده التام في تعليل هذه المسألة والذهاب فيها كل مذهب.

وأوجه هذا المنادى ستة اتفقوا على خمسة منها فاشتهرت وهي:

حذف الياء التي أضيف إليها المنادى:

● حذفها

⁽¹⁾ شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تح: حسن بن محمد الحفظي، إدارة الثقافة والنشر للجامعة الإمام بن سعود، د.ط، د.ت، ص 467-468.

- ثبوتهما ساكنة.
 - ثبوتهما متحركة، أي مفتوحة.
 - قلبها ألفا.
 - قلبها ألفا مع حذفه وإبقاء الفتحة دليلا عليه.
- ومع تسجيل ملاحظة أنّ حذف الياء دون تعويض إنّما يشيع مع ما شاع استعماله من الأسماء على هيئة الإضافة؛ فإنّ هذه الأوجه تبدو مرتّبة بحسب الكثرة والتداول، وقد يعني هذا أنّ ذلك الترتيب هو أيضا على أساس الأفضح والأقوى، لأنّ الشهرة والتداول غالبا ما تؤكّد الفصاحة والقبول، والسبب السلاسة والخفة. وكلّ تلك الأوجه واردة في التزليل ولعلّ تداولها فيه هو على ذلك الترتيب الذي ذكرنا، فيتأكد الترتيب وأنه على أساس من الفصاحة والقوّة.
- وقد صرّح بهذا الرأي المرادي تصرّحا فقال: "وأفصحها حذف الياء وإبقاء الكسرة، ثمّ إثبات الياء ساكنة ومتحركة، ثمّ قلبها ألفا، ثمّ حذف الألف وإبقاء الفتحة. وأقلّها الضم، وقد قرئ: "قَالَ رَبُّ السَّحْنُ" و"قال ربُّ احكم" بالضم، وحكى يونس "يا أمُّ لا تفعلني" قال الشلوبين: وهذا إذا لم يلتبس. يعني بالمنادى المقبل عليه"⁽¹⁾.
- والملاحظ في استخدام التزليل بقراءاته المتعدّدة لهذا النوع من المنادى أنّ حذف الياء في الأسماء التي يكثر الدعاء والنداء بها أكثر منه في التي قلّ فيها النداء ويتوضّح ذلك جليا في لفظ

⁽¹⁾ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، 1083/2.

"رب" الذي للنداء، فإنه إذا ورد لغير النداء ثبتت فيه الياء كقوله تعالى على لسان الخليل عليه السلام: ﴿عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَفِيئًا﴾⁽¹⁾ وفي غير هذا الموضع. بل إنه لما كان قوله: ﴿وَأَدْعُوا رَبِّي﴾⁽²⁾. في الصنعة النحوية يعرب مفعولا به - وهو الأصل في المنادى - لم يقع الحذف؛ لأنه لا يستعمل هكذا إلا قليلا. وذكروا - أيضا - وجها سادسا؛ وهو الاكتفاء من الإضافة بنيتها، وجعل الاسم مضموما كالمندى المفرد، وهو ما أشار إليه المرادي في شرح بيت ابن مالك السابق من قوله بعد إيراد الأوجه الخمسة المشتهرة: (والسادس: أن يضم اكتفاء بنية الإضافة نحو: يا عبد)⁽³⁾.

ومنه قراءة بعض القراء: ﴿رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾⁽⁴⁾. ونقلوا قول سيبويه (وحكى يونس عن بعض العرب: يا أم لا تفعلني". وبعض العرب يقول: "يا رب اغفر لي" و"يا قوم لا تفعلوا)⁽⁵⁾. كأنما يشار إلى أن الرب تعالى أن ينادى على أنه مضاف إلى ياء المتكلم "الداعي المتضرع" أولى وأطيب من أن ينادى على أنه نكرة مقصودة. وهذا المعنى قد يؤكده أهل الشريعة والمعرفة بالله. فذلك ليس من اختصاص النحويين. وذكر ابن مالك حالة أخرى من لزوم حذف ياء المتكلم وهي

(1) سورة مريم، الآية: 48.

(2) سورة مريم، الآية: 48.

(3) توضيح المقاصد، للمرادي، 1083/2.

(4) اللوحة في شرح الملح، محمد بن الحسن الصايغ دراسة وتحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2004م، 614/2. وينظر: همع الهوامع للسيوطي، 2 / 532

(5) الكتاب، 213/2، وينظر: الأصول، لابن السراج، 341/1، والمخصّص لابن سيده، 110/4

ما فيه توالت الياءات مثل بني التي هي تصغير كلمة "ابن" مضافا إلى ياء المتكلم ففيها ياء التصغير ثم الياء الأصلية التي هي لام الكلمة أعادها التصغير لأن التصغير والجمع يعيدان الأسماء في أصولها، والياء الأخيرة هي التي للمتكلم وهي التي تم حذفها مع الاكتفاء بالكسرة التي قبلها دليلا عليها، وذلك ما ظهر في قراءة نافع في مثل قوله تعالى: ﴿يَبْنِي لِي أَرِي فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾⁽²⁾.
 ﴿يَبْنِي لِي أَرِي فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾⁽²⁾.
 ﴿يَبْنِي لِي أَرِي فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾⁽²⁾.

ب. جواز حذف المضمرة المنفصلة ووجوب حذفه:

ومن المسائل التي ظهر فيها أثر رأي يونس -أيضا- جليا في الطروحات اللاحقة له مسألة جواز حذف المضمرة المنفصلة الموحدة ووجوب حذفه، قال سيويوه: (زعم يونس أن من العرب من يقول عائذ بالله، يريد أنا عائذ بالله كأنه أمر قد وقع بمرتلة الحمد لله وما أشبهه)⁽³⁾.
 وهذا الكلام يجرّ البحث إلى أطروحة مهمّة لتعلّقها بالقرآن الكريم، ذلك أنّهم أي النحويون وكذلك المفسّرون ذكروا في إعراب قوله تعالى: ﴿فَالْمُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيَّبِطِلُهُ﴾⁽⁴⁾.

(1) سورة لقمان، الآية: 12.

(2) سورة الصافات، الآية: 102.

(3) الكتاب، 347/1.

(4) سورة يونس، الآية: 81.

فقال السمين الحلبي: (قرأ أبو عمرو وحده دون باقي السبعة « آسحرُ » بهمزة الاستفهام، وبعدها ألف محضة، وهي بدل عن همزة الوصل الداخلة على لام التعريف، ويجوز أن تُسهَّل بينَ بين... وهي قراءة مجاهدٍ وأصحابه وأبي جعفر. وقرأ باقي السبعة بهمزة وصلٍ تسقط في الدرَج⁽¹⁾).

وذكر السمين في قراءة أبي عمرو أربعة أعاريب تحت كلِّ إعراب معني، وهي معانٍ متقاربة أو متداخلة متقاطعة. وهذا التوصيف لدى النحاة، أمَّا البلاغيون فيبين كل معنيين أو إعرابين فرق بلاغي معتبر. قال السمين: فأما قراءة أبي عمرو ففيها أوجه،

أحدها: أن « ما » استفهامية في محلِّ رفعٍ بالابتداء، و « جئتم به » الخبر، والتقدير: أي شيء جئتم، كأنه استفهام إنكارٍ وتقليلٍ للشيء المجرى به. و « السحر » بدلٌ من اسم الاستفهام، ولذلك أُعيد معه أدائه لما قرَّره في كتب النحو.

الثاني: أن يكون « السحر » مبتدأً خبره محذوف، تقديره: أهو السحر.

الثالث: أن يكون مبتدأً محذوف الخبر تقديره: السحر هو. ذكر هذين الوجهين أبو البقاء، وذكر الثاني مكِّي، وفيهما بُعد.

الرابع: أن تكون « ما » موصولة بمعنى الذي، وجئتم به صلُّتها، والموصول في محلِّ رفعٍ بالابتداء...

(1) الدر المصون في علم الكتاب المكنون، أبو العباس السمين، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، 6/ 249.

قلت: قد منع مكّي أن تكونَ « ما » موصولةً على قراءة أبي عمرو فقال: « وقد قرأ أبو عمرو: "السحر" بالمد، فعلى هذه القراءة تكون "ما" استفهاماً مبتدأ، و«جئتم به» الخبر، و«السحر» خبرُ ابتداءٍ محذوف، أي: أهو السحر»⁽¹⁾.

وفي تفسير البيضاوي مثل كلام السمين الأسبق: ﴿قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُمْ بِهِ إِلَّا السَّحْرُ إِنَّ اللَّهَ سَيَبْطِلُهُ﴾ أي الذي جئتم به هو السحر لا ما سماه فرعون وقومه سحرا. وقرأ أبو عمرو (السحر) على أن (ما) استفهامية مرفوعة بالابتداء و"جئتم به" خبرها و(السحر) بدل منه أو خبر مبتدأ محذوف تقديره أهو السحر أو مبتدأ خبره محذوف أنني السحر هو ويجوز أن ينتصب ما يفعل يفسره ما بعده وتقديره أي شيء أتيتم؟⁽²⁾.

وقراءة الاستفهام هذه وإن وردت لقارئ من السبعة واحد؛ إلا أنها قويةٌ يتدها نظائر لها في أبواب أخرى، فمن ذلك قوله جلّ شأنه: ﴿قَالَ ءَأَمْنْتُمْ لَهُ، قَبْلَ أَنْ - اذَّنَ لَكُمْ﴾، وأحد المعاني لهذا الأسلوب كما في القراءات الأخرى لهذه الآية هو الإخبار، فقد قرأ حفص عن عاصم: ﴿قَالَ ءَأَمْنْتُمْ لَهُ، قَبْلَ أَنْ - اذَّنَ لَكُمْ﴾⁽³⁾. وقال أبو حيان: (وقرأ أبو عمرو، ومجاهد وأصحابه، وابن القعقاع: بهمزة الاستفهام في قوله: السحر ممدودة، وباقي السبعة والجمهور بهمزة

(1) الدر المصون في علم الكتاب المكنون، 249/6.

(2) أنوار التنزيل، البيضاوي، تح: محمد عبد الرحمن الشليبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ، 3/121.

(3) سورة طه، الآية: 70.

الوصل، فعلى الاستفهام قالوا: يجوز أن تكون ما استفهامية مبتدأ، والسحر بدل منها، وأن تكون منصوبة بمضمر تفسيره جئتم به، والسحر خير مبتدأ محذوف⁽¹⁾.

وأما أبو حيان نفسه فيعرب عن رأيه فيقول: (ويجوز عندي في هذا الوجه أن تكون ما موصولة مبتدأة، وجملة الاستفهام خبر، إذ التقدير: أهو السحر، أو السحر هو، فهو الرباط كما تقول: الذي جاءك أزيد هو؟ وعلى همزة الوصل جاز أن تكون ما موصولة مبتدأة، والخبر السحر، ويدلّ عليه قراءة عبد الله والأعمش: {سحر}. وقراءة أبيّ: {ما أتيتم به سحر}. ويجوز عندي أن تكون في هذا الوجه استفهامية في موضع رفع بالابتداء، أو في موضع نصب على الاشتغال، وهو استفهام على سبيل التحقير والتعليل لما جاؤوا به، والسحر خير مبتدأ محذوف أي: هو السحر. قال ابن عطية: والتعريف هنا في السحر ارتب، لأنّه قد تقدّم منكرًا في قولهم: إنّ هذا لسحر، فجاء هنا بلام العهد كما يقال: أول الرسالة سلام عليك، وفي آخرها والسلام عليك⁽²⁾.

بيّن لنا أبو حيان أنّ للعرب في التعبير عن الاستفهام طرائق شتى منها:

- الاستفهام المباشر بأداته. [أنت عالم] [أعالم أنت]، [أتعلم]
- الاستفهام دون أداة كأنه ينويها [أنت عالم؟] [عالم أنت؟]، [تعلم؟]
- الاستفهام دون أداة يبلّغها السياق للسامع. [أنت عالم] [عالم أنت]، [تعلم]
- الاستفهام بعد التمهيد بالخبر. [أنت أعالم] [عالم. أنت هو]، [حصل كذا أتعلم]

(1) تفسير البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، 92/6.

(2) المصدر نفسه، 93 / 6.

هذه الاستخدامات متفرقة في كلام العرب، وتفرقت في الدراسات اللغوية بين الدرس النحوي والدرس البلاغي.

ويرى ابن زنجلة ذلك الرأي أيضا، قال: (قرأ أبو عمرو: "ما جئتم به السحر"؟ بالمد، جعل "ما" بمعنى "أي" والتقدير: أي شيء جئتم؟ السحر هو؟ استفهام على جهة التوبيخ؛ لأنهم قد علموا أنه سحر، فقد دخل استفهام على استفهام فلهذا يقف على قوله ما جئتم به، ثم يتدى: "السحر" بالرفع؛ وخبره محذوف المعنى السحر هو) (1).

وبالجملة فإن قول القائل: أتممي، يقصد: أتممي أنت. الذي افترضه الخليل وقبله يونس له أدلة من الفصح المتواتر الصحيح الذي لا يرد.

وفي مسألة أخرى شبيهة نقل كلام سيويه عن يونس إذ قال: "وزعم يونس أنهم يقولون عائذ بالله، فإن أظهر هذا المضمّر لم يكن إلاّ الرفع إذ جاز الرفع وأنت تضمير" (2). أي عائذ بالله أنت؟، ويصحّ بحسب قوله عائذا بالله. من غير إظهار الضمير. "أنت"، كأنه يجعله حالا أو نحوا منه.

(1) حجة القراءات عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1982م، 335/1.

(2) الكتاب، 347/1.

ج. بناء "أي" وإعرابها:

من المعروف عند النحويين أنّ (أيّ) تأتي معربة حسب موقعها الإعرابي فتفتح في حالة النصب وتكسر في حالة الجرّ، وتضمّ في حالة الرّفْع، وتنوّن بالحركات الثلاث.

ومع ذلك فقد جاءت في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى

الرَّحْمَنِ عُتِيًّا﴾⁽¹⁾ مضمومة.

وبما أنّها معربة كان لا بدّ أن تأتي في الآية الكريمة مفتوحة، كونها مفعول به لفعل (نترع)،

ولهذا كان ليونس رأي مخالف لغيره حيث يرى هنا أنّ الضمّة في (أيّ) هي ضمّة إعراب ويقول أنّه بمثّلة أشهد إنّك لرسول الله، واضرب معلّقة⁽²⁾.

وذهب الخليل إلى أنّها مرفوعة على الحكاية وتقدير الكلام اضرب الذي يقال له أيّهم

أفضل، وقاس ذلك على قول الأخطل:

وَلَقَدْ أُبَيْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَثَلٍ ❁ فَأُبَيْتُ لَا حَرَجٌ وَلَا مَحْرُومٌ⁽³⁾.

(1) سورة مريم، الآية: 69.

(2) ينظر: الكتاب، سيبويه، 400/2.

(3) الكتاب، 399/2. البيت في ديوان الأخطل، تقديم وشرح: كارين صادر، دار صادر، بيروت، ط1، 1999م، ص258.

أما يونس فوافق الخليل في أنها معربة، ولكنّه خالفه في تأويلها فيرى أنّها مرفوعة على الابتداء والجملة التي بعدها في محلّ رفع خبر والفعل قبلها معلق، وهو بمتزلة أشهد أنّك لرسول الله⁽¹⁾.

ويطالعنا سيبويه في هذه المسألة برأيٍ مُخالفٍ لشيخه يونس والخليل و واضعاً نفسه هذه المرة موضع النديّة لهما، ومبتكراً لقاعد نحوية مفادها: أنّ (أيّ) تُبنى على الضمّ إذا أضيفت إلى جملة اسمية كما في الآية الكريمة وكما في قولهم (اضرب أيّهم أفضل) و(اضرب أيّهم قائم).

يقول ابن السراج (ت316هـ) في ذلك: «وكانت مضافة بنيت على الضمّة في كلّ أحوالها كقولك: (اضرب أيّهم أفضل) و(اضرب أيّهم قائم) ومثل ذلك قراءة الناس: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا﴾ لأنك لو وضعت (الذي) ها هنا كان قبيحا إنّما نقول (الذي هو قائم) فإن قلت: (الذي قائم) كان قبيحا فإن قلت: اضرب أيّهم في الدار و(اضرب أيّهم هو قائم) و(اضرب أيّهم يأتيك نصبت لأنك لو وضعت (الذي) ها هنا كان حسنا، وزعموا أنّ من العرب من يقول (اضرب أيّهم أفضل) على القياس»⁽²⁾.

وهذه الآية أسالت مدادا كثيرا وشغلت أقلام النحويين والمفسرين قديما. وذلك سببه إيراد

الأداة "أيّ" بالضم بعد فعل عامل بنظر الاستقراء.

(1) ينظر: الكتاب، 399/2.

(2) الأصول في النحو، ابن السراج، 323/2.

وقد استبعد سيويه تعليل الخليل قائلًا: «وتفسير الخليل رحمه الله ذلك الأوّل بعيد إنّما يجوز في شعر أو في اضطرار، ولو ساغ هذا في الأسماء لجاز أن تقول: اضرب: الفاسقُ الخبيثُ تريد الذي يقال له الفاسقُ الخبيثُ»⁽¹⁾.

وأما تعليل يونس فلا يشبه أشهد أنّك لمنطلق⁽²⁾.

وقد اختلف الخليل ويونس أيضا في مفعول (نترع)؛ فقال الخليل: هو «مُحذوف والتقدير لنترعنّ الذي يقال فيهم أيهم أشدّ، وأما يونس فيرى أنّ المفعول: الجملة وعلّقت نترع عن العمل فيها. ورأى الكسائي والأخفش "كلّ شيعة" ومن زائدة»⁽³⁾.

ثم يضع الأخفش للآية الكريمة تخريجا آخر، وهو أنّ الجملة مستأنفة و(أيّ) استفهام، و(من) زائدة، أي "لنترعنّ كلّ شيعة". ثم يستأنف مستفهما: "أيهم أشد على الرحمن عتيا؟ فيجعل أي مبتدأ خبره "أشد عتيا"⁽⁴⁾، وهو استفهام بمعنى الإثبات؛ لأنّ جواب بالإيجاب، فهو يجيز زيادة (من) في الإيجاب. والأكثر زيادتها في السلب والنفي.

وقد بسط ابن هشام رأي الأخفش بأوضح من هذا فقال: "وزعم الأخفش أنّ أيا لا تكون صلة وأنّ أيا هذه هي الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد والمعنى يا من هو الرجل ورد بأنّه

(1) الكتاب، 401/2.

(2) المصدر نفسه، 401/2.

(3) شرح التصريح على التوضيح، الأزهرى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ، 159/1.

(4) ينظر: مغني اللبيب، ابن هشام، 108/1.

ليس لنا عائد يجب حذفه ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية وله أن يجب عنهما بأن "ما" في قولهم: لا سيما زيدٌ بالرفع كذلك"، وأورد تفسيراً آخر لـ "أي" هذه وهو تشبيهها بـ "من" الموصولة في صحة الوصف بها، أي: "أن تكون نكرة موصوفة، نحو: مررت بأي معجب لك كما يقال بمن معجب لك" وعلق ابن هشام على هذا الطرح بقوله: "وهذا غير مسموع"⁽¹⁾. أي أن له وجهاً في القياس والمعاني لكنّه لا يسنده الاستعمال والسّماع.

وذهب الأنباري مذهب سيوييه رافضاً رأي الخليل؛ لأنّه لا بدّ أن يسبقه كلامٌ حتىّ تعود الحكاية عليه، وأن يقوله قائل فيكون محكياً، فيقول: وأما قول يونس فضعيف جداً، لأنّ الفعل إذا كان مؤثراً لا يجوز إلغاؤه⁽²⁾. وهذا التعليق عقلي، مستنبط مما عليه نمط اللغة من التراتب بنظرية العمل وقوة العامل، ثم عدل لصحة مذهب سيوييه بعلتين:

إحدهما أن الصلّة لما كانت مع الموصول بمتزلة كلمة واحدة صارت بمتزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مبني.

والعلة الأخرى: أن هذه الأسماء لما كانت لا تفيد إلاّ مع كلمتين فصاعداً⁽³⁾.

(1) مغني اللبيب، 108/1.

(2) أسرار العربية، لابن الأنباري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى، 1995م، ص330. وينظر: الإنصاف، 588/2.

(3) أسرار العربية، ابن الأنباري، ص330.

ومن المؤيدين لسيبويه في ردّ كلام يونس ابن هشام الذي رفض قول يونس؛ لأمرين: أحدهما أنّ فعل "نزع" ليس من أفعال القلوب كـ "ظنّ ورأى"، والأمر الآخر في "أيّ" نفسها، فحتّى لو كان الفعل قلبيا لا يمكن لأنّ أيّ موصولة لا استفهامية.

وبهذا يكون يونس قد انفرد برأيه في هذه المسألة ولم يتبعه أحد من النحويين وكان التوافق على ما ذهب إليه سيبويه.

د. ياء الأصل وياء المثني:

يرى يونس أنّ الياء التي في لبيك وسعديك وحنانيك وأضراهما هي ياء تشبه التي تنقلب عن ألف على ولدى وإلى حين اتّصالها بلواحق، وخالفه سيبويه مبينا حيادا وداحضا قول يونس بالحجج العلمية المستمدة من ذات اللغة وتقلباتها.

قال ابن جني: (واحتجّ سيبويه على يونس فقال لو كانت ياء لبيك بمتزلة ياء عليك وإليك ولديك لوجب متى أضفتها إلى المظهر أن تقرها ألفا كما أنّك متى أضفت عليك وأختيها إلى المظهر أقررت ألفها بجالها، ولكنك تقول على هذا لبي زيدٍ ولبي جعفرٍ كما تقول إلى زيدٍ وعلى جعفرٍ ولدى سعيدٍ وأنشد قول الشاعر:

دعوتُ لما نابني مسورا ❁ فلبّي فلبّي يديّ مسورا⁽¹⁾

(1) سر صناعة الإعراب، 747/2.

افتراض سيبويه أن لا فرق بين المظهر والمضمر في اتصال تلك الأسماء بهما، وشبه ذلك بالوصل والوقف. واحتج على يونس بعدم صلاح القول: لى زيدٍ كما تصلح "لبيك"، وأخذ منه أن الياء للتثنية.

ثم قال ابن جني: (ثم إنَّ أبا علي فيما بعد انتزع لنا شيئاً يؤنس به قول يونس ولم يقطع به وإنَّما ذكره تعللاً وهو أنه قال: ليونس أن يحتجَّ فيقول: قوله فلبى يدي إنَّما جاء على قول من قال في الوصل هذه أفعيٌ عظيمة وهذه عصيٌ طويلة أي أفعى وعصا، وقد حكى سيبويه أنهم يقولون ذلك في الوصل كما يقولونه في الوقف وهذا ليس عذراً مقنعاً وإنَّما فيه بعض التأنيس... فقول من قال إن لبيت بالحج من قولنا ألب بالمكان إلى قول يونس أقرب منه إلى قول سيبويه ألا ترى أنَّ الياء في لبيك عند يونس إنَّما هي بدل من الألف المبدلة من الياء المبدلة من الباء الثالثة في لب على تقدير قول يونس وهذا كده منتزع من قول سيبويه والخليل إن لبيك من قولهم ألب بالمكان إلاَّ أنَّهما لم يزعمَا أنَّ الياء في لبيك بدل من باء وإنَّما الياء عندهم علم على التثنية)⁽¹⁾.

كأنَّ ابن جني يعتب على الخليل وسيبويه لما كان أوَّل قولهما لا يشبه آخره، وأنَّ ما قاله يونس هو ما يؤدي إليه بدء قول الخليل وسيبويه. وهو عتبٌ حقيق.

(1) سر صناعة الإعراب، 748/2.

المبحث الثالث: آراء يونس في الكتاب.

في هذا الجزء من البحث أودّ أن أطرح أمام الباحث جملة مسائل تدل كثرتها دلالة واضحة على جهود عزيزة بذلت من قبل يونس بن حبيب، وسجلّها لنا قلم أحد أبرز تلاميذه.

ونحن نعرض المسائل في جدول ذي خمس خانات أولاهن لترقيم المسألة، والثانية لعنوانها الذي هو ترجمة علمية حديثة بلسان الدرس النحوي الحديث لأبواب ومضامين نص سيبويه الوارد فيه جهد يونس المعنيّ، والثالثة لنص المسألة التي شارك فيها يونس الرأي، والرابعة لمختصر الباب مترجما من تبويب سيبويه، والأخيرة لتوثيق موضعها من كتابه.

وعدد المسائل بحسب المسح الذي أجرته تجاوز المئتين، غير أنّي اختصرت ما بدا تكرار توكيد من سيبويه فعَدتُ أربعاً وخمسين مسألة. وعقدت لذلك المسح ملحقاً في آخر البحث يضم جميع آراء يونس الواردة في الكتاب.

وفي الجدول الآتي نعرض تلك الآراء التي تؤثّل جهود يونس في الدرس النحوي، وهي في الآن نفسه تبيّن تأثيره في غيره من علماء عصره وتلاميذه سيما سيبويه:

جدول بالمسائل التي ظهرت فيها آراء يونس الواردة في كتاب سيوييه، ملحوظات على آراء يونس
وملحوظات على عرض سيوييه

ترقيم المسألة	عنوان المسألة	نصّها	الباب	الجزء/الصفحة
1	البديلة والقطع	وحدثنا يونس أن العرب كانت تنشد هذا البيت لعبيدة بن الطيب: فما كان قيسٌ هُلكهُ هُلكٌ واحدٍ ولكنّه بنيانُ قوم تهدّما	البدل	156/1
2	العطف على المحل	إن زيدا فيها وعمرو،... فابتدأ لأن معنى الحديث حين قال: إن زيدا منطلق: زيد منطلق، ولكنه أكد بأن كما أكد فأظهر زيدا وأضمّره. والرفع قول يونس.	البدل	238/1
3	إضمّار "كان" التامة	وزعم يونس أن العرب تنشد هذا البيت: فإن تكُ في أموالنا لا تُضيقُ بما ❀ ذِراعاً وإن صَبِرَ فنصبرُ للصَبِرِ	الإضمّار	259/1
4	إضمّار العامل "الجار"	وزعم يونس أن من العرب من يقول إن لا صالح فطالِحِ على إن لا أكنُ مررتُ بصالحِ فبطالِحِ	الإضمّار	262/1
5	إضمّار العامل "الفعل" وما يتعدى به	قال يونس امرؤ على أيّهم أفضلُ إن زيدا وإن عمرو، يعنى إن مررتُ بزيدا أو مررتُ بعمرو	الإضمّار	263/1
6	العطف على المنصوب المضمّر	أنشدنا يونس لجرير: إيّاك أنتِ وعبدُ المسيح ❀ أن تُقرَّباً قبلةَ المسجدِ. أنشدناه منصوبا وزعم أن العرب كذا تُنشدّه	الإضمّار	278/1
7	إضمّار الفعل	من ذلك قول العرب مَنْ أنتَ زيدا فزعم يونس أنّه على قوله مَنْ أنتَ تُذكرُ زيدا	الإضمّار	292/1
8	إضمّار المبتدأ موضع الفعل	زعم يونس أن رؤيةَ بنِ العجاج كان يُنشدُ هذا البيتَ رفعا: عَجَبٌ لبتلكَ قضيّةً، وإقامتي فيكم على تلكَ القضيّةِ أعجَبُ	الإضمّار	319 / 1

346 / 1	الحذف	وأما قوله <u>حَلَّ وَعَزَّ</u> : (بلى قادرين) فهو على الفعل الذي أظهر كأنه قال <u>بلى نَجْمَعُهَا</u> قادرين، حدثنا بذلك يونس.	حذف العامل الحال	9
347 / 1	الحذف	زعم يونس أن من العرب من يقول <u>عائذ</u> بالله يريد أنا عائذ بالله كأنه أمرٌ قد وقع بمتزلة الحمد لله وما أشبهه	جواز حذف المضمَر الموجب	10
347 / 1	الحذف	وزعم يونس أنهم يقولون <u>عائذ</u> بالله، فإن أظهر هذا المضمَر لم يكن إلا الرفع إذ جاز الرفع وأنت تُضمِر	وجوب حذف المضمَر الموجب	11
351 / 1	المصدر المثني	وزعم يونس أن <u>لَبَيْك</u> اسمٌ واحدٌ ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كقولك <u>عَلَيْكَ</u>	تثنية الحال	12
377 / 1	المصدر المثني	وزعم يونس أن <u>وَحَدَه</u> بمتزلة عنده وأن <u>خَمَسْتَهُم</u> والجماء الغفير وقضهم كقولك جميعاً وعمامة	المصادر المتمكنة	13
387 / 1	اسم الجنس	زعم يونس أنه قول أبي عمرو، وذلك قولك <u>أما العبيدُ فذو عبيدٍ</u> وأما العبدُ فذو عبدٍ وأما عبدان فذو عبيدين	الأسماء لا تجري مجرى المصادر	14
-404/1 405	الظرف	وقالوا: منازلهم <u>يَمِينًا</u> ويساراً وشمالاً، قال: <u>صَدَدَتِ الكَأْسَ عَنَّا</u> أم عمرو وكان الكأسُ مَجْرَاهَا <u>الْيَمِينَا</u> . أي على ذات اليمين حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو وهو رأيُه	نصب الظرف تقديراً	15
409 / 1	الظرف	حدثنا يونس أن العرب تقول في كلامها <u>هل قريباً</u> منك أحدٌ كقولهم هل قُربك أحدٌ	ما جعل ظرفاً نال حكمه	16
416 / 1	الظرف	وزعم يونس أن ناساً من العرب يقولون: <u>أَنْصَبُ</u> للمنية تعترتهم ❀ رجالي أم هم <u>دَرَجُ السُّيُولِ</u> ، فجعلهم هم الدَرَج	الإخبار بالظرف	17
416 / 1	الظرف	وقد زعم يونس أن ناساً يقولون: هو مني <u>مَزَجْرُ</u> الكلب، يجعلونه بمتزلة "مرأى ومسمع"	استخلاص الظروف من المصادر	18

417 / 1	الظرف	وزعم يونسُ أن أبا عمرو كان يقول داري من <u>خَلْفٍ</u> دارك فرسخانٍ فشَبَّهه بقولك دارك مني فرسخان؛ لأنَّ "خلفَ" ههنا اسمٌ	جر الظروف المختصة	19
423 / 1	التعت	ويونسُ يقول هذا مثلكَ مُقبِلاً وهذا زيدٌ مثلكَ إذا قدَّمه جعله معرفة وإذا أخره جعله نكرة	تنكير نعت المعرف	20
428 / 1	التعت	وزعم يونس أنه يقول عشرونَ <u>غَيْرِكَ</u> على قوله عشرون مثلكَ.	المعرفة في موضع النكرة	21
428 / 1	التعت	وزعم يونس والخليل رحمهما الله أن الدرهم ليست نكرة لأنهم يقولون مائةُ <u>الدرهم</u> التي تعلم فهي بمثلة عبد الله	الإضافة تعرف	22
428 / 1	التعت	وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفةً للنكرة قد يجوز فيهنَّ كلهنَّ أن يكنَّ معرفةً	جواز وصف النكرة بالمعرفة	23
433 / 1	العطف	ولو قلت مررتُ برجلٍ مسلمٍ وثلاثةِ رجالٍ مسلمينَ لم يحسن فيه إلا الجرُّ لأنك جعلت الكلامَ اسماً واحداً.. وهذا قولُ يونس	المشابهة في العطف	24
435 / 1	العطف	وتقول: ما مررتُ برجلٍ مسلمٍ فكيفَ رجلٌ راغبٌ في الصدقةِ بمثلةِ <u>فأينَ راغبٌ</u> في الصدقة، زعم يونسُ أنَّ الجرَّ خطأ لأنَّ <u>أينَ</u> ونحوها يُبتدأُ بهنَّ ولا يُضمَرُ بعدهنَّ شيءٌ	أدوات الصدارة لا تعطف	25
14 - 13 / 2	العطف	وأما قولهم مررتُ بغيرك مثلكَ وبغيرك <u>خير</u> منك فهو بمثلةِ مررتُ برجلٍ [غيرك] خير منك لأنَّ غيرك ومثلك وأخوتها يكن نكرة ومن جعلها معرفة قال مررتُ بمثلِكَ <u>خييراً</u> منك [وإن شاء خير منك على البديل] وهذا قول يونس والخليل	العطف والبديل	26

27 / 2	الصفة	وتقول: مررت برجلٍ سواءٍ درهمه كأنك قلت: مررت برجل تامّ درهمه، وزعم يونس أن ناسا من العرب يجرون هذا كما يجرون مررت برجل خزّ صفته	الصفة والبدل	27
41 / 2	الصفة	وأما قوله جل ثناؤه: (وأسروا النجوى الذين ظلموا) فإنما يجيء على البدل وكأنه قال انطلقوا فليل له من فقال بنو فلان.. فيما زعم يونس	تكرر الفاعل	28
48 / 2	الصفة	وقد يثنون ما يكون بعضاً لشيء، زعم يونس أن رؤبة كان يقول ما أحسن رأسيهما، قال الراجز: ظهرهما مثلُ ظُهورِ الثُرَيسينِ	التشبية على المعنى	29
63/2	التّصّب على المدح	وسمعا بعض العرب يقول "الحمد لله ربّ العالمين" فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية.	القطع على المدح	30
67/2	عطف النعوت	وزعم يونس أنك تقول مررت بزيد أخيك وصاحبك كقول الراجز: بأعينٍ منها مليحاتِ الثُّبِّبِ ❁ شكّلِ التّجارِ وحلالِ المكتسبِ	عطف النعوت	31
70/2	التّصّب على الشّتم	سقوي الخمر ثم تكنفوني عداة الله من كذب وزور، إنما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين.	القطع على الذم	32
73 - 72/2	التّصّب على الشّتم	وزعم يونس أنه سمع الفرزدق ينشد: كم عمة لك يا جرير وخالة ❁ فدعاءً قد حلبت علي عشاري شعارةً تَقْدُ الفصيلَ برجلها ❁ طارةً لقوادم الأُبكار جعله شتما، وكأنه حين ذكر الحلب صار من يخاطب عنده علماً بذلك، ولو ابتداءً وأجراه على الأول كان ذلك جائزا عربيا.	القطع على الذم	33

76/2	الحال	وأما يونس فيقول: مررت به <u>المسكين</u> على قوله: مررت به مسكيناً.	الحال معرفة	34
77/2	الحال	وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئاً من الترحم على إضمار شيء يرفع.	الحال	35
83/2	الحال	هذا عبد الله <u>منطلق</u> ، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمّن يوثق به من العرب	جواز الرفع في الحال المعرفة	36
96/2	المعرفة	ويدلّك على أنّ ابن عرس وأم حبين وسام أبرص وابن مطر معرفة أنّك لا تدخل في الذي أضفن إليه الألف واللام.. وحدثنا به يونس عن أبي عمرو.	ما جعل علماً تعرّف	37
112/2	المعرفة	وزعم يونس أنّ ناساً من العرب يقولون: مررت بماءٍ <u>قعدة رجل</u> ، والجرّ الوجه.	الإضافة	38
113/2	المعرفة	ومثل ذلك في القبح: هذا زيدٌ <u>أسود</u> الناس وهذا زيدٌ سيّد الناس، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو.	صفة المعرّف لا يكون حالاً	39
-119/2 120	المعرفة	قولك: هذا عربي <u>محض</u> وهذا عربي قلباً فصار بمتزلة دنيّاً وما أشبهه من المصادر وغيرها، والرفع فيه وجه الكلام، وزعم يونس ذلك، وذلك قولك هذا عربي محض وهذا عربي قلب، كما قلت هذا عربي قح، ولا يكون القح إلا صفة.	ما لا يصح نكرة فهو نعت لا حال	40
143/2	المعرفة	وزعم يونس أن العرب تقول إن <u>بدلك</u> زيدا، أي إنّ مكانك زيدا والدليل على هذا قول العرب، هذا لك بدل هذا، أي هذا لك مكان هذا	الظروف المختصة والمعرفة	41
153/2	المعرفة	وزعم يونس أنه سمع روبة يقول: أنا ابن سعد <u>أكرم</u> السعدينا نصبه على الفخر.	ما لا يصح في معناه الحال	42

43	إعمال "كَم"	وتقول كَم مثله لك، وكَم خيرا منه لك، وكَم غيره لك كل هذا جائز حسن، لأنه يجوز بعد عشرين فيما زعم يونس	159/2	كَم
44	تمييز "كَم"	ولم يجوز يونس والخليل رحمه الله كَم غلمانا لك، لأنك لا تقول عشرون ثيابا لك، إلا على وجه لك مائة بيضا وعليك راقود خلا، فإن أردت هذا المعنى قلت: كَم لك غلمانا.	159/2	كَم
45	محل "كَم"	و اعلم أن "كَم" في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبَّ، لأنَّ المعنى واحد.. والدليل عليه أنَّ العرب تقول: كَم رجلٍ أفضلُ منك تجعله خبرَ "كَم"، أخبرناه يونس عن أبي عمرو	161/2	كَم
46	منصوب كآين	وكذلك كآينٌ رجلا قد رأيت، زعم ذلك يونس، وكآين قد أتاني رجلا؛ إلا أنَّ أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع "من".	170/2	كَم
47	النصب على محل المنادى	يا تميم أجمعين.. يدلك على أن أجمعين ينتصب لأنه وصف لمنصوب قول يونس: المعنى في الرفع والنصب واحد	184/2	النداء
48	الرفع على البدل من المنادى	و قال قوم يا أحنانا زيدٌ، وقد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله	185/2	النداء
49	النصب على صفة المنصوب	يا زيد أحنانا بمنزلة يا أحنانا، وزعم يونس أن رؤية كان يقول: يا زيد الطويل.	185/2	النداء
50	التعريف بالاسم للنداء	يونس زعم أنه سمع من العرب من يقول: يا فاسقُ الخبيثُ	199/2	النداء

51	حذف التنوين للكثرة	ومن جعله بـمتملة لدن فحذفه للالتقاء الساكنين ولم يجعله بـمتملة اسم واحد قال: هذه هندٌ بنتُ فلان وزعم يونس أنهما لغة كثيرة في العرب جيدة.	النداء	-204/2 205
52	البناء للإضافة	يا زيدَ زيدَ عمرو ويا زيدَ زيدَ أختينا و يا زيدَ زيدنا. وزعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء وهي لغة [للعرب] جيدة	ما يكرر فيه الاسم حال الإضافة	205/2
53	لغة الضم في المنادى المضاف	وبعض العرب يقول: يا ربُّ اغفر لي، ويا قومُ لا تفعلوا وثبات الياء فيما زعم يونس في الأسماء	إضافة المنادى إلى نفسك	209/2
54	القياس على المرخم	وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول: يا أمَّ لا تفعلِي جعلوا هذه الهاء بـمتملة هاء طلحة إذ قالوا يا طلحَ أقبل، لأنهم رأوها متحركة بـمتملة هاء طلحة فحذفوها، ولا يجوز ذلك في غير الأم من المضاف.	إضافة المنادى إلى نفسك	213/2

ويلاحظ على هذه الآراء ملاحظات وعلى طرائق عرضها من قبل سيبويه أيضا ملاحظات

أخرى، فعلى آراء يونس نبدي الملاحظات التالية:

- تؤكد تلك الآراء ما قدمناه في المبحث الأول من أنه يغلب على منهجه الرواية والسّماع عن الثقات من الأعراب وفصحاء العرب من أشعارهم المرويّة، ولهجاتهم القويّة الشهيرة.
- يسندها في الأغلب إلى أدلّة وشواهد من القرآن وقراءاته وهي التي تعكس صورا من اللهجات العربية وتخلّدها.
- فيها كثير من التفرّد والتعبير عن المكنة من لغتهم من جهة والمكنة من الصنعة النحوية من جهة أخرى.
- لا يبالي يونس بالوصم بالشذوذ ما دام المنقول عنه ثقة وما دام الأمر محاطا بسياج السماع لا تكدر طريقه تقعرات السماع.

وعلى عرض سيبويه نسجّل ما يأتي:

- الأمانة العلمية في النقل والعرض والتعليق.
- المنهجية المحكمة في التعامل مع المنقولات بعامة والمنقولات عن الشيوخ المعترين بخاصة والمنقولات عن يونس والخليل بصورة أخص.
- التراوح بين الاستناد التأم على الأقوال المروية؛ والحياد بعد صدق النقل سمة تميّز بها عرض سيبويه وهو في تلك الحقبة الزمانية المتقدمة التي أعوزتها الدقة المنهجية أمر يحسب لهذا الكتاب الجليل.
- تبرغ من ثنانيا آراء يونس لمحّة من عمل المحدثين سواء قصد سيبويه إخفاءها والإغضاء عن النكهة التي اكتسبها في فترة تعلّمه أم لم يقصد؛ فإنّها ظهرت ممثلة في العنعنات وألفاظ التحديث وجوهر طريقة نقلهم العلم وتعاطيه.
- مع أنّ سيبويه عاصر شيخه يونس إلّا أنّه لم يستنكف الأخذ منه والعزو إليه ولم تكن المعاصرة حجّابا كما هو الشأن عند كثير من العلماء، ولم يكن له تقديس لآرائه يخرج عن دائرة العلمية المنشودة المحمودة لدى المنصفين.

الفصل الثاني:

جهوده النحوية

- المبحث الأول: مسائل الانفراد والاجتهاد
- المبحث الثاني: مسائل الاشتراك والمتابعة
- المبحث الثالث: مسائل خلافية نحوية يونس طرف فيها:
 - أ. خلافاته مع الخليل.
 - ب. خلافاته مع جمهور النحويين.

تفرّد يونس بآراء كثيرة في مسائل كثيرة، كان فيها من بعده عيالا عليه، وذلك التفرّد يعني أنّه حاز قصب السبق، وتصدر المجالس في ساحات الدرس النحوي، وإذا كان عبد الله بن أبي إسحاق متقدما في بعج مسائل القياس وخطّ منهج واثق فيه؛ فإنّ يونس يعدّ - بحق - رائدا في ابتكار آراء أو تطويرها أو تقديم تفسير جديد لها، كما مثل رائدا من رواد الاعتداد بالنقل والرواية والسّماع وقدمها على القياس.

وفيما يأتي نصّف مسائل -مدروسة- من جهوده بحسب ذلك الانفراد أو اشتراكه الرأي

مع غيره:

المبحث الأول: مسائل الانفراد والاجتهاد:

1- مسألة في الظرف:

يعرض سيويه - كعادته كثيرا - إلى مسائل نحوية ذائعة التناول قبله وبعده، غير أنّه يسلّط ضوء المعالجة والبحث على جوانب منها مسيسة الصلة بما يتناوله الألسنيون المعاصرون ويعدّونه من صميم اللغة وممتنها ويفاضلون على أساس منه بين التعابير والجمل؛ بل وبين اللغات.

وهنا مسألة في الظرف بسطها سيويه ومدّ جسورا من التعاطي العلمي المؤسس على أسس علمية متينة محدّدا أهدافا لم يعلن عنها نهدف نحن من خلال استقصائنا منهج البسط عنده والنقاش إلى تبين مواطن الإصابة والدقة والجدّة والنّجح الذي جعل كلماته تطير بين أقرانه وبعد عصره إلى آمام بعيدة.

عرضها سيبويه بدءاً عرضاً تعريفيًا كأنما هو طرّةٌ أو تمهيدةٌ منهجيةٌ، ليس الغرض منها ذاتها؛ بل الغرض التوطئةُ بها لما يعقد العزمَ على تجليته للدارسين، وهو أمر يراه ذا أهمية وعلى قدر من الجِدَّة والدقَّة، قال في مطلع باب " ما يَنْتصب من الأماكنِ والوقتِ " ممهدًا: (فالمكانُ قولك هو خَلْفُكَ وهو قُدَامُكَ وأمامك وهو تَحْتِكَ وَقِبَالَتُكَ وما أشبه ذلك، ومن ذلك قولك أيضاً هو ناحيةٌ من الدار وهو ناحيةُ الدارِ وهو ناحيتك وهو نَحْوُكَ وهو مكاناً صالحاً ودارُهُ ذات اليمين وشرقيٌّ كذا، قال الشاعر وهو جرير:

هَبَّتْ جَنُوباً فذِكْرِي ما ذَكَرْتُكُمْ ❁ عند الصَّفَاةِ التي شرقيَّ حَوْرَانَا⁽¹⁾

وهذا هو الحد الأدني من المعارف في هذا الباب، ويلحظ منه الاحتجاج لهذا القدر من المعرفة بالشواهد المعتمدة، ما يدلُّ على استقرار ووضوح في الرؤية لديه، بيد أنه قال بعد ذلك: (وقالوا منازلهم يميناً ويساراً وشمالاً، قال الشاعر وهو عمرو بن كلثوم:

صَدَدَتِ الكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عمرو ❁ وكان الكَأْسُ مَجْرَاهَا اليَمِينَا⁽²⁾.

لكن الأمر إذا ما أشركنا يونس فيما نقله عنه سيبويه أننا واجدون ما شارك فيه يونس في هذه المسألة هو شيء شديد اللطافة، فقد نسب إليه سيبويه الرأي في الاستخدام غير المؤلف عن

(1) الكتاب، لسبويه، 1/ 404.

(2) نفسه، 1/ 404 - 405.

العرب وذلك قوله عنه بعد نقل بيت عمرو بن كلثوم: «أي على ذات اليمين حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو وهو رأيُه»⁽¹⁾.

غير أنّ الضمير الذي في قوله: (وهو رأيُه) غامض الدلالة محتمل العودة على يونس وعلى أبي عمرو كليهما.

– فإن كان يعود على أبي عمرو فإنه يعني أن سيبويه يحترم الرواية احتراماً منهجياً علمياً ويؤسس بذلك لأمر غير مسبوق في تعاطي علوم العربية وهو الإسناد الحي الذي يذكر فيه الرواة ذكراً متصلاً وإن كان أبو عمرو ويونس وسيبويه متعاصرين جميعاً.

– وإن كان يعود على يونس نفسه فإنه يفيد أيضاً أمراً علمياً آخر على جانب من الأهمية هو الترقّي والتدرّج في سلسلة الأفكار ونسبها بدقة إلى أصحابها، وهو كذلك شيء علمي ذو دلالة على تفكير موضوعي يسعى إلى نُجح وخلود.

وعلى كلّ حال؛ فإنّ الموقع الذي وضع سيبويه فيه شيخه يونس هو موقع المشيخة التامة؛ والمصدر المعد للاستقاء وتعزيز النقاش، إذ إنّه لولا اعتداده برأي يونس ما كان أورده على هذا النمط من العزو، لاسيما أنّه قال: حدثنا بذلك يونس... وهو رأيُه.

(1) الكتاب، 405/1.

ويشتّم من ذلك الطرح ما ذكرناه في ترجمة سيويه من أنّه كان متلمذا لعلم الحديث قبل انقلابه إلى علوم العربية، وأنّ سبب ذلك الانقلاب منازعة علمية بسيطة في حديث على طريقة اللغويين.

ويظهر ذلك أيضا على مستوى الألفاظ والاصطلاحات المستعملة: (حدثنا، عن..).

ثم قال معربا عن ما هو محض إبداعه وصنعة فكره: (واعلم أنّ هذه الأشياء كلّها قد تكون اسماً غير ظروف بمتلة زيد وعمرو)⁽¹⁾. وترجمة هذه الفكرة ظهرت في فهم من تلقّفها بعد سيويه، فهو يعني أنّ الظروف منها المختص الذي لا يفارق الظرفية ومنها ما يتردد بين الظرفية والاسمية.

وتلقّف المبرد كلمة سيويه هذه ثمّ شرحها بقوله: (وتقول وسَط رأسك صلب لأنّه اسم غير ظرف، وتقول ضربت وسَطه لأنّه المفعول به بعينه، وتقول حفرت وسَط الدار بئرا إذا جعلت الوسَط كلّه بئرا كقولك حرب وسَط الدار)، ثم ألقى بقاعدة بها يعرف الفرق بين الظرف والاسم مفادها أنّ الظرف لا يكون معه حرف الجر، وإن لم يعلن عن العلة في ذلك وهي أنّ الظرف ذاته متضمّن حرف الجر "في" فلا يأتي معه "في"، وإلاّ كان تكراراً كما لا يأتي معه غيره لأنّ حرف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ. قال المبرد ملامحاً إلى تلك العلة: (وكلّ ما كان معه حرف خفض

(1) الكتاب، 1 / 407.

فقد خرج من معنى الظرف وصار اسماً صحَّ كقولك سرت في وسط الدار لأنّ التضامن لـ "في" (1).

« وتقول قمت في وسط الدار كما تقول قمت في حاجة زيد فتحرك السين من وسط لأنّها هنا ليست بظرف » (2).

وقد تحدّث سيوييه في جانب آخر من جوانب الظروف واستخداماتها الفصيحة المحوكة إلى فضل تأمل وإلى دقّة في المعالجة، وذلك هو جانب الاتّساع في الظرف، وهو موضوع طرقة جملة من العلماء والباحثين في حقول معرفية مرتبطة بالبلاغة. قال ابن السراج: «واعلم: أنّ الظروف أصلها الأزمنة والأمكنة ثمّ تتّسع العرب فيها للتقريب والتشبيه فمن ذلك قولك: زيد دون الدار وفوق الدار إنّما تريد: مكاناً دون الدار ومكاناً فوق الدار ثمّ يتّسع ذلك فتقول: زيد دون عمرو وأنت تريد في الشرف أو العلم أو المال أو نحو ذلك وإنّما الأصل المكان. ومما اتسعوا فيه قولهم: هو منّي بمثالة الولد إنّما أخبرت أنّه في أقرب المواضع وإن لم ترد البقعة من الأرض وهو منّي مثالة الشغاف ومزجر الكلب ومقعد القابلة ومناط الثريا ومقعد الإزار (3).

(1) المقتضب، 4 / 342.

(2) نفسه، 4 / 342.

(3) الأصول في النحو، لابن السراج، 1 / 199.

لكن سيبويه لم يُحِلَّ من هذا إلا المسموعَ ولم يُجِرِه قياساً، ولذلك ذكر أمثلة وجملاً بأعيانها. قال: «وليس يجوز هذا في كل شيء، ولو قلت هو مني مجلسك أو متكأً زيداً أو مربوط الفرس؛ لم يجز، فاستعمل من هذا ما استعملت العرب وأجز ما أجازوا»⁽¹⁾.

ولخص ابن السراج فهمه لكلام سيبويه إذ قال: «وأما ما يرتفع من هذا الباب فقولك: هو مني فرسخان وأنت مني يومان وميلان وأنت مني عدوة الفرس وغلوة السهم هذا كله مرفوع لا يجوز فيه إلا ذاك وإنما فصله من الباب الذي قبله أنك تريد: ها هنا بيني وبينك فرسخان ولم ترد أنت من هذا المكان لأن ذلك لا معنى له فما كان في هذا المعنى فهذا مجراه نحو: أنت مني فوت اليد ودعوة الرجل»⁽²⁾.

والواقع أن كلام سيبويه واضح الدلالة على أن في الأمر سماعاً وفيه ما يقبل القياس، قال: «وأما قولهم دارى خلف دارك فرسخاً فانتصب لأن خلف خير للدار وهو كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى فلماً قال دارى خلف دارك أبهم فلم يُدرَ ما قدرُ ذاك فقال فرسخاً وذراعاً وميلاً أراد أن يبين»، فيعملُ هذا الكلامُ في هذه الغايات بالتَّصَبُّبِ كما عمل له عشرون درهماً في الدرهم كأنَّ هذا الكلامَ شيءٌ منونٌ يعمل فيما ليس من اسمه ولا هو، كما كان أفضلهم رجلاً بتلك المترلة، وإن شئت قلت دارى خلف دارك فرسخان تُلغى خلف كما تُلغى فيها إذا قلت فيها زيد قائمٌ، وزعم يونس أن أبا عمرو كان يقول دارى من خلف دارك فرسخان فشبهه بقولك دارك

(1) الكتاب، 414/1.

(2) الأصول في النحو، لابن السراج، 200/1.

مَنْى فرسخانٍ لأنَّ خلفَ ههنا اسمٌ وجعلَ مِنْ فيها بمترلتها في الاسم - وهذا مذهبٌ قوئى - وأما العربُ فتجعلُهُ بمترلة قولك خَلْفَ فَتَنْصِبُ وتَرْفَعُ لأنك تقول أنت من خَلْفى ومعناه أنت خَلْفى ولكنَّ الكلامَ حَذَفَ - ألا ترى أنَّك تقول دارُك من خلفِ دارى فيستغنى الكلامُ - وتقول «أنت مَنْى فرسخينِ أي أنت مَنْى ما دُمْنَا نَسِيرُ فرسخينِ فيكون ظرفاً كما كان ما قبله مما شَبَّه بالمكان»⁽¹⁾.

وقال المبرد: «وتقول فيما كان من الأماكن مرسلًا أنت منى عدوة الفرس وأنت منى دعوة الرجل، لأنَّه أراد بيني وبينك ولم يرد أنت في هذا المكان فإنَّما ينبئ عن هذا معناه. وتقول موعدك باب الأمير إذا جعلته هو الموعد وتنصب إذا أردت أن تجعله ظرفاً كأنك قلت: موعدك حضرة باب الأمير؛ أي في ذلك الموضع؛ لأنَّك إذا أردت حضرة كانت شيئاً عاماً»⁽²⁾.

ثم إنَّ سيويوه يجعل يونس من أهل الرواية؛ واثقا في روايته جاعلاً نفسه كالذي استقى من المورد العذب، وسمع من الأعراب، وأتى الشيء من معدنه، فنرى في نقوله عنه ما يفيد توثيقه إياه في هذا الأمر.

لكن ما يلفت النظر ويستجلب المناقشة؛ هو تلك المسحة الفريدة من لدن سيويوه؛ التي يمزج فيها الاستقاء والرواية بالطرح العلمي للفكرة التي يناقشها، وذلك أنَّه في الحين الذي يشرك شيخه

⁽¹⁾ الكتاب، 417/1، وينظر: الأصول في النحو، 1 / 200.

⁽²⁾ الأصول في النحو، 200/1.

يونس في النقاش؛ ويفسح له بابا لعرض رأيه، ينتهز الفرصة ليعلّمنا أنّ يونس رأى رأيا روى فيه عن العرب شيئا بنى عليه.

قال: «وتقول كيف أنت إذا أُقبل فُبلُّك ونُحى نَحوك» كأنه قال كيف أنت إذا أُريدت ناحيتك وإذا أُريد ما عندك حين قال إذا نُحى نَحوك. وأمّا حين قال أُقبل فُبلُّك فكأنه قال كيف أنت إذا أُقبل التَّقب الرِّكابُ جعلهما اسمين.

وزعم الخليل رحمه الله أنّ النصب جيّدٌ إذا جعله ظرفا وهو بمتزلة قول العرب هو قَريبٌ منك وهو قَريباً منك أي مكاناً قريبا منك، حدّثنا يونس أنّ العرب تقول في كلامها هل قَريباً منك أحدٌ كقولهم: «هل قُربك أحدٌ. وأمّا دونك فإنه لا يُرْفَعُ أبداً وإن قلت هو دونك في دونك في الشَّرَف لأنّ هذا إنّما هو مثَلٌ كما كان هذا مكانَ ذا في البدل مثلا ولكنّه على السعة»⁽¹⁾.

ونرى مكانة يونس في هذا النص تختلف بشكل واضح عن مكانة الخليل، ذلك أنّ رأي الخليل ويونس هنا واحد، لكنّه قال: زعم الخليل-رحمه الله- ولم يورد عنه رواية ولا استشهادا ببيت أو نحوه، ثم ذكر يونس في آخر الكلام وأورد له نقلا عن العرب.

وذلك النقل يمكن اعتباره توثيقا يوازي الرواية المعتمدة للبيت المعروف القائل كالذي يعزى إلى امرئ القيس أو الأعشى أو جرير أو نحوهم.

(1) الكتاب، 1 / 409.

ومن الجوانب المهمة في هذا الباب التي أشرك فيها سيبويه يونس وقوع الظرف موقع الرفع، وإنّما تظهر أهمية ذلك الجانب حين نعلم أنّ يونس أثبت جواز الرفع فيها بالمنقول عن العرب الذي لا تقوله جميع العرب أو يخلص في الكلام الفصيح وينبو عنه عامّة الناس.

(وأما ما يرتفع من هذا الباب فقولك هو منّي فرسخان وهو منّي عدوة الفرس ودعوة الرجل وغلوة السهم وهو منّي يومان وهو منّي فوت اليد، فإنّما فارقَ هذا الباب الأوّل؛ لأنّ معنى هذا أنّه يُخبر بينه وبين فرسخين ويومين ودعوة الرجل وفوتاً ومعنى فوت اليد أنه يريد أن يقرب ما بينه وبينه. فهذا على هذا المعنى وجرى على الكلام الأوّل كأنّه هو لسعة الكلام كما قالوا أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة. وأما قول العرب أنت منّي مرأى ومسمع فإنما رفعوه لأنّهم جعلوه هو الأوّل حتى صار بمتزلة قولهم أنت منّي قريب وزعم يونس أنّ ناساً من العرب يقولون:

أَنْصَبُ لِلْمَنِيَّةِ تَعْتَرِيهِمْ ❁ رَجَالِي أَمْ هُمْ دَرَجُ السُّيُولِ

فجعلهم هم الدرَج كما تقول زيدٌ قَصْدُكَ إذا جعلتَ القصدَ زيداً وكما يجوز لك أن تقول عبدُ الله خَلْفُكَ إذا جعلته هو الخلف. واعلم أنّ هذه الحروف بعضها أشدُّ تمكُّناً في أن يكون اسماً من بعض كالقصد والنحو والقبّل والناحية⁽¹⁾.

(1) الكتاب، 415/1 - 416.

والعجيب أنّ بيت إبراهيم بن هرمة الذي بسطه سيبويه دليلاً على جواز ارتفاع ما يصحّ أن يكون ظرفاً؛ هو ذات البيت الذي ساقه قبل دليلاً على مسموع غير مقيس، وهو قول العرب: هو منّي درج السيل أي مكانه. ثم جعله عن يونس مروياً بالضم.

وهذا مما نستدل به على أنّ سيبويه شديد الدقّة حين يروي ما بلغه هو عن العرب، وسمعه بنفسه دليلاً لا يحتاج إلى إسناد أو نسبة، وحين ينقل عن غيره ما هو خلاف منقوله يوجب على نفسه العزو والإسناد؛ ليبرئ ساحتها من تهمة المساءلة والدحض، وهو عين ما يوجب المنهج العلمي الحديث على الباحث من تحرّي الدقّة في العزو والاقْتباس والشاهد والرواية. وإطلاق العنان للرأي المسدّد الذي يبيده الباحث نفسه.

ثم إنّه حينما ينقل عن يونس بيت ابن هرمة برفع (درج) ثم يعبر عن ذلك بالقول: (أنّ ناساً من العرب يقولون)؛ فإنّ ذلك التعبير يحتمل ما يأتي:

— أن يونس روى حقاً هذا البيت روايةً أخرى؛ غير التي يعرفها سيبويه، أقرّ له بها أم لم يقرّ.

– أن يكون أراد: أن يونس يرى أنه لو قيل في مثل ذلك البيت بمثل ذلك الرفع لصحّ، وهو أسلوب رأيناه كثيرا لدى الفراء حين يقول: ولو قيل في الآية كذا مكان كذا؛ لكان صوابا، ولو قرئ في غير القرآن كذا لكان صحيحا⁽¹⁾.. ونحو ذلك.

ونفهم من ذلك العرض بتلك الصورة أن سيبويه يجعل شيخه يونس في مكانة الموثق بروايته وبرأيه لما يرى من عدالته واستحقاقه الثقة.

(وكذلك مرأى ومسمع كينونتهما أسماء أكثر ومع ذلك إنهم جعلوه اسماً خاصاً بمتزلة المجلس والمتكأ وما أشبه ذلك فكرهوا أن يجعلوه ظرفاً. وقد زعموا أن بعض الناس ينصبه يجعله بمتزلة درج السيول فينصبه وهو قليل كأنهم لما قالوا بمراًى ومسمع فصار غير الاسم الأول في المعنى واللفظ شبهوه بقوله هو منى بمتزلة الولد. وقد زعم يونس أن ناساً يقولون هو منى مزجر الكلب يجعلونه بمتزلة مرأى ومسمع، وكذلك مفعد ومناط يجعلونه هو الأول فيجرى كقول الشاعر: [الأحطل]

وأنت مكائك من وائل ❁ مكان القراد من أست الجمل⁽²⁾

(1) ينظر مثلاً: معاني القرآن للفراء، تح: أحمد يوسف النجدي، محمد علي النجار، إسماعيل الشلي، دار المصرية، مصر، ط1، 11/1، 13، 39، 55، 58، 90، وهو فيه كثير.

(2) الكتاب، 416/1-417.

وإنّما حسن الرفع ههنا لأنّه جعل الآخر هو الأوّل كقولك له رأسُ رأسِ الحمار، ولو جعل الآخر ظرفاً جاز ولكنّ الشاعر أراد أن يشبّه مكانه بذلك المكان⁽¹⁾.

ويمكن تبين صواب الفكرة التي نسبها سيبويه إلى يونس من عرضها على النصّ القرآني، فهو المقياس والميزان الذي عليه يقاس وإليه يصار وبه يحتذى.

قال أبو حيان في قوله تعالى: ﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمَ يَنْبَعُ الصّٰدِقِیْنَ صِدْقُهُمْ ﴾⁽²⁾: (قرأ الجمهور هذا يومٌ بالرفع على أنّ "هذا" مبتدأ؛ و"يومٌ": خبره؛ والجملة محكية بـ"قال"، وهي في موضع المفعول به، لـ"قال"، أي: هذا الوقت وقت نفع الصادقين وفيه إشارة إلى صدق عيسى عليه السلام. وقرأ نافع (هَذَا يَوْمَ) بفتح الميم. وخرجه الكوفيون على أنّه مبني خبراً لـ"هذا"، وبني لإضافته إلى الجملة الفعلية، وهم لا يشترطون كون الفعل مبنياً في بناء الظرف المضاف إلى الجملة، فعلى قولهم تتحد القراءتان في المعنى. وقال البصريون: شرط هذا البناء إذا أضيف الظرف إلى الجملة الفعلية أن يكون مصدراً بفعل مبني؛ لأنّه لا يسري إليه البناء لا من المبني الذي أضيف إليه، والمسألة مقرّرة في علم النحو)⁽³⁾. فعلى قول البصريين: هو معرب لا مبني وخرج نصبه على وجهين ذكرهما الزمخشري وغيره. أحدهما: أن يكون ظرفاً لـ"قال" (وهذا إشارة إلى المصدر فيكون منصوباً على المصدرية، أي: قال الله هذا القول أو إشارة إلى الخبر أو القصص، كقولك:

(1) ديوان الأخطل، تقديم وشرح: كارين صادر، دار صادر، بيروت، ط1، 1999م، ص 134.

(2) سورة المائدة، الآية: 122.

(3) البحر المحیط، 4/421.

قال زيد شعراً أو قال زيد: خطبة فيكون إشارة إلى مضمون الجملة، واختلف في نصبه أهو على المصدرية أو ينتصب مفعولاً به ؟

فعلى هذا الخلاف ينتصب إذا كان إشارة إلى الخبر أو القصص نصب المصدر أو نصب المفعول به. قال ابن عطية: وانتصابه على الظرف وتقدير (قَالَ اللَّهُ هَذَا) القصص أو الخبر (يَوْمٌ يَنْفَعُ) معنى يزيل وصف الآية وبهاء اللفظ والمعنى.

والوجه الثاني أن يكون ظرفاً خبر هذا وهذا مرفوع على الابتداء والتقدير، هذا الذي ذكرناه من كلام عيسى واقع يوم ينفع؛ ويكون "هذا يوم ينفع" جملة محكية بـ"قال"⁽¹⁾.

قال الزمخشري: وقرأ الأعمش "يوماً ينفع" بالتنوين كقوله: ﴿وَاتَّفُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾⁽²⁾. وقال ابن عطية: وقرأ الحسن بن عياش الشامي: "هَذَا يَوْمٌ" بالرفع والتنوين. وقرأ الجمهور: (صِدْقُهُمْ) بالرفع فاعل ينفع وقرئ بالنصب، وخرج على أنه مفعول له أي لصدقهم أو على إسقاط حرف الجر أي بصدقهم أو مصدر مؤكّد، أي الذين يصدقون صدقهم أو مفعول به أي يصدقون الصدق كما تقول: صدقته القتال والمعنى يحققون الصدق⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الكشاف، 697/1.

(2) البقرة، الآية: 48.

(3) الكشاف، 697/1.

(4) البحر المحيط، 4/ 422.

وتكلام الفراء عن تغير ظرف الزمان عن حال النصب فقال:

وقد يكون قوله: ﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمَ يَنْبَعُ الصَّالِفِينَ صِدْفُهُمْ ﴾⁽¹⁾ كذلك وقوله:

﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِفُونَ ﴾⁽²⁾ فيه ما في قوله: (يَوْمٌ يَنْفَعُ) وإن قلت "هذا يومٌ ينفع الصادقين"

كما قال الله: ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا ﴾ تذهب إلى النكرة كان

صواباً. والنصب في مثل هذا مكروه في الصّفة؛ وهو على ذلك جائز، ولا يصلح في القراءة⁽³⁾.

وقد ورد مثل ذلك لدى المفسرين في قول الله تعالى: ﴿ وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِي الْمُنَادِءُ مِّنْ

مَكَانٍ قَرِيبٍ ﴾⁽⁴⁾.

وقد ورد البناء أو النصب للظرف المضاف إلى جملة في القرآن، وكان يحتمل فعل الاستماع

بناء على الظرف ثلاث أطاريح:

● حمل الاستماع على حقيقته، ولما كان اليوم ليس مما يسمع تعين تقدير: "استمع نداء

المنادي" أو الصيحة يوم ينادى.

● تنزيل "استمع" منزلة اللازم أي كن سامعاً صيحة المنادي.

⁽¹⁾ سورة المائدة، الآية: 122.

⁽²⁾ سورة المرسلات، الآية: 35.

⁽³⁾ معاني القرآن للفراء، 327/1.

⁽⁴⁾ سورة ق، الآية: 32.

● حمل الاستماع على المجاز أي: انتظر وتحسس هذا اليوم ترى وتجد صحّة ما قلناه فيه من الأهوال.

قال الطاهر بن عاشور: «واللائق بالجري على المحامل الثلاثة المتقدمة أن يكون (يوم يناد المنادي) مبتدأ وفتحته فتحة بناء؛ لأنه اسم زمان أضيف إلى جملة فيجوز فيه الإعراب والبناء على الفتح، ولا يناكده أن فعل الجملة مضارع، لأنّ التحقيق أنّ ذلك وارد في الكلام الفصيح، وهو قول نحاة الكوفة وابن مالك، ولا ريبه في أنّه الأصوب. ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمَ يَنْبَعُ الصَّدَفِيُّ صِدْفُهُمْ ﴾⁽¹⁾ في قراءة نافع بفتح " يوم " ⁽²⁾.

إنّ قول نحاة الكوفة الذي يعزّزه النص القرآني هو الأصوب بلا شك، وهو ما قال به سيبويه ويونس دون تصريح بالآيات. ومنه استفاد أنّ الحقّ أحقّ أن يتبع وأنّ يونس مذهبه إتباع الحق بحسب ما يهدي إليه العقل ويؤكّده النص الفصيح لاسيما القرآن.

وقوله: ﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ﴾ بدل مطابق من ﴿ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ ﴾،

وقوله: ﴿ ذَلِكَ يَوْمَ الْخُرُوجِ ﴾ خبر المبتدأ⁽³⁾.

⁽¹⁾ سورة المائدة، الآية: 122.

⁽²⁾ التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، الدار التونسية، تونس، 1984م، دط، 330/26.

⁽³⁾ والآية بتمامها هي الآيتان: 41 و 42 من سورة ق وهي قوله تعالى: ﴿ وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ ﴾

﴿ يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ذَلِكَ يَوْمَ الْخُرُوجِ ﴾.

ولك أن تجعل (يوم يناد المنادي) ظرفاً في موقع الخبر المقدم وتجعل المبتدأ قوله: (ذلك يوم الخروج)، ويكون تقدير النظم: واستمع ذلك يوم الخروج يوم ينادي المنادي... وفي تفسير النسفي أن يعقوب أي الحضرمي أحد أصحاب القراءات العشر المتواترة وقف على قوله (واستمع)⁽¹⁾. وهو وقف يبين صحة المذهب الذي ذكره هذا المفسر. وما قيل في هذه الآية يشبه ما قيل في آية المائدة من كلام الفراء وأبي حيان وغيرهما. وهو مذهب يونس نقله سيبويه.

قال سيبويه: (وأما قولهم داري خلف دارك فرسخاً فانتصب لأن خلف خبر للدار وهو كلام قد عمل بعضه في بعض واستغنى فلما قال داري خلف دارك أبهم فلم يدرك ما قدر ذلك فقال فرسخاً وذراعاً وميلاً أراد أن يبين؛ فيعمل هذا الكلام في هذه الغايات بالنصب كما عمل له عشرون درهماً في الدرهم، كأن هذا الكلام شيء منون يعمل فيما ليس من اسمه ولا هو هو، كما كان أفضلهم رجلاً بتلك المتزلة. وإن شئت قلت داري خلف دارك فرسخان تلغي خلف كما تلغي فيها إذا قلت فيها زيد قائم، وزعم يونس أن أبا عمرو كان يقول: داري من خلف دارك فرسخان فشبهه بقولك: دارك مني فرسخان، لأن خلف ههنا اسم وجعل من فيها بمترلتها في الاسم، وهذا مذهب قوي⁽²⁾).

وتعبير: "كان يقول" المقصود منه شيء واحد أو أكثر من الأشياء الثلاثة الآتية:

1) كان يُجيز.

(1) التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور، 330/26.

(2) الكتاب، 1 / 417.

2) كان يروي.

3) كان يقيس.

أما (كان يجيز)؛ فيدلّ عليها سياق العزو الذي يبدو في النصّ السابق، وهو أنّه بعد أن صحّح عبارة: (داري خلف دارك) بالرواية عن العرب؛ صحّح عبارة أخرى هي (داري من خلف دارك) بالعزو إلى أبي عمرو في رواية يونس عنه، أي أنّه رأيهما ثمّ علّله تعليلاً نحوياً أي أنّه رأى تبنّاه سيويوه وأعجب به.

وأما (كان يروي)؛ فيدلّ عليه أنّه حينما نسب الزعم إلى يونس حدّده بالرواية عمّن أخذه عنه. فتكون العبارة التي صحّحها اعتماداً عليهما هي عبارة مروية عن أبي عمرو فقط أو عن أبي عمرو من إبداعه واستحسانه أو عن أبي عمرو عن العرب.

وأما (كان يقيس)؛ فيؤكّدها قرائن لفظية وأخرى معنوية. فأما اللفظية فكقوله: "فشبّهه بقوله"، "وجعل..."، "وهذا مذهب قوي". وأما المعنوية فإنّ قول سيويوه: (وإن شئت قلت... تلغي) ثم نقل مثل ذلك عن أبي عمرو ويونس من الأدلة على أنّ كلاً من سيويوه ويونس وأبي عمرو يتعاطون ههنا القياس.

ولا أدلّ على ذلك من تعليلاته القياسية في قوله: (وأما العرب فتجعلهُ بمثلة قولك خَلْفَ فتنصبُ وترفعُ لأنك تقول أنت من خَلْفِي ومعناه أنت خَلْفِي؛ ولكنّ الكلام حَذْف، ألا ترى أنّك

تقول دارك من خلف دارى فيستغنى الكلام. وتقول أنت منى فرسخين أي أنت منى ما دُمنا نسيرُ فرسخين فيكون ظرفاً كما كان ما قبله مما شُبّه بالمكان⁽¹⁾.

ولسنا ننسى أبداً أن ليونس أقيسة وأمورا أبرزها هي من خصائصه، وأنه رجل من أول من بعج النحو ومدّ علله وقاس واستحسن. فلا يستغرب مثل هذا النقل عنه من قبل سيبويه.

غير أن سيبويه زان أمرَ يونس حين مزج أقيسته بالرواية عنه؛ وبمرويات يونس عن العرب؛ التي جعلها سيبويه بمثابة الشواهد والأدلة على صواب القياس وسلاسة تعاطيه.

ونقل ابن السراج رأي سيبويه كأنه تبناه قال: (وتقول في البعد زيد منى مناط الثريا كما

قال:

وإن بني حربٍ كما قد علمتمُ ❁ مناط الثريا قد تعلت نجومها.

واعلم: أنه لا يجوز: أنت منى مربوط الفرس وموضع الحمار؛ لأن ذلك شيء غير معروف في تقريب ولا تبعيد. وجميع الظروف من الأمكنة خاصة تتضمن الجثث دون ظرف الأزمنة، تقول: زيد خلفك والركب أمامك والناس عندك،.... تجعل الظروف من المكان مفعولات على السعة كما فعلت ذلك في الأزمنة⁽²⁾.

⁽¹⁾ الكتاب، 413/1-414.

⁽²⁾ الأصول في النحو، 1 / 201.

وهنا فرق آخر بين ظروف المكان وظروف الزمان نبه إليه سيوييه، وهو أن الخصوصية في الأمكنة هي التي منعت تصرّف ظرف المكان كتصرّف ظرف الزمان فلم يجز أنت منّي مرتبطاً الفرس كما جاز هو منّي معقد الإزار. أي قدر عقده.

كما لم يجز في المكان ما هو غير معروف القدر من البعد والقرب والطول والقصر ونحو ذلك. ويجوز ذلك في الزمان اتساعاً ومجازاً؛ كما سبق في قولٍ لسيوييه عرضناه.

وينبه سيوييه إلى جانب آخر مهمّ ودقيق هو أن ظروف الزمان أكثر تمكّناً من باب الاسمية من ظروف المكان، وذلك أنها تُجعل عاملة وفاعلة وركنا من أركان الجمل الفعلية والاسمية وهي في الفعلية أكثر بروزاً وعملاً. يقول:

« واعلم أنّ ظروفَ الدهرِ أشدُّ تمكّناً في الأسماء لأنها تكون فاعلةً ومفعولةً، تقول أهلكك الليل والنهارُ واستوفيتَ أيامك فأجري الدهرُ هذا الجري، فأجرِ الأشياءَ كما أجروها»⁽¹⁾.

وهذه الفكرة لا نرى فيها حضوراً ليونس، بل لا نرى سيوييه أحال فيها على أحد من شيوخه الخليل أو أبي عمرو أو غيرهما، ما يدلّ على مكنة منه في باب الفكرة النحوية المبتكرة وقدرة على اكتشاف المكونات التي تميّز بها لغة العرب، فيكون في دقائق كثيرة كهذه، هو أول فاتحٍ لبأها.

(1) الكتاب، 419/1.

ويستشهد لهذه الفكرة من متن اللغة، لكن بما يصنعه من تعبيرات وجمل نحوية اعتماداً منه على سرياتها على ألسنة الناس زمانه وكثرتها منهم كل زمان وأوان: وذلك قوله: « تقول أَهْلَكَ الليلُ والنهارُ واستوفيتَ أيامك ». ومنه القول المأثور عنهم: من لم يؤدبه أبواه أدبه الليل والنهار. وهو في القرآن والنصوص الفصيحة لا يحصى، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا أَيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ... ﴾⁽¹⁾. وقد كثر القسم بالظرف (الدَّهر في تعبير سيويه) كثيراً في القرآن الكريم ومنه: والعصر والفجر والليل والنهار...

ونجد هذه الفكرة أقل وضوحاً عند الأخفش، لكنّها كالذي قال سيويه ترد في كلام العرب عاملةً متمكّنة، قال الأخفش في قول الشاعر:

هذا النهارُ بدا لها من همّها * ما بألها بالليلِ زالَ زوالها.

نصب "النهار" على الظرف وان شاء رفعه وأضمر فيه. وأما "زوالها" فأنه كأنه قال: «أزال الله الليلَ زوالها»⁽²⁾. فالتَّصَبُّبُ أصل في الظرف، والرفع لكونه متمكّناً عاملاً.

ويعرب سيويه عن أنّ ذلك "كون ظرف الزمان أمكن من ظرف المكان في الاسمية" من سمات العرب في التعبير وأنّه يجب الخلوص إلى طرائقهم؛ والنهج على سبلهم بقوله: (فأجر الأشياء كما أجروها). كأنّه يشير إلى مسألة القياس. وهذا كمذهب يونس المعهود عنه.

(1) سورة الإسراء، الآية: 12.

(2) معاني القرآن، للأخفش، تح: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ، 54/1.

وذكر الصاغاني في "الشوارد" تسعا وأربعين ومئة (149) مسألة مما تفرّد به يونس، ومن ذلك إيراده في (مَتَى) مُتَى: لغةً نطقت بها العرب على قوله في مَتَى في الاستفهام والشَّرْط حسب، أي دون الظَّرْفِ⁽¹⁾. أي: إنَّ متى الظرفية ليس فيها غير فتح الميم، ويجوز في لغة ضم الميم إذا كانت متى استفهامية أو شرطية.

وهذا يعطينا مؤشراً نفهم به بعض طرائق تفكير هذا الرجل، وهو أنّه مكثّر من الرواية عن العرب مستعمل ما استعملته يأخذ به لا يقدّم عليه ولا بين يديه. وهو مذهب اشتهر عن الكوفيين. ونرى سيبويه لا ينكر عليه ذلك ويرتضيه منهجا علميا سائغا.

وخلاصة القول في إشراك سيبويه شيخه يونس في مناقشة الدقائق التي نوى عرضها، هو أنّه وضعه موضعه اللائقَ به في النقاش فعزا إليه ما رابه تخلصاً من تبعات المناقذة والمساءلة، وعزا إليه أخذاً برأيه واعتداداً به وتثميناً، وعزا إليه مع الحياد حينما بآينَ بين رأيه ورأي شيخه يونس. ولعمري إنّ ذلك في أعلى مراتب الدقة العلميّة وأسمى صنوف المنهجية السليمة.

وبالنظر في باب الظرف كله نظرة عجلى من عل، وبمقارنة بسيطة بين إشراك يونس وإشراك أبي عمرو في مائدة سيبويه العلمية نخلص إلى تقديم يونس وإعلان المباشرة لآرائه وإن كان مصدرها هو أبو عمرو ذاته.

(1) ينظر: الشوارد، للصاغاني، تحقيق: مصطفى حجازي، الهيئة المصرية لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1، 1403هـ، ص34. وهي لغة لا نزال نسمعها اليوم في العراق وبعض أقاليم الخليج العربي تماماً كما روى يونس في الاستفهام دون الظرف.

2- مسألة الإضمار:

الإضمار في اللغة: أضمّر الشق أخفاه، أضمّرت الشيء إذا سترته في داخلي وأخفيته⁽¹⁾.

وفي الاصطلاح: تقدير أنّ في التركيب كلمة من غير أن تذكر.

ولفظ المفعول منه مضمّر، والمضمّرات كل ما يُنوي أو يُتضمن فيه المعنى، ويدخل تحت

إطلاقه ما يقدر من العوامل أو بصيغة المصدر⁽²⁾؛ يعني تقدير عامل غير مذكور، وإعمال هذا

العامل، ويُقال في الإعراب معمول لعامل مضمّر أو مقدر.

وتميّزت اللغة العربية عن كثير من اللغات الأخرى بوفرّتها وقوة أساليبها البيانية ووضوح

الدلالة فيها، وتنوّع طرق التعبير فكان منها الإضمار، والحذف، والإيجاز...

وكان الإضمار لأغراض يدعو إليه البيان واللغة العربية بطبيعتها لغة الإيجاز، وكان أقرب

طريق الإيجاز هو الحذف والإضمار.

وقد تعرض يونس بن حبيب لكثير من الصور في هذا الباب، وكانت له جولات وتعديلات

وتعليقات وتفسير لظاهرة الإضمار في العربية منها:

(1) لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير، محمد أحمد حسن الله، دار المعارف، مصر، 2607/28.

(2) ينظر: المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة بابستي قوال، دار الجيل الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1992، ص 193.

يرى يونس في الجملة "من أنت زيداً؟"، أن زيداً ليس خبراً ولا مبتدأ ولا مبنياً على مبتدأ،

وإنما هو مفعول لفعل مضمّر تقديره: من أنت تذكر زيداً.⁽¹⁾

يقول سيبويه: ومن ذلك قول العرب من أنت زيداً، فزعم يونس أنه على قوله: من أنت

تذكر زيداً.⁽²⁾

وكل هذا لغرض الإيجاز الذي هو باب من أبواب الفصاحة والبيان. فالفعل "تذكر" إذن هو

موجود في السياق وفي التصور الذهني للمتكلم، استغنى عنه المتكلم انتماءً للعرف اللغوي له.

وعلى هذا القياس علّل يونس النصب في قوله تعالى: ﴿بَلِيّ فَلَدِرِينَ عَلَيَّ أَنْ نَسُوِّيَ

بَنَانَهُ﴾⁽³⁾، قال سيبويه: «فهو على الفعل الذي أضرر كأنه قال: بليّ نجمعها قادرين، حدثنا

بذلك يونس»⁽⁴⁾. وعلى هذا القياس أيضا علّل أبو عمرو بن العلاء النصب في الرّيح، من قوله

تعالى: ﴿وَلِسَلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾⁽⁵⁾، أي سخر الرّيح فانتصب بسخرنا وهو فعل مضمّر.

(1) الكتاب، سيبويه، 292/1.

(2) المصدر نفسه، 292/1.

(3) سورة القيامة، الآية: 4.

(4) الكتاب، 346/1.

(5) سورة سبأ، الآية: 12.

ودائماً في باب إضمار الفعل نجد سيبويه ينقل لنا آراء يونس وتخرجاته، يقول سيبويه: وذلك قولك: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ، وإن شراً فشرٌ، ثم يقول: «إن شئت أظهرت الفعل فقلت: إن كان شراً فشرٌ». (1)

ويرى سيبويه أن إضمار الناصب أحسن من إضمار الرفع، لأنك إذا أضمرت له أيضاً خبراً أو شيئاً يكون في موضع خبره، فكلما كثر الإضمار كان أضعف. (2)

وليس إضمار الرفع عند سيبويه خطأ في العربية لأنه قال: «وإن أضمرت الرفع كما أضمرت الناصب فهو عربي حسن»، وذلك قولك: إن خيرٌ فخيرٌ، وإن خنجرٌ فخنجرٌ، كأنه قال: إن كان معه خنجر حيث قتل فالذي به خنجر، وإن كان في أعمالهم خير فالذي يُجزون به خير. ويجوز أن تجعل إن كان خيرٌ على: إن وقع خيرٌ، كأنه قال: إن كان خير فالذي يُجزون به خير. (3) وقد أجاز يونس الرفع في الأمثلة باستناده إلى نصّ عربي فصيح.

قال سيبويه: «وزعم يونس أن العرب تنشد هذا البيت لهذبة بن خشرم:

فَإِنْ تَكُ فِي أَمْوَالِنَا لَا نَضِيقُ بِهَا ❁ ذِرَاعًا وَإِنْ صَبْرٌ فَنَصْبِرَ لِلصَّبْرِ (4).

(1) الكتاب، 258/1.

(2) ينظر: الكتاب، 259/1 بتصرف.

(3) نفسه، 259/1.

(4) نفسه، 259/1.

يعلق سيبويه على البيت قائلاً: والنصب فيه جيد بالغ على التفسير الأول والرفع على قوله:

« وإن وقع صبرٌ أو كان فينا صبرٌ فإننا نصبرُ »⁽¹⁾.

فالشاهد في البيت رفع صبرٌ على أساس أنها فاعل لفعل مضمر وقد أورد سيبويه كما رأينا

في الأمثلة المذكورة سالفا نماذج يكون فيها الاسم منصوباً لفعل مضمر مثل: وإن خيراً فخيرٌ، وإن

شراً فشرٌ.

وأما ما جاء به يونس فوجه آخر من كلام العرب، حيث أن الإضمار قد يكون أيضاً في

الاسم المرفوع مثل: إن خيراً فخيرٌ. وقد أقرّ سيبويه هذا الرأي وقاس عليه، واستدلّ على جوازه بما

روي من الشواهد الشعرية فيقول مثلاً في باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره:

« وقد جاء بعض هذا رفعا يتدئ ثم يبنى عليه ». وزعم يونس أن رؤية ابن العجاج كان ينشد هذا

البيت رفعا وهو لبعض مدحج وهو هني بن أحمر الكناني:

عَجَبٌ لَتِلْكَ قَضِيَّةٌ، وإِقَامَتِي ❁ فَيَكُمُّ عَلَيَّ تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبٌ.⁽²⁾

فالوجه عند سيبويه أن تأتي "عجب" منصوبة لفعل محذوف تقديره "أعجبُ عجباً"، ولكن

يونس جاء بوجه آخر من كلام العرب وهو الرفع، وجاء بالشاهد كعادته من الشعر، حيث

⁽¹⁾ الكتاب، 260/1.

⁽²⁾ نفسه، 319/1. البيت نسبه سيبويه لهني بن أحمر الكناني، وقال غيره: هو لزرافة الباهلي وقبله البيت الشهير:

وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أَدْعَى لَهَا ❁ وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَى جُنْدَبُ.

ينظر: لسان العرب 61/6. مادة (ح ي س).

وردت كلمة "عجب" في البيت مرفوعة إمّا على إضمار مبتدأ، أي أمرى عجباً، أو باعتبار "عجب" مبتدأ⁽¹⁾.

ولم يكتف سيبويه بهذا الشاهد بل جاء بمثال آخر من كلام العرب يقول: وسمعنا من العرب الموثوق بعربتهم من يقال له: كيف أصبحت فيقول: حمدُ الله وثناءُ عليه، بالرفع كأنه قال: «أمرى وشأنى حمدُ الله وثناءُ عليه»⁽²⁾. وهكذا يكون إقرار سيبويه لشيخه بجواز وجه الرفع إلى جانب وجه النصب. ومن هذا أيضاً ما قال سيبويه محتجاً لإجازة يونس ما أجازته على قلته في نظره.

وزعم يونس أن من العرب من يقول: عائدُ بالله، يريدُ أنا عائدُ بالله، كأنه أمر قد وقع، بمثلة الحمدُ لله وما أشبهه⁽³⁾.

وقد قال سيبويه بجواز الوجهين: إمّا النصب في قولهم: عائدُ بالله من شرّها، أي "كأنه رأى شيئاً فصار عند نفسه في حال استعادة... فقال: عائدُ بالله، كأنه قال: أعوذُ بالله عائدُ بالله، ولكنّه حذف الفعل لأنّه بدلٌ من قوله: أعوذُ بالله، فصار هذا يجري ها هنا مجرى عياداً بالله، وإمّا الرفع على قولهم: عائدُ بالله من شرّ فلان⁽⁴⁾.

(1) وقد استشهد بالبيت مرفوعاً الأشموني في شرح الألفية، في باب مسوغات الابتداء بالنكرة، ينظر: شرح الأشموني، 194/1. وكذا في شرح المفصل، 281-282/1.

(2) ينظر: الكتاب، 319/1.

(3) ينظر: المصدر نفسه، 347/1.

(4) ينظر: المصدر نفسه، 341/1.

وقد أجاز يونس إضمار حرف الجرّ في ما ورد من كلام العرب في قولهم: «إنّ لا صالحٍ فطالِح»، وقاس ذلك على "إن لم أكن مررت بصالحٍ فبطالِح، وذلك بإضمار الباء، وقد وصف سيبويه قياس يونس هذا بالقبح والضعف لأنّ حروف الجرّ يقبح إضمارها واستثنى سيبويه من ذلك "ربّ" في قولهم: «وبلدةٍ ليس بها أنيس»⁽¹⁾.

ورأى أنّ المطرد هو التّصّب والرفع واستشهد بقول ابن همام السلولي:

وأحضرتُ عُذري عليه الشّهو ❁ د إن عاذرا لي وإن تاركا⁽²⁾.

وزعم يونس أن من العرب من يقول: «إنّ لا صالحٍ ولا طالِحٍ على أن لا أكن مررت بصالحٍ فبطالِح وهذا قبّح ضعيف»⁽³⁾.

وعلّل السيرافي ما ذهب إليه سيبويه بقوله: «قبّح سيبويه قول يونس من جهتين: إحداهما أنّك تحتاج إلى إضمار الأشياء وحكم الإضمار أن يكون شيئاً واحداً، والثانية أنّ حرف الجرّ يقبح إضماره إلّا في مواضع قد جعل منه عوضاً»⁽⁴⁾.

وهذا ما ذهب إليه ابن الأنباري في الإنصاف ووصف ما روى يونس عن رؤية بالشاذّ الذي لا يعتدّ به فيقول: «هذه لغة قليلة الاستعمال، بعيدة عن القياس، فلا يجوز أن يقاس عليها، أمّا

(1) ينظر: الكتاب، 263/1.

(2) ينظر: المصدر نفسه، 262/1.

(3) المصدر نفسه، 262/1.

(4) شرح كتاب سيبويه، السيرافي، 160/2-161.

قدّتها في الاستعمال فظاهر، لأنّ أكثر العرب لا تتكلّم بها، وأمّا بعدها عن القياس فإنّك تحتاج إلى إضمار أشياء وحكم الإضمار أن يكون شيئاً واحداً، ألا ترى أنّك إذا قلت: مررت برجلٍ صالحٍ فطالحٍ. تقديره إلا أكن مررت بصالحٍ فتفتقر إلى إضمار أشياء، وذلك بعيد عن القياس، وأمّا ما روى عن رؤبة من قوله: "خير عافاك الله"، أي بخيرٍ، فهو من الشّاذ الذي لا يُعتدّ به لقلّته وشذوذه»⁽¹⁾.

ولكنّ يونس - كما يبدو - قاس على ما سمع ولم يفترض هذا القياس، فهو كما نرى مُتمسكٌ بهذا الشاهد من كلام العرب، ونجد في المقابل من أخذ برأي يونس واحتجّ له، فابن جني عند عرضه لهذه المسألة دعم رأي يونس بالشواهد الشعرية والقراءات القرآنية، قال: «...وكان رؤبة إذا قيل له: كيف أصبحت؟ يقول: خير عافاك الله - أي بخير - بحذف الباء لدلالة الحال عليها يجري العادة والعرف بها»⁽²⁾.

واستند إلى رأي يونس في توجيه قراءة حمزة الزيات وهو أحد القراء السبعة لقوله تعالى:

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾⁽³⁾.

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري، 328/1-329.

(2) الخصائص، ابن جني، 286/1.

(3) سورة النساء، الآية: 01.

يقول ابن جني: «... وعلى نحو هذا تتوجه عندنا قراءة حمزة وهي قوله سبحانه: ﴿وَاتَّقُوا﴾

اللَّهِ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴿﴾ ليست هذه القراءة عندنا بالإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس المبرد، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وألطف وذلك أنّ حمزة أن يقول لأبي العباس أنني لم أحمل (الأرحام) على العطف على المجرور المضمر، بل اعتقدت أن تكون فيه باء ثانية حتى كآني قلت: (وبالأرحام)، ثم حذف الباء لتقدم ذكرها كما حذف لتقدم ذكرها»⁽¹⁾.

نلاحظ أنّ ابن جني وصف القياس القائل بإضمار الباء بالقرب والخفة واللفظ، وهو كما نرى قياس يونس بن حبيب، ولم يوافق ابن جني على ما ذكره المبرد حينما اعتقد أنّ (الأرحام) في قراءة الزيات معطوفة على الهاء في (به) وهو تعليل الكوفيين الذي رفضه البصريون.

وأؤيد في هذه المسألة رأي الفخر الرازي حين عرضه لقراءة حمزة لهذه الآية، إذ يقول: «واعلم أنّ هذه الوجوه، ليست وجوه قويّة في دفع الروايات في اللغات، وذلك لأنّ حمزة أحد القراء السبعة والظاهر أنّه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه بل رواها عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع، لاسيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أهون من بيت العنكبوت»⁽²⁾.

(1) الخصائص، 286/1.

(2) ينظر: مفاتيح الغيب، المشهور بالتفسير الكبير، الفخر الرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ط3، 1420هـ، 480/9.

وعلى هذا أجاز يونس بن حبيب أيضا الجرّ في قولهم: «امرر على أيّهم أفضل، إن زيدٍ وإن عمرو». (1) يعني إن مررت بزيدٍ أو مررت بعمرو وجعل سيبويه إضمار الباء بعد إن لتضمن ما قبلها إياها أسهل من إضمار ربّ بعد الواو فعلم بذلك اطراده عنده.

يقول سيبويه: «واعلم أنّه لا ينتصب شيء بعد (أن) ولا يرتفع إلاّ بفعل لأنّ (أن) من الحروف التي يبنى عليها الفعل وهي (أن) المجازاة، وليست من الحروف التي يبدأ بعدها الأسماء ليبني عليها الأسماء، فإنّما أراد بقوله: إن زيدٍ وإن عمرو وإن مررت بزيدٍ أو مررت بعمرو فجرى الكلام على فعل آخر وانجرّ الاسم بالباء لأنّه لا يحصل إليه الفعل إلاّ بالباء...». (2)

جعل سيبويه إضمار الباء بعد إن لتضمّن ما قبلها إياها أسهل من إضمار ربّ بعد الواو، فعلم بذلك اطراده عنده. وشبيه بما روى يونس ما في البخاري من قول النبيّ (صلى الله عليه وسلّم): (من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث، ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامسٍ أو سادسٍ). (3) والقياس على هذه الأوجه كلّها جائز.

3- ما ينتصب على المدح والتعظيم:

هو باب من أبواب المفعول به، حيث ينتصب فيه على تقدير فعل "أمدح" أو "أذم".

(1) الكتاب، 263/1.

(2) المصدر نفسه، 263 / 1.

(3) صحيح البخاري، البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ، 124/1.

يقول سيبويه في هذا الباب: «إن شئت جعلته صفة فجرى على الأول وإن شئت قطعته

فابتدأته... وإن شئت نصبت...»⁽¹⁾.

ونظير هذا النصب من القرآن قوله تعالى: ﴿إِلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽²⁾.

ومن الشعر قول الخرنق⁽³⁾:

لا يبعدنّ قومي الذين هم	✿	سمّ العداة وآفة الجزر
النازليـن بكل معترك	✿	والطيبون معاقد الأزر

والشاهد في هذا النص هو كلمة (النازليـن)، حيث جاءت منصوبة على أنها مفعول به لفعل

محذوف تقديره "أمدح".

وعلى هذا الوجه قرأت الآية: ﴿إِلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽⁴⁾، وتنصب كلمة (رَبِّ) في

قراءة من قرأ بنصب "رَبِّ"، وهي عند يونس لها وجه في العربية، يقول سيبويه: «وسمنا بعض

العرب يقول (إِلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية»⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الكتاب، 62/2.

(2) سورة الفاتحة، الآية: 1.

(3) هي خرنق بنت هلفان من بني قيس بن ثعلبة بن عكاية، ينظر: خزانة الأدب، البغدادي، 41/5.

(4) وهي قراءة زيد بن علي (ت 358هـ) وطائفة من القراء الشواذ. ينظر: البحر المحيط، 34/1، غاية النهاية، 298/1.

(5) الكتاب، 63/2.

غير أن يونس يضع تخريجا آخر لهذا البيت ويجوز فيه الرفع قائلا: من العرب من يقول:

«النازلون بكل معترك، والطيبين»⁽¹⁾ فيرفع كلمة "النازلين" على أنها مبتدأ من باب القطع.

ونظير هذا ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ - اَمَنَّ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ

وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ

وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ

وَالْمُؤْفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ

﴿وَالَّذِينَ الَّذِينَ صَدَقُوا﴾ وَالَّذِينَ هُمْ الْمُتَّفُونَ ﴿١٧٦﴾. ⁽²⁾

الشاهد في الآية الكريمة هو كلمة (المؤفون) التي جاءت مرفوعة على إضمار مبتدأ- "هم

المؤفون"- ولم تعطف على ما سبقها. و يقاس على هذا قوله تعالى: ﴿لَكِنَّ الرَّاْسِحُونَ فِي

الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أَنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُفِيمِينَ

(1) المصدر نفسه، 65/2.

(2) سورة البقرة، الآية: 176.

الصَّلَاةَ وَالْمُوتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَذْكَبَ سَنُوتِيهِمْ أَجْرًا
عَظِيمًا ﴿١٦١﴾⁽¹⁾.

والشاهد في الآية الكريمة هو كلمة "المؤمنون" حيث وردت مرفوعة ولم تعطف على ما قبلها.

فكلا الوجهين جائزان عند يونس بن حبيب ولا خلاف بينه وسيبويه، وقد ورد كثير منه في القرآن الكريم والشعر أيضا.

إذن، فالنصب يكون بإضمار فعل محذوف إما على الذم أو المدح، والرفع يكون إما على الإتيان أو على القطع بإضمار مبتدأ، والرفع عندهم أقوى وأجود.

وأما ما جاء به يونس فوجه آخر من كلام العرب، حيث أن الإضمار قد يكون أيضا في الاسم المرفوع مثل: إن خيرٌ فخيرٌ. وقد أقر سيبويه هذا الرأي وقاس عليه، وبالتالي جواز الوجهين.

قال سيبويه: «ومثل ذلك: عائداً بالله من شرّها، كأنه رأى شيئا يتقى»⁽²⁾. والرفع واجب إن أظهر العامل، فقال أنا عائداً بالله، وكذا في النصب لو أظهر الفعل لوجب النصب.

⁽¹⁾ سورة النساء، الآية: 161.

⁽²⁾ الكتاب، 341/1.

4- النداء:

النداء أسلوب من أساليب اللغة العربية، وهو اسم يقع، بعد حرف من أحرف النداء وهي:
 "أ (المهزة) - أي - يا - آ (بالمد) - أيا - هيا - وا".⁽¹⁾ وإعرابه إما النَّصْب لفظاً أو محلاً، ولتابعه
 حالات يراعى فيها نوع المنادى. فإنَّ يونس بن حبيب يميز في باب المنادى المبني النَّصْب والرفع في
 تابعه، وذلك في قولهم: يا تميمُ أجمعون أو أجمعين يقول سيبويه «... ويدلُّك على أنَّ أجمعين
 ينتصب لأنَّه وصف لمنصوب قول يونس: المعنى في الرفع والنصب واحد»⁽²⁾. فجواز الرفع على أنَّ
 "أجمعين" صفة "التميم" على اللفظ، وجواز النَّصْب على أنَّ "أجمعين" صفة "التميم" على المحل،
 والأصل في المنادى النَّصْب.

أمَّا إذا كان المنادى مضافاً وجاء تابعه عطف بيان فإنَّ يونس يميز فيه الرفع على أنَّه بدل،
 قال سيبويه: «هذا بمنزلة قولنا يا يزيد، كما كان قوله يا زيد أخانا بمنزلة يا أخانا، فيحمل وصف
 المضاف إذا كان مفرداً بمنزلة، إذا كان منادى، ويا أخانا زيدا أكثر في كلام العرب».⁽³⁾ وقد زعم
 يونس أنَّ أبا عمرو كان يقوله، وهو قول أهل المدينة، قال: هذا بمنزلة قولنا يا يزيد، كما كان

(1) جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية بيروت، ط 28، 1993، 147/3.

(2) الكتاب، 184/2. وينظر: قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار رحاب، الجزائر، ص 222.

(3) الكتاب، 185/2.

قوله: يا يزيدُ أخانا بمتزلة يا أخانا، فيحمل وصف المضاف إذا كان مفرداً بمتزلة إذا كان منادى،
ويا أخانا زيداً أكثر كلام العرب⁽¹⁾.

فارتفع "زيد" على البدل من "أخانا".

ولم يرفض سيبويه رأي شيخه يونس الذي أخذه عن أبي عمرو حسب الرواية التي رواها
سيبويه، ولكنّه يجيز التّصّب لأنّه الأصل، أي العطف على المنادى المنصوب فصار نصباً مثله وهو
الأصل، لأنّه منصوب في موضع نصب⁽²⁾.

نلاحظ من خلال هذا القول أنّ سيبويه أشار إلى أنّ اللغة التي قاس عليه شيخه يونس قليلة،
وأنّ المطّرد في كلام العرب هو يا أخانا زيداً. وهو الأكثر في كلامهم، أي أنّ سيبويه يعتمد على
المطّرد والأكثر في كلام العرب وهو منهج سيبويه في الكتاب كما نعلم. ويعلّق ابن السّراج على
هذه المسألة بقوله: «واعلم أنّ المضاف إذا وصفته بمفرد لم يكن إلّا نصباً، وذلك قولهم: يا عبد الله
العاقل فأما البدل فيقوم مقام المبدل منه وتقول: يا أخانا زيد أقبل فإن لم ترد البدل وأردت البيان
فحكّمه حكم الصفة، تقول: يا أخانا زيداً أقبل»⁽³⁾.

نرى سيبويه يميل إلى الأشيع الأكثر في اللغة، ويونس كما عهدناه من قبل يقيس ويقعد على

الشاهد الواحد من كلام العرب.

(1) الكتاب، 185/2.

(2) المصدر نفسه، 184/2.

(3) الأصول لابن السّراج، 343/1.

المبحث الثاني: مسائل الاشتراك والمتابعة:

حفل الكتاب بمسائل أتبع فيها سيبويه آراء ليونس مع سكوته عن التعليق أو تعليقه بما يفيد

الرضى والاعتراف بالصحة والقوة ومنها:

1- إضافة المنادى إلى نفسك:

لاحظ يونس أن بعض العرب يقول: «يا أمّ لا تفعلني، جعلوا هذه الهاء بمترلة طلحة، إذ

قالوا: يا طلح أقبل، لأنهم رأوها متحركة بمترلة هاء طلحة فحذفوه، ولا يجوز ذلك في غير الأم من

المضاف»⁽¹⁾، نلاحظ هنا أن يونس قاس أمّه على طلحة، حيث حذفت الهاء من "أمه"، كما حذفت

الهاء (طلحة) في الترخيم، ويقوي ذلك أن الرأي أي الخليل أيضا يقول سيبويه: «وزعم الخليل

رحمه الله أنه سمع من العرب من يقول يا أمّة لا تفعلني»، ويذكر على أن الهاء بمترلة الهاء في عمّة

وخالة، إنك تقول في الوقف يا أمه ويا أبه»⁽²⁾. فهذه الهاء بمترلة هاء عمّة وخالة، عند الخليل

ويونس.

وقد ثبت عن بعض العرب قولهم: «يا رب اغفر لي ويا قوم لا تفعلوا» وثبات الياء فيها زعم

يونس في الأسماء»⁽³⁾. ويظهر من المثال أن للمنادى المضاف إلى ياء المتكلم وجهين هما:

الوجه الأوّل: الضّم نحو يا رب اغفر لي ونحوها.

(1) الكتاب، 213/2.

(2) المصدر نفسه، 211/2.

(3) المصدر نفسه، 209/2.

الوجه الثاني: ما سمعه عن يونس هو إثبات الياء. وقد ذكر يونس هذا الوجه، وردّ عليه ابن

الأنباري في كون هذا الشاهد من الشاذ الذي يُؤخذ به ولا يقاس عليه⁽¹⁾.

ولإضافة قال: "أباك" فتركه على حاله الأولى، واللام هاهنا بمتزلة الاسم الثاني في قوله: يا

تيمَ تيمَ عديّ⁽²⁾. وهو التخريج الذي ذهب إليه المبرد حيث يقول: «هو مضاف لمخدوف مماثل لما

أضيف إليه ثانٍ»⁽³⁾.

غير أننا وجدنا ابن عصفور يضعف هذا الوجه لأنّ المضاف إذا حُذف عاد التنوين مثل:

أعطيته بعض الدراهم؛ فإذا حذفت "الدراهم" أصبح أعطيته بعضاً، ومذهبه على غير طريقة

الحذف؛ لأنّه لا يحذف الأوّل لدلالة الثاني وإنّما يحذف الثاني لدلالة الأوّل عليه⁽⁴⁾.

أمّا سيبويه فيرى أنّ الوجه الأوّل هو القياس حيث يقول: «ويا تيمَ تيمَ عديّ القياس⁽⁵⁾، لأنّ

الأوّل في نظره المنادى مفرد والمنادى الثاني المكرر توكيد وهو الأصل عنده، لأنّ المنادى علم مفرد

ولا يكون إلّا رفعاً، أمّا الثاني تابع مضاف وهو مستحقّ النصب، ويعتمد ابن مالك هذا الرأي

ويراه الأكثر في كلام العرب»⁽⁶⁾.

(1) ينظر، الإنصاف، 299/1.

(2) الكتاب، 206/2.

(3) المقتضب، 227/4.

(4) شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق: فواز الشّعار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ، 194/2.

(5) الكتاب، 208/2.

(6) شرح التسهيل، ابن مالك، 405/3.

2- تابع المنادى المؤكّد أو تكرار المضاف:

إذا كان المنادى مضافاً وكرّر هذا المنادى نحو: يا زيد زيد عمرو فإنه يجوز فيه الوجهان: (1)

الوجه الأول: نصب المنادى والمكرّر معاً.

الوجه الثاني: رفع المنادى ونصب المكرّر.

وذهب يونس بن حبيب إلى نصبهما معاً نحو: يا زيد زيد عمرو ويا زيد زيد أحمينا، سواء

أنها لغة للعرب جيّدة». (2) وتفسير ذلك أن لفظة في قوله: «أن هذا كله "زيد" الأولى منصوبة

كونها مضافاً لما بعد الثاني (عمرو)، ولفظة "زيد" الثانية مقحمة أي مبنية على جواز الإقحام

ونضير ذلك قول الشاعر:

يا تيمَ تيمَ عديّ لا أبا لكم * لا يلقينكم في سوءة عمر. (3)

فالشاهد في البيت هو إقحام "تيم" الثانية توكيداً للأوّل والتقدير أن تكون حذفت من

الأوّل المضاف استغناءً بإضافة الثاني. فكأنه قال: زيد عمرو، زيد عمرو، ويا تيمَ عديّ تيمَ عديّ.

وهو يوافق رأي الخليل أيضاً وسببه إقحام لفظة "تيم" الثانية بإقحام اللام بين المضاف والمضاف

إليه، قائلاً: هو مثل لا أبالك قد علم أنه لم يجيء بحرف.

(1) شرح المفصل، ابن يعيش، 347/1.

(2) الكتاب، 205/2.

(3) خزنة الأدب، 261/2.

3- المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء:

إذا كان المنادى مضافاً إلى المضاف إلى ياء المتكلم نحو: "يا ابن أخي، ويا ابن أبي"، إثبات الياء واجبة ولا يجوز حذفها عن المنادى، وهي إما ساكنة أو مفتوحة.⁽¹⁾

أمّا في قولهم: "يا ابن أم، ويا ابن عم"، فالقياس إثبات الياء وعدم حذفها لأنّ الاسم المضاف إلى الياء ليس بمنادى⁽²⁾، إلّا أنّه قد ورد عن العرب قولهم: «يا ابنَ أمِّ ويا ابنَ عمِّ» بحذف ياء المتكلم⁽³⁾، وكان ليونس بن حبيب رأي في هذه المسألة، فقد أورد فيها أربعة أوجه لخصها سيبويه:⁽⁴⁾

الوجه الأوّل: الاجتزاء بالكسرة عن الياء نحو: "يا ابن عمّ ويا ابن أم" بكسر الميم، لأنّهما لما جعلتا كاسم واحد حذفت الياء وبقيت الكسرة.

الوجه الثاني: فتح الميم في يا ابن أمّ يا ابن عمّ إتياعاً لنون (ابن) وموضعها خفض بالإضافة.

الوجه الثالث: أن يجعل مكان الياء ألفاً: نقول: "يا ابن أمّ ويا ابن عمّ"، ونظير ذلك من الشعر قول أبي النجم.

الوجه الرابع: ثبوت الياء تماماً: "يا ابن أخي، يا غلام غلامي".

(1) ينظر: جامع الدروس العربية، الغلابي، 160/3.

(2) ينظر: الأصول في النحو، أبو بكر السراج، 341/1.

(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور الأشبيلي، 204/2.

(4) الكتاب، 214/2.

وأقرّ سيوييه بجواز هذه الأوجه كلّها عند يونس بن حبيب وهذا في قوله: «قالوا يا ابن عم فجعلوا ذلك بمتزلة اسم واحد لأنّ أكثر في كلامهم من يا ابن أبي ويا غلام غلامي، وقد قالوا أيضا: يا ابن عم، كأنّهم جعلوا الأوّل الآخر اسما، ثمّ أضافوا إلى الياء كقولك. " يا أحد عشر أقبلا، وإن شئت قلت: حذفوا الياء لكثرة هذا الكلام ويقول أيضا: وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه عن الخليل رحمه الله ويونس عن العرب»⁽¹⁾.

وقد رجّح سيوييه الوجه الأوّل وهو ثبوت الياء وهو لأنّها الأصل والقياس، ولأنّه غير منادى وإنّما هو بمتزلة المجرور في غير النداء، وهذا في قوله: « وتثبت الياء لأنّه غير منادى، وإنّما هو بمتزلة المجرور في غير النداء، فذلك قولك: يا ابن أخي، وابن أبي، يصير بمتزلته في الخبر وكذلك يا غلام غلامي». ⁽²⁾ مع أنّه الأقل في الاستعمال، ويظهر ترجيح سيوييه هذا في قوله: «... واعلم أنّ كل شيء ابتدأته في هذين البابين أولا فهو في القياس...»⁽³⁾، أي أنّ الوجه الأوّل هو الأصل والقياس. إلّا أنّ الأستاذ حسن عباس يرى أنّ الأفصح في هذه الأوجه هو حذف ياء المتكلم مع ترك الكسرة قبلها دليلا عليها نحو يا ابن أم كن على الخير معوانا لي، فالمنادى معرب منصوب والمضاف إليه الأوّل مجرور بالكسرة الظاهرة قبل الياء المحذوفة.⁽⁴⁾

إذن فالوجوه الأربعة كلّها جائزة عند يونس بن حبيب ومن جاء بعده من النحويين.

⁽¹⁾ الكتاب، 2/ 214.

⁽²⁾ المصدر نفسه، 2/ 213.

⁽³⁾ المصدر نفسه، 2/ 214.

⁽⁴⁾ ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط 13، 1994م، 4/ 64-65.

و الأكثر في الاستعمال هو حذف الياء، والاجتزاء بالكسرة عنها، مع وجود بعض الخلافات في التعليل لها. فكلها جائزة بدليل ورودها في القرآن الكريم وفي كلام العرب.

4- الندبة:

من الآراء التي تفرّد بها يونس وخالفه فيها سيبويه والخليل:

ندبة الصفة، فيونس يلحق الصفة الألف فيقول: "وازيد الظريفان" "وأجمعتي الشاميتيناه"، وزعم الخليل رحمه الله أنّ هذا خطأ.⁽¹⁾

ولم ينقل لنا سيبويه تعليل كلّ منهما، غير أنّنا نطالع في الإنصاف أنّ الكوفيين أخذوا برأي يونس في هذه المسألة وتمسّكوا به، روى عن بعض العرب أنّه ضاع منه جمجمتان، أي قدحان فقال: "وأجمعتي الشاميتيناه" وألقى علامة الندبة على الصفة.⁽²⁾

وعلّلوا مذهبهم هذا كون الصفة مع الموصوف بمثابة المضاف مع المضاف إليه وإنّه لما جاز مع المضاف إليه فهو جائز.

وعلّل البصريون مذهب سيبويه بأنّ ألف الندبة تلقى على المضاف إليه نحو قولنا: «واعبد زيده، واغلام عمراه ولا يجوز هذا في ندبة الصّفة.

⁽¹⁾ الكتاب، 227/2.

⁽²⁾ الإنصاف، 1 / 300.

وهذا ما وجدناه في قول الخليل الذي استند إليه سيبويه يقول: « وزعم الخليل رحمه الله أنه منعه من أن يقول الظريفان أن الظريف ليس بمنادى، ولو جاز ذا لقلت: وازيد أنت الفارس البطلاه"، لأن هذا غير منادى كما أن ذلك غير نداء.⁽¹⁾

فالصفة عنده كالخبر في خروجها عن النداء، وقد احتج الخليل لبطلان الصفة ببطلان ندبة الخبر وقال من يخالفه: ليس الخبر مثل الصفة، لأن الخبر منقطع عن المندوب والصفة تمامه. أما ابن الأنباري، فيرى أن إلحاق الندبة بالصفة من الشاذ الذي لا يعبأ به ولا يقاس عليه،⁽²⁾ فهو لا يوافق ما يجوزه يونس بن حبيب في هذه المسألة.

5- ندبة النكرة والمبهم:

اتفق يونس والخليل رحمه الله وجمهور النحويين من بعدهم على عدم جواز ندبة النكرة والمبهم بقول سيبويه: « وذلك قولك: وارجلاه ويا رجلاه، وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح»⁽³⁾. فالندبة لا تكون إلا مع المعرفة ولا تكون في النكرة والمبهم يقول ابن عقيل: « ولا يندب إلا المعرفة فلا تندب النكرة فلا يقال وارجلاه ولا المبهم كاسم الإشارة نحو: واهذاه ولا الموصل...»⁽⁴⁾

(1) الكتاب، 225/2.

(2) ينظر: الإنصاف، 301/1.

(3) الكتاب، 227/2.

(4) شرح ابن عقيل، ابن عقيل، 282/3.

فيونس في هذه المسألة يشترط أن يندب بأعرف الناس؛ لأنَّ هدف النادب من الندبة إظهار تفجّعه على المندوب فيحصل تأسّي المندوب وراثه لحاله بذلك، فيلحق ما به من المصيبة، وهذا ما نلمسه أيضا من كلام المبرّد. "وأعلم أنّك لا تندب نكرة ولا مبهماً، لأنّ الندبة عدا التفجّع، أو بما يخبر المتكلّم أنّه قد ناله أمر عظيم ووقع في خطب جسيم"⁽¹⁾. ولكن وجدنا الكوفيين يجوزون ندبة النكرة وحجتهم في ذلك أنّ الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة نحو: "واراكباه"، فجازت ندبة النكرة كالمعرفة والأسماء الموصولة⁽²⁾، ودليلهم في ذلك وجوده في كلام العرب من ذلك قولهم: "و امن حفر بئر زمزماه".

الثاني لغة من اللغات نحو غلامي أقبل ونظيره ذلك من القرآن قوله تعالى: ﴿يَعْبَادُ

بَاتَّفُونَ﴾⁽³⁾.

وقد أورد ابن هشام في هذه المسألة ستّ لغات وهي:

1) يَأْتِبَاتِ الْبِئَاءِ، نَحْوُ: يَا غَلَامِي، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَعْبَادِمْ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ

الْيَوْمَ﴾⁽⁴⁾.

(1) المقتضب، 268/4.

(2) الإنصاف، 362/1.

(3) سورة الزمر، الآية: 15.

(4) سورة الزحرف، الآية: 68.

2) بحذف الياء نحو يا غلام، كقوله تعالى: ﴿يَعْبَادِ فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾⁽¹⁾.

3) بالضم مثل يا أم، كما قرئ شاذاً: «قال يا ربُّ أحكم بالحق»⁽²⁾.

4) بفتح الياء في غلامي كقوله تعالى: ﴿قُلْ يَاعِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا

تَفْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾⁽³⁾.

5) يقلب الياء لتحريكها وانفتاح ما قبلها كقوله تعالى: ﴿يَأْسَئِبِي عَلَىٰ يُونُسَ﴾⁽⁴⁾.

6) يا غلام، بحذف الألف وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، كقول الشاعر⁽⁵⁾:

ولستُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي ❁ بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوْ أَنِّي.

أي يقول يا لهفاً.

ولم يعلل يونس ولا سيبويه وجه القياس في الضم إلا أننا وجدنا ابن يعيش يضع لبناء "ربُّ"

و"قوم" على الضم تخريجاً إذ يقول: « وخصّ بضم لوجهين أحدهما شبهه بالمضاف نحو قبل وبعد

تعربان مضافتين ومتكورتين وتبنيان في غير ذلك فكما بني قبل وبعد على الضم كذلك المنادى

(1) سورة الزمر، الآية: 15.

(2) ينظر: مختصر في شواذ القرآن، ابن خالويه، مكتبة المتنبّي، القاهرة، دط، ص 95-96.

(3) سورة الزمر، الآية: 50.

(4) سورة يوسف، الآية: 84.

(5) لم أهدأ إلى صاحبه. وذكره ابن هشام في شرح قطر الندى، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط 11، 1383هـ،

المفرد بينى على الضّم، والثاني أنّ المنادى إذا كان مضافاً إلى مناديه كان الاختيار حذف ياء الإضافة والاكتفاء بالكسر منها، فلما كان الفتح في غير حال البناء، وبني، جعل له في حال البناء من الحركات ما لم يكن له في غير حال بنائه وهو الضّم فذلك علّة بنائه على الضّم»⁽¹⁾.

6- مسألة إذن:

من الأقيسة التي تفرّد بها يونس جواز إلغاء "إذن" إذا اتصل بها حرف عطف كالواو أو الفاء، حيث يجوز في المضارع الرفع على الإلغاء والتّصّب إذا علمت والجزم عطفاً يقول سيبويه: «وتقول: إن تأتي آتك وإذن كرمك، إذا جعلت الكلام على أوّله ولم تقطعه وعطفته على الأوّل، وإن جعلته مستقبلاً نصبت وإن شئت رفعته على قول من ألغى. وهذا قول يونس وهو حسن لأنك إذا قطعت من الأوّل فهو بمنزلة: فإذا فعل إذا كنت مجيئاً رجلاً»⁽²⁾.

فيونس أجاز الوجهين إعمال وإلغاء (إذن) في قولنا: إن تأتي آتك وإذن أكرمك، ووافقه تلميذه سيبويه على ذلك، واستحسن هذا الرّأي ووصفه بالحسن، وجمع هذا الرّأي ثلاث حالات لإذن يقول المبرد: «واعلم أنّها إذا وقعت بعد واو أو فاء صلح الإعمال فيها والإلغاء لما أذكره لك وذلك قولك: إن تأتي آتك وإذن أكرمك إن شئت رفعت وإن شئت نصبت وإن شئت جزمت، أمّا الجزم فعلى العطف على آتك وإلغاء إذن، والتّصّب على إعمال إذن والرفع على قولك: وأنا أكرمك ثمّ دخلت بين الابتداء والفعل فلم تعمل شيئاً والرفع على قولك: وأنا أكرمك ثمّ دخلت

(1) شرح المفصل، ابن يعيش، 322/1.

(2) الكتاب، سيبويه، 15/3.

بين الابتداء والفعل فلم تعمل شيئاً وهذه الآية في مصحف ابن مسعود: «وإذن لا يلبثوا خلفك» في قوله تعالى على ما قرأ عاصم: ﴿... وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾⁽¹⁾، الفعل فيها منصوب بإذن والتقدير والله اعلم - الاتصال بإذن وإن رفع فعلى أن الثاني محمول على الأول كما قال عز وجل: ﴿بِإِذَاءٍ لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَفِيرًا﴾⁽²⁾، أي فهم إذن كذلك». ⁽³⁾ فالمراد أقر ما قاله يونس وجاء بالدليل من القراءات فوجه الإلغاء ورفع الفعل على اعتباره كون "إذن" ما بعد العاطف الذي ربط حرفه بين الجملتين، وبسبب هذا الربط أصبح الكلام بعضه لبعض فصارت "إذن" بذلك متوسطة، فقد أحد شروط إعمالها.

والإعمال هو نصب الفعل باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة، والفعل فيها بعد "إذن" غير معتمد على ما قبلها وتكون "إذن" على هذا الوجه لها الصدارة في الكلام، لذلك فهي عاملة مع استيفاء الشرطين الآخرين.

(1) سورة الإسراء، الآية: 76.

(2) سورة النساء، الآية: 52.

(3) المقتضب، المبرد، 11/2.

7- مسألة تعريف الحال وتنكيره:

من الأقيسة التي عرف بها يونس أنه أجاز للحال أن تأتي معرفة دون تأويل قياساً على الشواهد التي جاءت مؤولة لدى البصريين يقول سيبويه: «أما يونس فيقول: (مررت به المسكين) على قوله: (مررت به مسكيناً).⁽¹⁾

وهذا القول غير مقبول عند جمهور البصريين، قال سيبويه: «وهذا لا يجوز لأنه لا ينبغي أن يجعله حالاً ويدخل فيه الألف واللام، ولو جاز هذا لجاز (مررتُ بعبد الله الظريف) تريد ظرفاً ولكنك إن شئت حملته على أحسن من هذا». ⁽²⁾

فسيبويه اعتمد على الكثرة ورفض القياس على الشواهد التي جعلت الحال معرفة وهو بذلك يخالف شيخه يونس الذي يقيس على القليل المسموع.

فالبصريون باستثناء يونس ذهبوا إلى أن الحال لا يأتي إلا نكرة، وما جاء معرفة يؤول بنكرة مثل: جاء وحده، مؤول ب (مفرد) وأرسلها العراك (متعاركة)⁽³⁾، فكلمة (المسكين) في المثال تعرب حالاً عند يونس على الرغم من أنها جاءت معرفة بالألف واللام، أما سيبويه فيرى أن إعراب كلمة (المسكين) بالنصب على أنها مفعول لفعل محذوف تقديره: لقيت.

⁽¹⁾ الكتاب، سيبويه، 76/2.

⁽²⁾ المصدر نفسه، 73/2.

⁽³⁾ ينظر: توضيح المقاصد، المرادي، 137/2.

ويقول الدكتور مكي الأنصاري في هذه المسألة: « إنَّ البغداديين وافقوا يونس على هذا الرأي المبتكر القائل بجواز مجيء الحال معرفة مطلقاً دون قيد أو شرط، اعتماداً على السَّماع واستناداً إلى القياس على الخبر، مع القياس على المسموع من اللسان العربي شعراً أو نثراً ومن القرآن الكريم». (1)

وإني لا أوافق الدكتور الأنصاري على قوله "هذا الرأي المبتكر" كون رأي يونس واحتجاج لما قالته العرب وموجود في كلامها، أي مادام هناك ما يؤيده من السماع فهو ليس مبتكراً. فيونس عندما ذهب إلى هذا الرأي ارتكز على ما سمعه من كلام العرب نحو: مررت بهم الجماء الغفير، فهي حال معرفة ومثال ذلك أيضا قول: لبيد بن ربيعة:

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَدُدْهَا * وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَيَّ نَعَصِ الدَّخَالِ. (2)

و قول الشماخ:

أَتْنِي سَلِيمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا * تُمَسِّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالِهَا (3).

ومن النثر قولهم: طلبته جهداً، ومررت به وحده، ومررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم... إلى

العشرة.

(1) يونس البصري، أحمد مكي الأنصاري، مطبوعات جامعة القاهرة بالخرطوم، ص 183.

(2) ديوان لبيد بن ربيعة العامري، تحقيق: إبراهيم جزيني، دار القاموس الحديث، بيروت، ص 86.

(3) ديوان الشماخ بن ضرار، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، 61/1.

وقد وافق يونس في هذه المسألة البغداديون ومن المحدثين الدكتور محمد علي حمزة في كتابه "ابن الناظم النحوي"، وذلك في قوله: «... وليس هناك ما يلزمنا بالأخذ بحكم البصريين بالشذوذ على هذه النقول الصحيحة»⁽¹⁾.

قال ابن عقيل: «وزعم البغداديون ويونس أنه يجوز تعريف الحال مطلقاً بلا تأويل، فأجازوا - جاء زيد الراكب-»⁽²⁾.

وذهب الكوفيون مذهب يونس والقول بتعريف الحال ولكن إذا تضمّنت معنى الشرط مثل: زيد الراكب أحسن منه المشي، فالراكب والماشي حالات وتقديرها زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشي، فإذا لم تتضمّن معنى الشرط لا يجوز تعريفها.

8- الاستثناء:

المتفق عليه عند جمهور النحاة هو وجوب التّصّب في المستثنى إذا تقدّم على المستثنى منه، إلا أن يونس بن حبيب يجيز غير التّصّب بدليل ورود ذلك في كلام العرب بقول سيبويه: «وحدّثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: مالي إلاّ أبوك أحد، فيجعلون "أحدًا" بدلا كما قالوا: ما مرت بمثله أحد، فجعلوه بدلا»⁽³⁾.

⁽¹⁾ ينظر: أثر يونس بن حبيب في سيبويه، وليد شعبان الفراجي، دار البداية، عمان - الأردن، ط1، 2013، ص57. نقلا

عن: ابن الناظم النحوي، محمد علي حمزة.

⁽²⁾ شرح ابن عقيل، 630/1، وينظر: شرح المفصل، 19/2.

⁽³⁾ الكتاب، 337/2.

والشاهد في المثال هو رفع المستثنى المتقدّم على المستثنى منه وأصل الكلام في المثال هو "مالي أحدٌ إلاّ أبوك"، وأخّر في المثال لغرض التخصيص، فصحّ أن يكون بدلا من المستثنى منه لكنّه (بد من كل).

ونظير ما ذهب إليه يونس بن حبيب هو قول الشاعر حسّان بن ثابت:

لأنّهم يَرْجُونَ منه شَفَاعَةً ❁ إذا لم يكن إلاّ النَّبِيُّونَ شَافِعٌ⁽¹⁾.

والشاهد في البيت هو رفع كلمة "النَّبِيُّونَ" والعامل فيها "لم يكن" التي جاءت تامة، وقاس يونس قولهم: "مالي إلاّ أبوك أحدٌ"، على قولهم "ما مررت بمثلك أحدٍ" في كون المتبوع (أحد) أخّر وصار تابعاً.

أمّا سيبويه يأخذ برأي شيخه يونس ويوجب النَّصْب في المستثنى إذا تقدّم المستثنى منه سواء كان متّصلاً أو منفصلاً لأنّه قبل التقدّم كان فيه وجهان: البدل والنصب، فالبدل هو المختار، والنّصب جائز. فلما تقدّم امتنع البدل الذي هو الوجه الرَّاجِح، لأنّ البدل لا يتقدّم المبدل فيه لأنّه تابع فتعيّن النَّصْب الذي هو الوجه المرجوح للضرورة.

⁽¹⁾ ديوان حسّان بن ثابت الأنصاري، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1407هـ، ص148. وفيه: لأنهم وفي بعض كتب كتب النحو فإنهم.

يقول سيبويه: « وزعم الخليل رحمه الله، أنّهم إنّما حملهم على نصب هذا المستثنى إنّما وجهه عندهم أن يكون بدلا... » يحملوا الكلام على غير وجهه.⁽¹⁾

ويعلّل سيبويه ما ذهب إليه يونس أن حمل الكلام الذي أورده عن العرب على نحو: "فيها قائمٌ رجلٌ"، وهذا فيه قبح لأنّ الحال أو الصفة لا تتقدّم صاحبها أو موصوفها، ويذهب المبرد مذهب سيبويه بقوله: « وإّما امتنع لأنّه ليس قبل زيد ما تبدله منه، فصار الوجه الذي كان يصلح على المجاز لا يجوز هاهنا غيره ». ⁽²⁾ وتعليه رأي يونس يدل على الاعتناء به واعتناقه. وسائر من جاء بعد يونس عالة عليه فيه، وسائر المتأخّرين عالة على سيبويه في ذلك الاعتناء.

⁽¹⁾ الكتاب، 335/2.

⁽²⁾ المقتضب، 397/4.

المبحث الثالث: مسائل خلافية نحوية يونسُ طرف فيها:

نعرض في هذا المبحث مسائل خلافية نحوية يونس طرف فيها.

أ. خلافاته مع الخليل:

لقد بدأت الخلافات النحوية مبكّرة مع نشأة النحو العربي وأخذت في التطوّر والنمو مسايرة لتطور النحو ونموّه، وقد ذكرت كتب اللغة والنحو نماذج متعدّدة ومختلفة لأمثلة من هذه الخلافات في الرعيّل الأول، كالخلافات التي كانت بين عيسى بن عمر والخليل وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم...

إنّ كون الخلافات بدأت في زمان مبكّر يعني أمرين:

- أنّ المسائل والقواعد النحويّة كانت ولا تزال في مهدها وفي بدائياتها الأولى.
- أنّ طبيعة الوساعة التي تتمّع بها لغة العرب ألقت بظلالها وخصيصةاها على الدرس اللغوي منذ البداية.

وقد ضمّت كتب الأمالي والمجالس كما هي الحال في كتاب مجالس العلماء لأبي إسحاق الزجاجي صوراً متعدّدة لتلك المناظرات المبكّرة - إن صحّ التعبير على ذلك - والتي كانت بين النحاة الأقدمين، خلدها لنا كتاباتهم المتخصّصة بأخبار النحويين على هامش الأعمال العلمية والإدراكات البحثية الجادة.

ولقد كانت ليونس بن حبيب مواقف ومناظرات علمية يمكن أن ندرجها في هذا الإطار، وأهمّها هي التي كانت بينه وبين الخليل رحمهم الله جميعاً. وقد احتفظ لنا كتاب سيبويه بنماذج عديدة منها.

غير أن يونس والخليل لم يكونا طرفي نقيض لا يلتقيان؛ لأنّه على الرّغم من الخلافات النحوية بينهما، فقد التقيا في جملة من المسائل النحوية ليست بالقليلة.

ولم تكن هذه الاختلافات بين القطبين مباشرة في شكل مناظرات، وإنّما صوّرها سيبويه وجمعها عندما كان يختلف إلى حلقتيهما، فظهرت في كتابه على هيئة مناقشات علمية ومناقشات فكرية.

وهذا يجعلنا نقول: إنّ هذه الخلافات تدلّ على أنّ نظرهم إلى القواعد النحوية لم تكن نظرة سطحية، وإنّما كانت نظرة تطبعها الدقّة والفهم العميق للمسائل والاستنباط والدليل والحجة. وهذا من دون ريب عمل على تطوّر النحو ونموّه في هذه المرحلة من تاريخ الدرس اللغوي، وفي المقابل أسّس لبروز الخلاف المدرسي الذي ظهر في فترة لاحقة فكانت الخطوة الأولى نحو الخلاف النحوي فيما بعد.

وسأعرض هنا نماذج من هذه الخلافات النحوية بين الخليل بن أحمد الفراهيدي ويونس بن حبيب الضبّي برعاية سيبويه.

المسألة الأولى: في النصب بعد لا النافية الداخلة عليها همزة الاستفهام:

ثبت عند النحويين حرف مركّب من همزة الاستفهام ولا النافية مستعملا على بابه في إنفاذ معنى الاستفهام ومعنى النفي معا، ومستعملا فيه معنى متطور من ذلك وهو معنى العرض الذي هو قريب من معنى التمني. وورد في كلام العرب "ألا" مجرد التنبيه والاستفتاح.

والذي ناقشته عقول كل من يونس وسيبويه وابن يعيش وابن هشام هو "ألا" التي للعرض والمركّبة من الاستفهام والنفي. ولا خلاف بينهم في النصب بـ "لا" التي لنفي الجنس.

قال سيبويه: وسألت الخليل رحمه الله عن قوله:

ألا رجلاً جزاه الله خيراً ❁ يدلّ على مُحصَلَةٍ تَبَيّتُ⁽¹⁾

فزعم أنّه ليس على التمنيّ، ولكنّه بمتزلة قول الرجل: فهلاًّ خيراً من ذلك، كأنّه قال: ألا

تروني رجلاً جزاه الله خيراً. وأمّا يونس فزعم أنّه نوّن مضطراً وزعم أنّ قوله:

لا نسبَ اليومَ ولا حلةً⁽²⁾

على الاضطرار، وأمّا غيره فوجّهه على ما ذكرت لك. والذي قال مذهب⁽³⁾.

(1) البيت لأنس بن العباس بن مرداس، أنظر: شرح شواهد المغني، السيوطي، مكتبة الحياة، بيروت، 01/2.

(2) البيت لعمر بن قعاس، أنظر: خزنة الأدب، البغدادي، 51/3.

(3) الكتاب، سيبويه، 309/2

أي مذهب قويّ جيّد، لأنّه نكّر، وفي هذا دليل على أنّ "زعم" ليست بمعنى الادّعاء الذي فيه الخطأ أو التجاوز، بل هو بمعنى الزعم الذي هو التحمّل، وقد أشرنا إلى هذا المعنى في الفصل الأول. كما يعنى قول سيبويه: "والذي قال مذهب" أنّ يونس الذي أظهر خلاف ما عليه جلة النحاة جاء بمذهب جريء لكنّه نفيس وفيه بداعة".

يقول ابن هشام في ذلك: «ومنه عند الخليل قوله: ألا رجلا... والتقدير عنده ألا تروني رجلا هذه صفته فحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى... وقال يونس "ألا" للتمني ونون اسم-لا- للضرورة، وقول الخليل أولى لأنّه لا ضرورة في إضمار الفعل بخلاف التنوين وإضمار الخليل أولى من إضمار غيره لأنّه لم يرد أن يدعوا لرجل على هذه الصفة وإنّما قصده طلبه.»⁽¹⁾

وإلى قريب من هذا ذهب ابن يعيش عندما رأى ضعف رأي يونس أنّ النصب من قبيل الضرورة. يقول: «والذي دعاه إلى ذلك أنّ ألف الاستفهام إذا دخلت على "لا" فلها معنيان أحدهما الاستفهام والآخر التمني، وإذا كانت استفهاماً فحالتها كحالة قبل أن تلحقها ألف الاستفهام فتقول: "ألا رجل في الدار.. كما كنت تقول لا رجل في الدار..". وإذا كانت تمنيا فلا خلاف في الاسم أنّه مبنيّ مع لا.. وحمله يونس على أنّ تنوينه ضرورة وهو مذهب ضعيف لا ضرورة هنا.»⁽²⁾

⁽¹⁾ مغني اللبيب، ابن هشام الأنصاري، ص 127/1.

⁽²⁾ شرح المفصل، ابن يعيش، 96-95 / 2.

يتضح لنا من خلال هذا التعليل أنّ كلا من ابن هشام وابن يعيش قد ضعفا قياس يونس، وفي المقابل لم يعارضه سيبويه ولم يتدخل في الفصل بين الرأيين واكتفى بوصف تعليل كلّ منهما: (فأما تعليل الخليل النصب على الإضمار، وأما تعليل يونس النصب على الاضطرار قياسا على قول الشاعر⁽¹⁾):

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً ❁ اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ⁽²⁾

ثم أشار سيبويه إلى أنّ هذا الرأي من الآراء التي تفرّد بها يونس قائلا: « والذي قال مذهبٌ. »⁽³⁾. أي مذهب صالح معتبر.

لقد قاس يونس "رجلا" على "خلة"، فكلاهما منونّ على اضطرار، فـ"خلة" مبني على الفتح في محل نصب وبنائوه على الفتح عنده على أنّ لا الثانية عاملة عمل "إنّ" مثل الأولى، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى، وجملة "لا خلة" معطوفة على "لا نسب". لكنّه نونّ على الاضطرار بحسب قوله.

⁽¹⁾ أنس بن العباس السلمي. ينظر: العقد الفريد، ص 13، والشطر الأخير صار مثلا سائرا أخذه الشعراء. قال أبو تمام:

يا عَمْرُو قُلْ لِلْقَمَرِ الطَّالِعِ ❁ اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ.

⁽²⁾ ديوان أبي تمام، 1 / 814.

⁽³⁾ الكتاب، 309/2، وأنظر: شرح المفصل، ابن يعيش، 93/2-94.

أما الزمخشري فيرى أنّ "خلة" منصوبة بفعل مضمر، وليس معطوفاً على لفظ اسم "لا" و"لا" على محله. والتقدير: لا نسب اليوم لا تذكر خلة⁽¹⁾.

ونخلص إلى القول بأنّ الخليل يعتمد في قياسه على إعمال العقل في اصطناع القياس، أمّا يونس فلا يصطنع القياس وإتّما يقيس على السماع، وهذه ركيزة من الركائز التي اعتمد عليها في قياسه. ولا شك أنّ القياس المرشد بالنقل والسماع أهدى من القياس المجرد حتى وإن صحّت قاعدة ابن حني الشهيرة: (ما قيس على كلام العرب فهو منه)⁽²⁾. وذلك أنّ من الكلام ما يحيله القياس المحض ويخرجه عن عمود اللغة من حيث يشعر النحاة أو لا يشعرون.

المسألة الثانية: إلحاق الصفة الألف في الندبة:

الأصل في ألف الندبة المستخدم في النداء المندوب أن تلحق بالمندوب ذاته، فإن جاء موصوفاً فهل يجوز إلحاقها بالصفة على اعتبار الموصوف والصفة كالشيء الواحد أم لا، هذا محلّ خلاف تكلم فيه يونس وله فيه قول فريد اشتهر له.

قال سيبويه: «أمّا يونس فيلحق الصفة الألف فيقول: "وازيد الظريفاه" واجمعتي الشاميتناه" وزعم الخليل رحمه الله أنّ هذا خطأ.»⁽³⁾.

(1) ابن عقيل، شرح ألفية بن مالك، 401/1.

(2) الخصائص، 1 / 114.

(3) الكتاب، 226/2.

ولم ينقل لنا سيبويه هنا تعليل كلّ منهما، غير أنّنا طالعنا في الإنصاف أنّ الكوفيين تبّنوا رأي يونس وتمسّكوا بما روي عن بعض العرب، «أنّه ضاع منه جمجمتان -أي قدحان- فقال: واجمجمتيّ الشّامتيناه، وألقى علامة النّدبة على الصّفة.»⁽¹⁾ واعتراض على يونس في هذه المسألة السيرافي وابن الأنباري، واعتبروا ذلك من قياس يونس، وهو من الشاذ الذي لا يعبأ به ولا يقاس عليه.⁽²⁾

وسيبويه اعتمد رأي الخليل بعدم جواز أن تلحق ألف الندبة صفة المندوب ويستند في هذا على ما أشار إليه 'الخليل' قائلا: «وزعم الخليل رحمه الله أنّه منعه من أن يقول الظريفاه أنّ الظريف ليس بمنادى، ولو جاز ذا لقلت: وازيد أنت الفارس البطلاه، لأنّ هذا غير منادى كما أنّ ذلك غير نداء.»⁽³⁾

فهو يشير هنا إلى أنّ الصفة ليست بمندوب، ولذلك لم يجز إلقاء علامة النذب عليها، لأنّ الندبة للمنادى، أما الخليل؛ فالصفة عنده كالخبر في خروجها عن النداء، فقد اتفقا في خروجهما، وإن اختلفا في المعنى، فلو جاز: وازيد الظرفاه، لجاز "وازيد أنت الفارس البطلاه" إذا كان خيرا. يتبيّن لنا من هذا أنّ يونس بن حبيب خالف الخليل في إلحاق ألف الندبة بصيغة المندوب.

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، 364/1.

(2) ينظر: الإنصاف 364/1، وينظر: أسرار العربية، لابن الأنباري، ص 222.

(3) الكتاب، 225/2.

ويبدو أنّ لرأي يونس وجهةً غمطه عليها أصحاب المناقشة في هذه المسألة، وذلك أنّ الندبة في كنهها تفجّعٌ يُبديه المنادي الملهوف المنخوب النفس الفارغ الفؤاد من التؤدة والتركيز والتأنق؛ فيضع علامة الندبة في نهاية الكلام الذي بدا له أنّه نهاية صالحة، فيحدث عنده إقامة ألفاظ مقام أخرى دون أن يؤثّر ذلك على فصاحة كلامه ولا بيان فكرته ولا إصابة هدفه. ويضاف إلى ذلك أنّ الموصوف والصفة كالشيء الواحد يدلّ على ذلك جواز حذف الموصوف إقامة الصفة مقامه وهو في التزليل كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ جَمِيلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾⁽¹⁾. ولذلك كان قول الخليل نسبةً إلى قول يونس ضعيفا. العقلية داحضة.

المسألة الثالثة: إجراء الظروف مجرى الأسماء المتمكنة:

الظروف أسماء خاصة قليلة الدوران والاشتقاق، لها شبه بالأسماء الجامدة من هذا الباب. والاسم يكون متمحّضا للاسمية كامل الاستحقاق للوازمها، وقد يضعف فيه ذلك بحسب قربه من الفعل طبيعة، أو شبهها وضعيا، أو معنويا، أو عملا، أو تقبّلا للأزمان؛ أو نحو من ذلك. قال سيبويه: وسألته يعني الخليل، عن قوله: من دون، ومن تحت ومن فوق، ومن قبل، ومن بعد، ومن دبر، ومن خلف، فقال: أجروا هذا مجرى الأسماء المتمكنة لأنها تضاف وتستعمل غير ظرف، ومن العرب من يقول: من فوق ومن تحت يشبهها ب "قبل" و "بعد".

(1) سورة فاطر، الآية: 18.

ثم قال: وزعم الخليل أنهنّ نكرات كقول أبي النجم:

يأتي لها من أيمنٍ وأشملٍ⁽¹⁾ ❁

وزعم أنهنّ نكرات إذا لم يضمننّ إلى معرفة، كما يكون أيمنٍ وأشملٍ نكرة.

وسألنا العرب فوجدناهم يوافقونه، ويجعلونه كقولك: من يمينة وشأمة، كما جعلت،

"ضحوة" نكرة، و"بكرة" معرفة.⁽²⁾ وأما يونس فكان يقول: من قدام، ويجعلها معرفة، وزعم أنه

منعه من الصرف أنها مؤنثة⁽³⁾، ثم قال سيبويه: وهذا مذهب إلا أنه ليس بقوله أحد من العرب⁽⁴⁾.

فاعترف بكونه مذهبا صالحا وجيدا وإن غضت عنه العرب طرفا وضربت عن استخدامه

صفحا. بل إننا نجد استخدامات مولدة لم يشهدها عصر يونس وسيبويه وغيرهما اعتدت بحرف

الجر- وهو صنو الظرف في مسائل كثيرة- كما اعتدّ الخليل وتلامذته المذكورون بالظرف

كالأسماء المتمكنة واستدلوا على ذلك بدخول الحرف عليه.

فنحن نسمع البناء التالي:

[سقط فلان من على الطاولة أو من على الشرفة]. ولعله بناء يسير على أنماط الكلام العربي

القديم. بل قد نجد له صدى ما في كتاب الله تعالى، فقد قال الله تعالى: ﴿عَلَيْهِمْ ثِيَابُ

(1) خزانة الأدب، 2 / 345.

(2) الكتاب، 3 / 289.

(3) المصدر نفسه، 3 / 290.

(4) المصدر نفسه، 3 / 291.

سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ⁽¹⁾. قرأ عاصم (عاليهم) بفتح الياء ظرفاً. وقرأ نافع وغيره بسكونها اسماً متمكناً يعرب مبتدأً خبره "الثياب". وفي القراءتين ما يشبه الدليل على بناء اسم من الحرف "على" الموضوع في أصله لمعنى الاستعلاء وهو معنى حرفي لا كلمي.

المسألة الرابعة: المنفي المضاف بلام الإضافة:

المقرّر لدى النحويين أنّ المضاف فاقد التنوين إذا كان مفرداً والنون إذا جاء مثنى أو جمعا. وهذا مطّرد. لكن سيويه استنبط من وحي ما روي عن العرب من مثل (لا أبا لك) أنّ اللام التي للملك كالاسم المضاف إليه الذي في أصل معناه الملك، وما الإضافة في الغالب إلا من مقتضى الملك والاستحقاق؛ مجازياً كان أم حقيقياً. قال سيويه: «اعلم أنّ التنوين يقع من المنفي في هذا الموضع إذا قلت: لا غلام لك، كما يقع من المضاف إلى اسم، وذلك إذا قلت: لا مثل زيد، والدليل على ذلك قول العرب: لا أبا لك، ولا غلامي لك، ولا مسلمي لك، ثم قال: وإنّما ذهبت النون في: لا مسلمي لك على هذا المثال. جعلوه بمنزلة ما لو حذفته بعده اللام كان مضافاً إلى اسم، وكان في معناه إذا ثبتت بعده اللام، وذلك قولك: "لا أباك"⁽²⁾.

ثم قال: ونقول: لا يَدَيْنِ بِهَا لَكَ، وَلَا يَدَيْنِ الْيَوْمَ لَكَ، إثبات النون أحسن وهو الوجه⁽³⁾.

(1) سورة الإنسان، الآية: 21.

(2) الكتاب، 2/ 278.

(3) المصدر نفسه، 2/ 279.

نفهم من هذا أنه إذا أضيف اسم "لا" الإضافة نحو: "لا غلام لك" و"لا أبا لك" جاز فيه

وجهان:

أحدهما: أن يبنى مع "لا" ويحذف تنوينه كحذفه مع "خمسة عشر" وتكون اللام في موضع

الخبر أو الصفة.

وثانيهما: أن يكون مضافا إلى ما بعد اللام مقحمة ويحذف تنوينه كحذفه من المضاف إلى

الاسم. أمّا إذا كان اسم "لا" مثنى أو جمعا، وأضيف إلى اللام الإضافة نحو: "لا يدي لك"،

فيونس بن حبيب يميز الفصل بينهما بما لا يتمّ الكلام به نحو: "لا يدي بها لك" كما أجاز الجرّ في

"كم بها رجل مصاب".⁽¹⁾

مع أنّ "كم" هنا خبرية ولا يجوز الفصل بينها وبين ممّيها.

ولم يرجح "سيبويه" ما ذهب إليه يونس بن حبيب، فقد رأى فيه قبحا حيث يقول: فكما

قبح أن تقول لا مثل بها زيد فتفصل، قبح أن تقول: لا يدي بها لك، ولكن تقول: لا يدين بها

لك، ولا أب يوم الجمعة لك، كأنك قلت: لا يدين بها ولا أب يوم الجمعة، ثم جعلت "لك"

خبرا، فرارا من القبح⁽²⁾. استقبح سيبويه الفصل بين الجار والمجرور بما يتمّ به الكلام وبما لا يتمّ،

ورأى في هذا إثبات النون في حالة الفصل بين "لا" واسمها، ورأى الخليل ذلك أيضا. وهنا اختلاف

بين رأي الخليل ورأي يونس بن حبيب رحمهما الله. ومحلّ سيبويه منه محلّ الموفق.

⁽¹⁾ الكتاب، 2 / 277.

⁽²⁾ المصدر نفسه، 2 / 279.

ب. خلافاته مع جمهور النحويين:

يسعى يونس في مواطن كثيرة من أبحاثه إلى استيفاء ما يمكن من المنقول عن العرب ليستفاد منه في توسيع الجواز والمقبول من الكلام الفصيح، وهو يمثل هذا العمل إنما يعمل على الإسهام في التيسير ووسم العربية بصفات محمودة كالمرونة والانتساع والطواعية واستيعاب أنماط كثيرة من الكلام والتراكيب.

وهذا المنحى له قدم أصيلة في النهج القرآني الكريم، إذ نرى أن في تنوع قراءاته وتعدد أساليب تعبيره دعوة إلى التيسير على العرب والأمة المسلمة في القراءة والتعبّد والفهم والعمل.

وذلك ما ظهر صريحاً في قوله تعالى: ﴿فَافْرَأُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ﴾⁽¹⁾. وقول نبيه

صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَيَّ سَبْعَةَ أَحْرَفٍ فَاقْرَأُوا مِنْهُ مَا تَيَسَّرَ)⁽²⁾.

ومن منهج الرجل أنه كان يسلك - لاستيعاب المنقول والاستفادة منه غاية الاستفادة - إتباع

نهج توسيع القاعدة بتوسيع المنقول، ومن المسائل التي يبدو فيها ذلك السعي إلى التوسيع

والاستيعاب والمرونة:

(1) سورة المزمل، الآية: 18.

(2) صحيح البخاري، 3 / 122.

1/ تعدّي الفعل بالأداة:

يتعدّى الفعل في العربية إلى مفعوله أو مفاعيله مباشرة إذا قويّ عمله وتأثيره - بحسب نظرية العمل - أو بوساطة حرف الجرّ إذا ضعف تأثيره، فيقوّى به ويوتد ليصل إلى المفاعيل المختلفة والأحوال وغيرها من المنصوبات⁽¹⁾. هذا أمر من بدهي التراكيب النحوية.

وقد نبّه يونس بن حبيب على استخدام فعل يرى أنّ الناس تستخدمه بصورة فيها الخطأ، فعزم على التصحيح لهم مع التدليل القويّ من القرآن الكريم إذ نقل عنه ابن السكيت فقال: (وقال يونس: تقول العرب: زوّجته امرأةً، وتزوّجتُ امرأةً. وليس من كلام العرب تزوّجتُ بامرأةٍ، قال: وقول الله جلّ ثناؤه: ﴿كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُم بِحُورٍ عِينٍ﴾⁽²⁾ أي قرناهم.

وقال: ﴿أَحْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ﴾⁽³⁾ أي وقرنائهم. وقال الفراء: هي لغة في أزد شنوءة⁽⁴⁾.

وقدّم مثل هذا الطرح بعض المفسّرين ناقلين رأي يونس بإعجاب وناقلين تعليقات العلماء على ذلك الرأي اللطيف، قال ابن الجوزي: (﴿وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾ قال المفسّرون: المعنى قرناهم بهنّ وليس من عقد التزويج، قال أبو عبيدة المعنى جعلنا ذكور أهل الجنّة أزواجا بحور عين

(1) ينظر: أسرار العربية، ص 94.

(2) سورة الدخان، الآية: 51.

(3) سورة الصافات، الآية: 22.

(4) إصلاح المنطق، لابن السكيت، تحقيق: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون دار المعارف، القاهرة، ط4، 1949، ص 331 - 332.

من النساء تقول للرجل: زوّج هذه النعل الفرد بالنعل الفرد أي اجعلهما زوجا. والمعنى: جعلناهم اثنين اثنين. وقال يونس: العرب لا تقول تزوّج بها، إنّما يقولون تزوّجها، ومعنى وزوّجناهم بحور عين قرناهم. وقال ابن قتيبة: يقال: زوّجته امرأة وزوّجته بامرأة، وقال أبو علي الفارسي: والتّزويل على ما قال يونس، وهو قوله تعالى: ﴿زَوَّجْنَاكَهَا﴾⁽¹⁾، وما قال زوجناك بها⁽²⁾.

ومع أنّ ابن قتيبة ممن دأبوا على التدقيق وتتبع النصوص القرآنية لتصحيح أخطاء النحويين⁽³⁾ إلاّ أنّه في هذه المسألة حاد وتنكّب الدقّة وتكلّف أبو علي الفارسي التصحيح له وجعل كلام يونس هو الصواب لأنّ التّزويل يؤيّده. وإنّما قال ابن قتيبة ما قاله - في رأيي - لأنّه رأى التّزويل نزل بتعدّي "زوّج" بنفسه وبحرف الجرّ الباء، وهذا الأخير هو الذي أوله يونس بأنّه أراد معنى "قرن" ولم يرد "تزوّج" المعنى الاصطلاحي المعروف.

2/ تلاقي الفروع مع اختلاف الأصول: "التسخير والسخرية":

حدثنا ابن جني في غير ما موضع من كتابه الخصائص عمّا سمّاه: اتّفاق المصاير على اختلاف المصادر⁽⁴⁾. وعنى به أنّ الأفعال والأصول تكون مختلفة الألفاظ ثم تتقلّب في اشتقاقات كثيرة

(1) سورة الأحزاب، الآية: 37.

(2) زاد المسير، جمال الدين عبد الرحمان بن محمد الجوزي، تح: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1422هـ، 4 / 94.

(3) ينظر: تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، دراسة: د. عمر سعيد عبد العزيز، ط1، القاهرة، 1989م، ص 176، 188.

(4) الخصائص، 2 / 103.

فتتلاقى تلك الأفعال المختلفة الألفاظ في لفظ أو أكثر من اشتقاقاتها. عالج هذه المسألة باستفاضة في باب عقده وخصّصه لها.

ورأينا مثل هذا في معالجة المفسرين وأهل اللغة للفظة وردت في قوله تعالى:

﴿بَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا حَتَّىٰ أَنْسَوْكُمُ ذِكْرِي﴾⁽¹⁾. ولخص السمين أقوال المفسرين

والنحويين فيها تلخيصاً مفيداً قال: (قوله: { سُخْرِيًّا } : مفعولٌ ثانٍ لِلاتِّخَاذِ. وقرأ الأخوان [أي

حمزة الزيات والكسائي] ونافعٌ هنا وفي "ص" بكسرِ السين. والباقون بضمّها في المؤمنين. واختلف

الناس في معناهما. فقيل: هما بمعنى واحدٍ، وهو قولُ الخليلِ وسيبويه والكسائي وأبي زيد. وقال

يونس: « إن أُريدَ الخِدْمَةُ والسُّخْرَةُ فالضمُّ لا غيرُ. وإن أُريدَ الهُزُّءُ فالضمُّ والكسر. ورجَّح أبو علي

وتبعه مكي قراءةَ الكسرِ قالا: لأنَّ ما بعدها أليقُ لها؛ لقوله بعدها: ﴿وَكَنتُمْ مِّنْهُمْ

تَضَحَّكُونَ﴾⁽²⁾.

ثم تدخل ليعلق ويردّ الحقّ إلى نصابه ويفنّد ترجيح أبي علي الفارسي ومكي القيسي؛ متأثراً

بأقوال الخليل ويونس؛ فقال: « قلت: ولا حجة فيه لأنهم جمعوا بين الأمرين: سَخَّرُوهُمْ في

العمل، وسَخَّرُوا منهم استهزاءً. والسُّخْرَةُ بالتاء: الاستخدام، و"سُخْرِيًّا" بالضمّ منها، والسُّخْرُ

بدونها: الهزء، والمكسورُ منه. قال الأعشى:

(1) سورة المؤمنون، الآية: 111.

(2) سورة المؤمنون، الآية: 111.

إِنِّي أَتَانِي حَدِيثٌ لَا أُسْرُّ بِهِ ❁ مِنْ عَلَوٍ لَا كَذِبٌ فِيهِ وَلَا سُخْرٌ

ولم يختلف السبعة في ضم ما في الزخرف؛ لأن المراد الاستخدام وهو يُقَوِّي قول مَنْ فَرَّقَ بينهما. إلا أن ابن محيصن وابن مسلم وأصحاب عبد الله كسروه أيضاً، وهي مَقَوِّية لقول مَنْ جعلهما بمعنى «⁽¹⁾». والذي فرَّق بينهما هو يونس، فكان مذهبه لطيفاً دقيقاً مؤسساً. ولذلك أتبعه أتبعه السمين وعدّه أقوى الأقوال.

ونقل ابن عادل عنه أيضاً نقلاً حرفياً متبنيّاً ذلك الرأي اليونسي الأصل هو أيضاً فقال: (وقال يونس: إن أريد الخدمة والسخرة فالضم لا غير، وإن أريد الهزء فالضم والكسر ورجح أبو عليّ وتبعه مكي قراءة الكسر، قالوا: لأن ما بعدها أليق لها لقوله: ﴿وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضْحَكُونَ﴾. ولا حجة فيه، لأنهم جمعوا بين الأمرين سَخَرُوهُمْ في العمل، وسَخَرُوا منهم استهزاءً. والسُّخْرَةَ بالتاء: الاستخدام، وسُخْرِيّاً بالضم منها، والسُّخْرَ بدونها: الهزء والمكسور منه، قال الأعشى:

إِنِّي أَتَانِي حَدِيثٌ لَا أُسْرُّ بِهِ ❁ مِنْ عَلَوٍ لَا كَذِبٌ فِيهِ وَلَا سَخْرٌ⁽²⁾

(1) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، 1 / 3596. وقراءة نافع خلاف ما قال السمين بالضم في المؤمنون وغيرها كما هو مثبت في المتن من الآية: منقولة عن المصحف مباشرة.

(2) اللباب في علوم الكتاب، 14 / 265

وعليه نسجل أن لِيونس رأياً دقيقاً يدلّ على مكنة عند الرجل على الاستنباط والاستدلال مع النجابة والدقة والتثبت.

3/ تقدّم الاستفهام على الشرط:

اختلفوا إذا وقع الشرط بعد استفهام أيكون الجواب للأول أم للآخر؟

فإذا سبق الشرط باستفهام جملته اسمية فإنّ الاسم الموالي لأداة الاستفهام يكون مرفوعاً، سواء اقترن فعل الشرط بضمير المفعول أم لم يقترن. كقولك: أعبدُ الله إن تره تضربُه، وتقول: أعبدُ الله إن ترَ تضربُ، وإذا لم تجزم الآخر نصبت وذلك قولك: أزيداً إن رأيت تضربُ، وأحسنه أن تدخل في رأيت الهاء لأنه غير مستعمل⁽¹⁾.

وإذا تقدّم الاستفهام على الشرط في جمل فعلية، فالعمل للشرط عند سبويه لأنّ فعل الشرط وجوابه كالجمله الواحدة، فقد نقل ابن مالك عن سبويه أنّه يجعل الاعتماد على الشرط كأنّ الاستفهام لم يكن، أما يونس فيجعل الاعتماد على الاستفهام ناوياً تقدّم الفعل الثاني. وذلك ما عبّر عنه ابن مالك في قوله في الكافية:

ويؤنسُ التّقديمَ ينوي فرَفَعُ ❁ وعِنْدَ سَبِيوِيهِ ذَلِكَ امْتَنَعُ⁽²⁾

(1) ينظر: الكتاب، 133/1.

(2) شرح الكافية لابن مالك، دراسة وتحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مكة المكرمة ط1، 45/1.

وأرى أن في رأي يونس ههنا تكلفاً؛ لأن فيه تأويلاً عنه مندوحة، ومذهب سيبويه أقرب إلى البساطة في هذه المسألة، لكن يبقى الأمر محيراً فعلاً، فالشَّرط والاستفهام كلاهما محوج إلى جواب وهما في درجة واحدة من التأثير في شعور المتلقي من حيث المعنى والاندھاش.

وكذلك هو تأثيرهما في العمل النحويّ فيه قوّة. وأمّا النحّاس فيرى أن لمذهب يونس سهولة ليست في مذاهب الآخرين. قال: (وسألت الخليل رحمه الله عن قول الأعشى⁽¹⁾):

إِنْ تَرَكُبُوا فَرَكُوبُ الْخَيْلِ عَادَتُنَا ❀ أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعَشَرٌ نُزُلُ

فقال: الكلام ههنا على قولك يكون كذا أو يكون كذا ما كان موضعها لو قال فيه أتركبون لم ينتقض المعنى صار بمنزلة ولا سابق شيئاً وأما يونس فقال أرفعه على الابتداء كأنه قال أو أنتم نازلون وعلى هذا الوجه فسّر الرفع في الآية كأنه قال أو هو يرسل رسولا كما قال طرفة⁽²⁾: أَوْ أَنَا مُفْتَدِي⁽³⁾

ثم علق فقال: (وقول يونس أسهل)⁽⁴⁾.

يلاحظ على رأي يونس في هذه المسألة عدولاً عن مذهب في كثير من المسائل التي رأينا بحيث اختلفت طرائق إصدار الأحكام من الانسجام مع طبيعة اللغة في عدم سلوك مسلك التأويل

(1) خزانة الأدب، 8 / 553

(2) نسبه سيبويه، 3 / 49، والقرشي في جمهرة أشعار العرب، 1 / 47 لطفة والبيت بتمامه:

ولكنّ مولايَ امرؤٌ هوَ خانقي ❀ على الشكرِ والتّسألِ أو أَنَا مُفْتَدِي

(3) إعراب القرآن، النحاس، 4 / 93 - 94.

(4) نفسه، 4/94.

والتقدير إلا لضرورة داعية إلى اقتحامه مع وجود غيره، ولكن هذا العدول لا ينفي اتساق منهج الرجل وانسجامه وكونه مساوقا لما تبتغيه اللغة والمرويات الفصيحة مادام هذا حصل في مسألة واحدة أو نحوها.

إن المتتبع للأحكام التي صدرت عن يونس في مسائل اختلف فيها مع غيره من النحاة ليجد - مندهشا - أن من جاءوا بعده، كان منهم في كثير من المسائل - بحسب ما نقرأ - النفاق عليها واعتداد بها وطرح آراء أخرى ناكفته، وفي هذا دليل على قوتها وانسجامها مع الحق والصواب وما تتطلبه العربية من السلاسة والطواعية وعدم التكلّف والتأويل.

الفصل الثالث:

جهوده المصرفية

- المبحث الأول: مسائل الانفراد والاجتهاد.
- المبحث الثاني: مسائل الاشتراك والمتابعة.
- المبحث الثالث: مسائل خلافية صرفية يونس طرف فيها:
 - أ. خلافاته مع الخليل
 - ب. خلافاته مع جمهور النحويين.

المبحث الأول: مسائل الانفراد والاجتهاد:

1 / مسألة الأسماء غير المتمكنة:

ترجم سيبويه لباب من أبواب الأسماء المنصرفه وغير المنصرفه بعنوان " باب أفعل إذا كان اسما وما أشبه الأفعال من الأسماء التي في أوائلها الزوائد"... والمقصود بـ "أفعل" في تلك الترجمة "أفعل أنا" أي همزة المضارعة التي هي للمتكلم المفرد ومن في معناه، ويقاس عليه سائر حروف المضارعة نفعل وتفعل ويفعل إذا جعلت أسماء. أي: إذا صغيت الأسماء على وزنها نحو أوفى ويزيد ويشرب ونهشل وتغلب.

قال سيبويه: «وأما ما جاء نحو نهشل و تولب؛ فهو عندنا من نفس الحرف مصروف حتى يجيء أمر بيّنه. وكذلك فعلت به العرب. لأنّ حال التاء والتّون في الزيادة ليست كحال الألف والياء؛ لأنّهما لم تكثرا في الكلام زائدين ككثرتهما. فإن لم تقل ذلك؛ دخل عليك أن لا تصرف نهشلا ونهسرا. وهو قول العرب، والخليل، ويونس»⁽¹⁾.

يؤكد لنا كلام سيبويه أمرا ذا أهميّة في بابہ هو تمكّن الأسماء من الاسمية أو ضعف اللمحة الاسمية فيها بسبب قربها من الأفعال لعلّة من العلل اللغوية الحقيقية أو الافتراضية.

جاء في أسرار العربية: «فإن قيل: فلم وجب أن تكون هذه العلل تمنع الصرف؟ قيل: لأنّها لما كانت فروعاً... والفعل فرع على الاسم؛ وهو أثقل من الاسم لكونه فرعاً؛ فقد أشبهت الفعل،

(1) الكتاب، 197/3.

فإذا اجتمع في الاسم علتان من هذه العلل وجب أن يمتنع من الصرف لشبهه بالفعل. فإن قيل فلم يمتنع الصرف بعلّة واحدة قيل لأن الأصل في الاسم الصرف ولا يمتنع من الصرف بعلّة واحدة لأنها لا تقوى على نقله عن أصله إلا أن تكون العلة تقوم مقام علتين»⁽¹⁾.

ويسطرّ كلامه - رحمه الله - قضيةً مهمّةً إذا تعلّق الأمر بالدراسات الحديثة التي تجنح نحو الواقعية اللغوية وتغيب عمقا في السيميائية من نافذة تناسي قصد المنشئ للنص؛ والتعامل مع نصه على أنه مشاعة عامة فقد صاحبه التصرف فيه.

وإذا تعلّق الأمر بالنص القرآني مثلا بطل جزء " فقد صاحبه التصرف فيه " لكن سائر الفكرة يمكن إسقاطها على بعض النصوص القرآنية من باب أنها نصوص ذات انفتاح ومرونة. فقد قال الله تعالى: ﴿بَهْلٌ مِّنْ مُّذَكِّرٍ﴾⁽²⁾.

وحديث سيبويه التي طبعه في الختام بطابع موافقة العرب والخليل ويونس بن حبيب هو كلام عن شبه الأسماء أسماء الأعلام بالأفعال وأثر ذلك على طبيعته التداولية في اللغة، بل يمكن القول إنه تحدّث عن نقل الأسماء التي يسمّى بها الأعلام من حيز (دائرة) الأفعال إلى حيز الأسماء ومدى اندماجه بعد ذلك في زمرة تلك الأسماء.

(1) أسرار العربية، ص 273.

(2) سورة القمر، الآية: 17. وهي آية متكررة.

وتأثير الشبه في العلاقات النحوية، وكونه علّة معتبرة عند أهل القياس والعقل؛ يؤكدهما أبواب أخرى في النحو ذات واصله بالصرف والمنع، ومن ذلك ما ظهر في قول أحد الباحثين عن لفظ (أشياء) أنّها لما كانت (جمعا لـ "شيء" منعت من الصرف لشبه ألفها بألف التأنيث، ولهم- أي النحويين- أشباه هذه المسائل)⁽¹⁾. أي إنّ وزنها "أفعال" وهو وزن جمع وتشبه وزن "فعلاء" وهو وزن المؤنث. فألفها للجمع لا للتأنيث؛ لكنّها تشبهه فمُنعتْ منعه، وهذا معقول.

ومنه أيضا ما نقله الزبيدي عن ابن فارس في لفظ "ثماني" من قوله: « وفي المحكم: وقد جاء في الشّعْر غير مَصْرُوفٍ؛ قال:

يَحْدُو ثَمَانِي مَوْلَعًا بِلِقَاحِهَا ❁ حَتَّى هَمَمَنْ بَزِيغِهِ الْإِرْتَاجَ

لَمْ يَصْرَفْهَا لَشَبَّهَهَا بِجَوَارِي لَفْظًا لَا مَعْنَى»⁽²⁾.

وأما سيبويه فجعل للأصل أثرا يجب نظره في الصرف والمنع لاسيما ما كان عليه الاسم قبل نقله إلى تسمية المذكور به إذ قال في موضع آخر: «وأما كراع فإنّ الوجه ترك الصرف ومن العرب من يصرفه يشبهه بذراع لأنّه من أسماء المذكور وذلك أحبث الوجهين، وإن سميت رجلاً ثماني لم

(1) من تاريخ النحو العربي، سعيد الأفغاني، مكتبة الفلاح، د.ط، د.ت، ص77.

(2) مختار الصحاح، أبو بكر الرازي، تح: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط5، ص50، ولسان العرب، مادة (ث م ن)، 13 / 80. والبيت لأوس بن حجر، ينظر: خزانة الأدب، 1 / 165.

تصرفه لأنّ ثماني اسم لمؤنث كما أنّك لا تصرف رجلاً اسمه ثلاث لأنّ ثلاثاً كعناق⁽¹⁾، أي إنّ عناق مصدر لا حظّ له في التأنيث قطّ.

ونطالع قول سيبويه: «لأنّ حال التّاء والنون في الزيادة ليست كحال الألف والياء»، ما يعني أنّه استغرق حروف المضارعة ثم فرق بينها بفارق الكثرة والذويوع، بيد أنّه في النهاية جعلها كلّها مدعاة تشبيه وعلاقة بين الأسماء التي ظهرت فيها وبين الأفعال التي توازيها وزنا وصورة، وبنى على ذلك حكماً نحويّاً زعم بعد ذلك أصالته في لغة العرب.

وفي القرآن الكريم نطالع قوله تعالى على لسان إخوة يوسف مخاطبين أباهم: ﴿... فَأَرْسِلْ

مَعَنَا أَخَانًا نَكْتَلُ وَإِنَّا لَهُ لَحَابِطُونَ﴾⁽²⁾. إنّ "المصدق" النحوي واللغوي للفظة "نكتل"

جلّي واضح لا مرأى فيه، وهو مضارع مجزوم جواباً للطلب "أرسل" وماضيه وهو "كال" ظهر في

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾⁽³⁾.

لكن، وبلغة السيميائيين المعاصرين، وبقطع النظر عن ما قاله المفسّرون والتاريخ؛ يمكن اعتبار

نكتل اسماً لعلم هو أحد إخوة يوسف، فيكون في الكلام شبه ممّا قاله سيبويه واتّصلاً بلغة العرب.

(1) الكتاب، 3 / 236.

(2) سورة يوسف، الآية: 63.

(3) سورة المطفّفين، الآية: 3.

وهو شبيه بما قيل في قراءة عاصم قوله تعالى: ﴿... قَالَ يَبُشْرَىٰ هَذَا غُلَمٌ...﴾⁽¹⁾. على

أنَّ "بشراي" أو "بُشْرَى" هو اسم أحد السيارة الذين التقطوا يوسف عليه السّلام من الجب. وإن كان هذا الرأي الغريب هنا لا يعارضه التاريخ كما يعارض الرأي في جعل "نَكْتَل" اسماً لأحد الإخوة. لأنَّ اسم أخيهم الذي طلبوا إرفاقه معهم معروف هو "بنيامين"⁽²⁾. ويحدّثنا بعض الرواة والإخباريين أخباراً غير قويّة في أنّ اسم أحد من السيارة بشرى أو بشراي⁽³⁾.

وحيثُذ يكون رأي يونس في المسألة التي ساقها سيويوه رأياً مفيداً لقياس الأبعاد السيميائية للغة العرب القديمة وآراء علمائها المعاصرين للغة التتزيل.

وتأكيداً لعلاقة المشابهة التي يُبنى عليها صرف تلك الأسماء أو منعها عمق كلام سيويوه تلك المشابهة يجعل ما كان من تلك الأسماء بعدُ شبيهاً بفعل الأمر - المبنيّ بطبعه - فإن يمنع من الصرف كذلك. وذلك بادٍ في قوله: (وإذا سميت رجلاً بـ "أئمد" لم تصرفه لأنّه يشبه اضرب. وإذا سميت رجلاً بإصبع لم تصرفه لأنّه يشبه اصنع. وإذا سميته بـ "أبلم" لم تصرفه لأنّه يشبه اقتل. ولا تحتاج

(1) سورة يوسف، الآية: 19.

(2) ينظر: التحرير والتنوير، 34/13، 38، 40.

(3) ينظر: البحر المحيط، 291/5.

في هذا الى ما احتجت إليه في تُرُثب و أشباهها لأنها ألف⁽¹⁾. ونسب هذا الرأي إلى كل من
(الخليل ويونس)⁽²⁾.

والملاحظ هنا اعتماد سيبويه كلام يونس على منهجية فريدة بحيث يقدم كلامه في البدء
كأنما يعزوه إلى نفسه لكذبه سرعان ما يختمه بطابع يونس وينسبه إليه.

2/ مسألة في " ما لا ينصرف في المذكر مما ليس في آخره حرف التانيث "

هذا عنوان باب أورده سيبويه متحدًا عن الصّرف والمنع في حالات معينة استثنى منها

المنوع بسبب ألف التانيث، ونسب الرأي فيه إلى ثلاثة:

- العرب
- والخليل
- ويونس.

قال: «و لو سميت رجلاً قَدَمًا أو حشًا صرفته فإن حقرته قلت قديم فهو مصروف. وذلك

لاستخفافهم هذا التحقير كما استخفوا الثلاثة؛ لأنّ هذا لا يكون إلاّ تحقير أقلّ العدد وليس محقّر

(1) الكتاب، 3/ 195 - 196.

(2) المصدر نفسه، 3/ 196.

أقل حروفاً منه فصار كغير المحقّر الذي هو أقلّ ما كان غير محقّر حروفاً. وهذا قول العرب والخليل ويونس⁽¹⁾.

إنّ ضمّ "العرب" إلى رجلين من النحاة في عزو الرأي النحوي؛ له دلالة واضحة في إرادة القول: إنّ رأيَ ذينك الرجلين مؤسّس على ما ألفتّه العرب في معظمها من الكلام. ويعنى أنّ الرأي المقيس المستنبط بالعقل له سند من المروي السليم في الألسنة.

وموضوع النّص المسوق ههنا صرف ما أصله التأنيث بغير الألف، وما كان كذلك أخفّ عدد حروف مما فيه الألف علامة للتأنيث. فإنّ اللفظ الذي ضربه سيبويه مثلاً لهذا النوع من الصرف وهو "قدم" فيه في أصل استعماله معنى التأنيث لكن دون ألف. فالقدم مؤنثة، لكنّه لما نقلها إلى اسم رجل انطمس معنى التأنيث فيه فصرف.

ثم نقلنا إلى مسألة أخرى قريبة منها وهي تصغير ذلك الاسم، والمعروف أنّ التصغير يعيد الألفاظ إلى أصولها فيعيد المحذوف ويجذف الزوائد ويجدّد الجنس (التذكير والتأنيث)⁽²⁾.

ومع أنّك تصعّر "قدم" على "قديم" فإنّك لا تعيد إليه هاء التأنيث لأنّك سميت به الرجل فصرفت الاسم وتصغيره كلاهما. فلا تقول قديمة كما تصعّر "نار" على "نوية".

(1) الكتاب، 3/ 196.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل، 4/ 140، 147.

وذكر سيبويه نقلاً عن يونس هنا عدّة جديدة هي التشبيه في الاستخفاف إذ قال: « وذلك لاستخفافهم هذا التحقير كما استخفوا الثلاثة». فجعل عدّة صرف التصغير الاستخفاف قياساً على خفة المصعّر قبل تصغيره، ولم يجعل العدّة انطماس معنى التأنيث فيه. وهو أمر جدير بالملاحظة، وربما ليماً عليه قائله ولذلك رأينا سيبويه يسارع إلى عزوه إلى قامتين شامختين من قامات الرأي والقياس، ويقدم بين يدي ذلك العزو نقلاً ثابتاً عن العرب اعتمده الثلاثة: "الخليل، ويونس وسيبويه" لتصويب ذلك القياس.

3/ مسألة في انعكاس العدّة في الصرف وعدمه: (ما لا ينصرف في المعرفة)

يوعز إلينا سيبويه مسألة من الغرابة والانقلاب بمكان وهي أنّ الأعلام التي تمنع من الصرف إذا تنوسي ما زيد فيها من الحروف وظهر ذلك التناسي في التصغير أو الجمع كان ذلك داعياً إلى صرفها.

قال سيبويه: (فإذا حقرت "سرحان" اسم رجل فقلت: "سريحين" صرفته؛ لأنّ آخره الآن لا يشبه آخر "غضبان"؛ لأنّك تقول في تصغير "غضبان" "غضيبان"،... وهذا قول "أبي عمرو والخليل ويونس"⁽¹⁾. أي إنّ غضبان التي زيد فيها الألف والنون فلم تنقلب ألفها ياء عند التصغير لا تشبه سرحان وهو اسم لأنّه تنقلب ألفه ياء لدى التصغير، فلذلك الفرق ظهر فرق في الصرف والمنع من الصرف.

(1) الكتاب، 3/ 217.

وتجلى أهمية هذا النص إذا عرفنا أن العرب استعملت التصغير في الأسماء لأغراض شتى، وأن كثيرا من أسماء الصحابة - رضوان الله عليهم - وردت مصغرة. وأن ضبط أسمائهم بالدقة المطلوبة أمر يؤمن الصواب في كثير من مسائل العلم والأحكام الشرعية. ويرفد علماء الحديث والرجال والفقهاء وغيرها بمعلومات شديدة الدقة ومسددة الوجهة العلمية لا يرفدهم بها سوى اللغويون والنحاة اعتمادا على ما قرره علماء النحو القدماء.

وهنا فرّق سيبويه بين نوعين من الأسماء المحقّرة من خلال الوزن؛ فقررّ الصرف في بعضها لبقاء علته، وقررّ المنع في الآخر لدهابها.

وذلك الفرق بين تسمية الرجل "سرحان" وهو اسم من أسماء الذئب. وبين النقل إلى الأسماء من صيغ الصفات ذات المعاني في اللغة والاشتقاق. كما في "غضبان". ومثله "نعيمان" تصغير "نعمان"، وهو اسم منقول عن الوصف بالنعمة. وقد سمي به رجل فكاه عاش مع النبي صلى الله عليه وسلم⁽¹⁾.

ولذلك الفرق بعد ما بين تصغير الاسم المنقول من اسم؛ وتصغير اسم على زنته؛ غير أنه منقول عن وصف.

(1) أسد الغابة، ابن الأثير، تح: علي محمد عوض، و عادل أحمد، دار الكتب العلمية، ط1، 1994م، 331/5.

4/ ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا:

إذا تمّ نقل الأسماء عن فعل انتقلت معه ثابتةً فيه بعض معانيه أو طباعه، مع قطع النظر عن مدى ذلك البقاء والثبات ومع قطع النظر أيضا عن كمية الباقي من آثار ذلك الفعل في ذلك الاسم.

ومن الآثار أو لنقل: من التطبيقات النحوية التي يستدل بها على مثل ذلك الصّرف ومنع الصّرف. ولذلك عدّ النحويون المنع من الصّرف ملامحا من ملامح تمنع الأسماء من الذوبان في الحالة الجديدة التي آل إليها، وثبت لدى النحويين أنّ المراد بعلة وزن الفعل مجيء العلم على وزن مختص بالفعل أو يكون أولى بالفعل من الاسم واشتروا لتأثير هذه العلة بمنع الصرف شروطا منها:

1) أن يكون الوزن الذي جاء عليه العلم من أوزان الفعل خاصة.

2) أن يكون ذلك الوزن لازما للعلم لا يتغير⁽¹⁾.

(1) الأعلام المنوعة من الصرف في القرآن الكريم، عبد العظيم خليل الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2004، ص27.

وفي الزعم الذي نسبه سيويه إلى يونس ما يؤكد صحة تلك الشروط، قال: «زعم يونس أنك إذا سميت رجلاً بـ "ضارب" من قولك (ضاربٌ وأنت تأمر)؛ فهو مصروف»⁽¹⁾. فإن وزن فعل الأمر فيه بناء على السكون ظهر في اسم العلم المنقول عنه.

ولا يعني هذا أن النقل لا يتم إلا من فعل الأمر بل يصح من أي وزن اختص به الفعل. ولذلك عزز سيويه بما نسبه إلى الخليل وأبي عمرو إذ قال: «وكذلك إن سميت ضارباً وكذلك ضرب وهو قول أبي عمرو والخليل». ويصح أن يكون كلامه من أوله إلى آخره منسوباً إلى الثلاثة العلماء الذين ذكروهم سيويه.

وترجح لدى بعض الباحثين كون يثرب وأمثالها أعلام عربية وأن علة منعها مع العلمية إما التأنيت حقيقة أو حكماً⁽²⁾، وذلك بين لأن يفعل بكسر العين لا ورود له ولا وجود في أوزان الفعل المضارع.

وأما يغوث ويعوق فممنوع للعلمية ووزن الفعل بلا شك.

على أن الأبحاث النحوية على عهد سيويه ويونس وسواهما - على ثمولها وعمقها - إلا أنها لم تخبرنا ما يفيد أن بعضاً من الأعلام القرآنية كمثل يوسف ويونس ونحوهما - وهي أعلام منعت

(1) الكتاب، 206/3.

(2) الأعلام المنوعة من الصرف في القرآن الكريم، ص 177.

من الصرف - لم يخبرونا عدّة منعها وهل يجوز فيها الصرف قياسا على قول سيبويه ويونس: « إنك إذا سميت رجلا بـ "ضارب" من قولك (ضارب وأنت تامر)؛ فهو مصروف».

وعند القياس على ذلك النص يمكن القول: إن يونس ويوسف أشبهها يؤنس ويؤسف وهما فعلاّن فلك صرفهما. ويكون ذلك كشبه موسى العلم الدال على النبي المعروف عليه السلام، كما شبهه بـ "الموسى" اسما للسكّين وهو اسم محض.

والأعجب أنّنا لم نجد ليونس بن حبيب ولا لسيبويه ذكرا للعلم "يونس" مع أنّ ابن حبيب مسمّى به؟ ولا يُعدم ذكرٌ لهذا البحث في أعمال يونس بن حبيب وآرائه لكّته لم يظهر في كتابات القوم سيما كتاب سيبويه.

5/ ما حذف الياءِ والواوِ فيه القياسُ:

هذه ترجمة باب من أقصر أبواب كتاب سيبويه إذ ما تجاوز الصفحة منه. ومما يلحظ فيه أنّ سيبويه لم يمهد له بمعلومات ولا تقديم بعد ذكره ترجمة الباب بل اقتحم مباشرة بالمثل عليه وكيف يأتي في الكلام، كأنّما عدّ الترجمة هي عين التفسير والتقديم الواجب طرحه بين يدي كل باب.

ومن أهم ما تحدّث عنه فيه وأشرك فيه يونس التغيير وترك التغيير في باب النسب.

وأهمية هذه الجزئية -عندنا هنا- تبدو من التعرّف إلى النسبة إلى قریش بالتحديد كيف يكون وجه الفصاحة فيها. لاسيما أنّها اللفظة التي ذكرت في القرآن وتحدّث عنها القرآن في معرض ينصبّ في خانة النّسب وذكر من قبائل العرب.

ومهم جدا الإلماح بل الإلماع إلى أنّ القرآن الكريم لم يحفل بباب النّسب ولم تظهر فيه ألفاظه، وقد تكون لذلك علّة متعلّقة بالمنهج الرباني في تربية النّاس بما يصحّ تعاملهم به وصرف اهتمامهم له.

فلم نر فيه سوى النسبة إلى اليهود والنصارى، مع أنّها ليست نسبة صريحة بل جاءت في سياق ذكر المفرد "الواحد" من جماعة اليهود وجماعة النصارى. كالذي يعرفه النحويون بقولهم: ما يفرق بينه وبين مفرده بالهاء، "كبقر وبقرة"، فهذا يفرق بينه وبين مفرده بياء تشبه بياء النسب. يهود يهودي ونصارى نصراني. أو النسبة إلى معان قائمة ليست بذوات ولا أشخاص كبر شأنها أو صغر، وذلك كالنسبة إلى الجاهلية أو الرهبانية.

ووردت نسبة شبه صريحة إلى عرق العرب قبيّ مثل قوله: ﴿فَرءَ اناَ عَرَبِيًّا﴾⁽¹⁾ و﴿بِلِسَانِ

عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾⁽²⁾.

(1) سورة الزمر، الآية: 27- يوسف: 2- الزخرف: 2- الشورى: 5- طه: 110 - فصلت: 2.

(2) سورة الشعراء، الآية: 195.

وقد ظهر في ترجمة هذا الباب لفظُ القياس؛ وظهر فيه اسم يونس؛ وهو الذي مدَّ القياس كما عرّفه من ترجم له، ولفظ القياس الوارد هنا على بابه، والقصد منه الاطراد، ولكن إيراده في سياق كهذا يراد منه التمهيد لبيان مقابله ومعاكسه، أي: إنَّ ما يكون القياس فيه هو حذف الياء أو الواو له حالة مقابلة هي التي ينشئ سيبويه ويونس حولها كلاما ذا بال. وهي ما الحذفُ فيه هو القياس أو ما ليس القياس فيه "ترك التغيير" وهي عبارة الكتاب.

لكن رأي يونس هنا أنَّ الخروج عن ذلك القياس "قليل خبيث".

وهي عبارة قلَّ دَوْرَانَهَا فِي كَلَامِ الرَّجُلِ فِي الْأَقْلِّ مَا رَوَاهُ عَنْهُ سِيبَوِيه، وَقَلَّ دَوْرُهَا فِي نَقُودَاتٍ وَتَعْلِيقاتٍ سِيبَوِيه نَفْسَهُ.

فقد ورد هذان اللفظان "قليل خبيث" مجتمعين ولا اجتماعهما دلالة خاصة، اجتماعا في كلام يونس في كتاب سيبويه في باب "ما ينتصب من المصادر لأنَّه حال صار فيه المذكور" وذلك قوله: «وزعم يونس أنَّ قوماً من العرب يقولون أما العبيد فذو عبيدٍ وأما العبد فذو عبدٍ؛ يُجرونه مُجرى المصدر سَوَاءً، وهو قليل خبيث»⁽¹⁾.

(1) الكتاب، 1/ 389.

وورد عن سيبويه نفسه في باب "ما لا يكون الاسم فيه إلا نكرة": وذلك قوله: «ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالا كما تكون النكرة فتلتبس بالنكرة. ولو جاز ذلك لقلت: هذا أخوك عبد الله إذا كان عبد الله اسمه الذي يعرف به. وهذا كلام خبيث يوضع في غير موضعه»⁽¹⁾.

وظهر لديه في موضعين آخرين⁽²⁾، وهذه حصرا هي المواضع التي وصف سيبويه فيها التراكيب أو المروييات أو العبارات المصنوعة بوصف الخبث، وهذا الوصف استقراء هو أقرب إلى العبارات المصنوعة أو الشاذة المروية عن بعض العرب في قلة بل ندرة ظاهرة.

ويحدثنا الرجلان: يونس وسيبويه عن ترك التغيير في التّسب، وأنه ليس القياس ولا الكثير؛ وأنّ عكسه هو الوارد الكثير. يقول سيبويه ناقلا عن شيخه يونس: «وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة، ولكنّه شاذّ قليل، قد قالوا في سَلِيمة: سَلِيمة؛ وفي عميرة كلب عميري. وقال يونس: هذا قليل خبيث»⁽³⁾.

ويعلّل ذلك ابنُ جنيّ بقوله: وقال ابن جني: «ولم يكن موجبا لتغيير كلّ ما اجتمعت فيه أمثال ألا ترى أنّهم لما قلبوا ياء طيئ ألفا في الإضافة فقالوا: طائيّ لم يكن ذلك واجبا في نظيره لما

(1) الكتاب، 2 / 114.

(2) المصدر نفسه، 2 / 318، 3 / 502.

(3) المصدر نفسه، 3 / 339.

كان الأوّل مستحسناً⁽¹⁾. أي أنّ العربية تعرف أنماطا من التغيير الذي يبدو فيه مخالفة القياس ويتركون مواضع مشابهة لعلّة استحسان التغيير في مواضع دون مشابهاتها.

وتحدّث عن النسبة إلى "حنيفة" ونحوها فذكر فيها هذه العلة، قال: «وأما حنفيّ فإنّهم لما حذفوا التاء شجعوا أيضا على حذف الياء فقالوا: حنفيّ. وليس كذلك عدنيّ وأمّيّ فيمن أجازهما (ألا ترى) عديا لما جرى مجرى الصحيح في اعتقاب حركات الإعراب عليه - نحو عدىّ وعدياّ وعدىّ - جرى مجرى حنيف فقالوا: عدنيّ كما قالوا: حنفيّ، وكذلك أميّي أجروه مجرى نيريّ وعقيليّ. ومع هذا فليس أميّي وعدنيّ بأكثر في كلامهم. وإنما يقولها بعضهم»⁽²⁾.

قاس المعتل على الصحيح لعلّة تشابههما في قبول الحركات في درج الكلام، وهي علة شبيهة بما أورده سيبويه عن يونس في قياسه الياء على الواو في (عروة عروتي)، وقول سيبويه مخالف فهو يقول في (عروة: عروي).

ويعطينا ابن جني قاعدة بارعة وشاملة لحلّ إشكال كهذا، وهي أنّه إذا ساغ الحذف أو التغيير لتخفيف ما في موضع ولم يسغ في نظيره لم يكن ذلك حاملا على ترك التغيير فيهما؛ بل يجب أن يحمل على التغيير في الموضع السائق ترك النظائر، يقول: «وبعد فإنّهم إذا خففوا في موضع وتركوا آخر في نحوه كان أمثلا من ألاّ يخففوا في أحدهما. وكذلك جميع ما يرد عليك مما ظاهره

(1) الخصائص، 233/2.

(2) المصدر نفسه، 233/2. وينظر: تهذيب اللغة، 4 / 431.

ظاهر التدافع يجب أن ترفُق به ولا تعُنْف عليه ولا تسرع إلى إعطاء اليد بانتقاض بابه. والقياسَ القياسَ»⁽¹⁾.

ويدلّ تكرار لفظ القياس على أحد شيئين أو على كليهما، وهما:

(أ) أنه توكيد لفظي. يُلمح إلى أهميته.

(ب) أنه يوصي به ويغري به ويدعو إلى التمسك به. وهذا شبيه بمذهب يونس الذي جرى عليه عمله وتطبيقه.

ويطالعنا التاريخ بما ذكره سيبويه في النسبة إلى "بني حنيفة" على الكثير المشتهر الذي ذكره الشيوخ الثلاثة وأنكروا خلافه، وذلك في نسبة المرأة التي تزوجها عليٌّ - رضي الله عنه - بعد فاطمة بنت رسول الله - صلى الله عليهما وسلم -، وهي امرأة من بني حنيفة، وشهرة اسم ولدها منه: محمد ابن الحَنَفِيَّة. تمييزاً له عن سائر أبناء عليٍّ من فاطمة - رضي الله عنهما -. فالنسبة هنا إلى بني حنيفة: امرأة حَنَفِيَّةٌ، بالحذف، على القياس.

(1) الخصائص، 233/2.

ثم نَقَلَ عَنِ الْخَلِيلِ رَأْيَهُ هَهُنَا وَأَنَّ يُونَسَ وَالْخَلِيلَ مُتَّفَقَانِ، فَقَالَ: «وَقَالَ الْخَلِيلُ: الَّذِينَ قَالُوا: سهلي وبصري في بصري، ولو كان ذا لازما كانوا سيقولون في يشكر: يشكري وفي جلهم: جلهمي، وأن لا يلزم. وهذا قول يونس»⁽¹⁾.

ويستفيد سيبويه من شيخه يونس في استنباط علل، فينسخ مثله العلة المذكورة في قوله: «وإن أضفت إلى فَعَلٍ لم تغيره لأنها إنما هي كسرة واحدة كلهم يقولون سَمُرِيّ، والدُّبُلُ بمتزلة النمر، تقول دَوَّيٌّ، وكذلك سمعناه من يونس وعيسى»⁽²⁾. لأنه تناول قبل هذا الحديث عن "فَعَلٍ" مقيسة على "فَعَلٍ"، وذلك قولهم في النمر نَمْرِيّ، وفي تغلب تغلبيّ، وقال في بسط علة هذا القياس: "كأنّ الذين قالوا تغلي أرادوا أن يجعلوه بمتزلة تفعل كما جعلوا فعل كـ فَعَلٍ للكسرتين مع الياءين"⁽³⁾ لكنّه استدرك فقال: «إلا أنّ ذا ليس بالقياس اللازم»⁽⁴⁾، فعاد إلى رأي يونس.

ونجد مثل هذه العلة عند الفارابي إذ علّل بها تحريك "نعم" جمع النعمة بفتح عينها، وكان القياس يوجب تحريكها بما تحرك به أولها "فاؤها" قياسا على ظلمة ظلمات وتمرة تمرات، لكنهم فزعوا إلى الفتحة في "نعم" كراهية التقاء كسرتين وياء⁽⁵⁾.

(1) الكتاب، 339/3.

(2) المصدر نفسه، 343/3.

(3) المصدر نفسه، 343/3.

(4) المصدر نفسه، 343/3.

(5) ينظر: معجم ديوان الأدب، أبي نصر الفارابي، تح: أحمد مختار عمر، مؤسسة الشعب، القاهرة، ص 160.

وورد بشكل أصرح وأكثر وضوحاً لدى ابن جني في كتابه "اللمع" تحت عنوان: "نسب غير قياسي"؛ إذ قال: « وقد شدّت ألفاظ من النسب لا يقاس عليها قالوا في الخيرة حاري وفي طيء طائي وفي زينة زباني وفي أمس إمسي وفي الحرم حرمي وفي بني الحبلى حي من الأنصار حبلي وفي بني عبدة عبدي وفي جذيمة جذمي»⁽¹⁾.

والخلاصة أنّ اتباع القياس يبدو أمراً مهماً ومرغوباً إليه لدى كلّ من سيبويه ويونس، وأنّ الخليل وابن جني ومن نقلوا عنهم مجمعون على قلة وضعف ترك التغيير في النسب إلى "فعيلة". وبهذا تبيّن لنا اللغة العالية التي تليق بمقام النصوص المقدسة واللغة الأقل فصاحةً. وهذا الترتيب والتصنيف في حدّ ذاته قصدٌ بيّنٌ من قصود البحث.

6/ الإضافة إلى "فَعِيل" و"فُعِيل":

وردت ترجمة سيبويه لهذا العنوان هكذا: الإضافة إلى فَعِيل وفُعِيل من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لا ماأتهنّ، وما كان في اللفظ بمترلتهنّ.

ومن مسائل الزعم التي يبدو أنّ لفظ "الزعم" فيها القصد منه الرواية والنسبة إلى الراوي. أو عزو الرأي إلى راوي دليله ونصّه، فـ"زعم يونس" تعني: روى يونس عن العرب وهو رأيّه...

(1) اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1972م، 210/1.

قال سيوييه: «وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون أمِّيُّ فلا يغيرون لما صار إعرابها كإعراب مالا يعتل، شبهوه به كما قالوا طيِّئُ. وأما عَدِيٌّ فيقال: وهذا أثقل؛ لأنَّه صارت مع الياءات كسرة»⁽¹⁾.

يتحدّث عن النسبة إلى ما فيه الياء في لومه فأدغمت فيها ياء الوزن. ورأي سيوييه هنا مخالف لما نسبته إلى العرب، ما يعني أنّها لغة لبعضهم. فقد قال بعد ذلك في النسبة إلى عروءة: وقولنا: عروي. وهو يسوي بين الياء والواو.

وتطالعنا مناولة أخرى أدلى بها سيوييه صدرها بقوله: "وحدّثنا يونس"، وهو لفظ أهل الحديث والسلاسل المتواترة، ويلمع منه ضوء النقل المباشر والتلمذة الواضحة. فهو أدلّ عليهما من لفظ "زعم"؛ الذي يقبل معنى من معاني الغرابة أو النكران.

وقال في ذات المضمار: «وحدّثنا يونس أن أبا عمرو كان يقول في ظبية ظبي ولا ينبغي أن يكون في القياس إلاّ هذا؛ إذ جاز في أمية وهي معتلة وهي أثقل من رمبي. وأما يونس فكان يقول في ظبية ظبوي وفي دمية وفي فتية فتوي»⁽²⁾. فهذا رأي نقله يونس عن أبي عمرو، وسلسله سيوييه على طريقة المحدثين.

(1) الكتاب، 3/345.

(2) المصدر نفسه، 3/347.

وبعد نقله رأي الخليل والتعليق عليه؛ عاد فأعرب عن رأي يونس في التسوية بين الواو والياء أو التفريق بينهما، فقال: «وأما يونس فجعل بنات الياء في ذا وبنات الواو سواء ويقول في عروة عروتي، وقولنا: عروي»⁽¹⁾.

وهنا فصل سيبويه الرأيين وأعرب عن أن رأيه ورأي يونس متباينان. وهذه المطاولة قليلة في تعامل سيبويه مع آراء شيوخه، غير أن ظهورها في مثل هذه السياقات قد يدل على تمتعه بالاستقلالية وأن ما في كتابه من علم ليس بالضرورة هو علم الخليل أو غيره من شيوخه كما تتداوله الأعلام.

ونطلع على تلمذة حقيقية بدرت من سيبويه من خلال المسألة المباشرة التي الغرض منها

أشياء:

- 1) تحصيل المعرفة تحصيلاً محضاً.
- 2) تعزيز رأي الباحث برأي يعتقد أنه من الصواب بمكان.
- 3) نسبة مسؤولية الكلام والرأي إلى صاحبها وإلقاء التبعات عليه. وهو منهج علمي متكامل؛ عليه المنهج العلمي الحديث.

وتظهر هذه التنف المنهجية من ثانيا قول سيبويه: «وسألت يونس عن معزى ذفرى فيمن

نوّن، فقال: هما بمتزلة ما كان من نفس الكلمة؛ كما صار علياء حيث انصرف بمتزلة رداء في

(1) الكتاب، 3/348.

الإضافة والتشنية، ولا يكون أسوأ حالا في ذا من حُبلى⁽¹⁾. أي: سأله عن تنكير الأسماء المنتهية بألف مبدلة من حرف من نفس الكلمة كيف تكون تنكيهه بالتنوين وألفه ليست أصلا، فأجابه بقياس ذلك على ما كان الألف فيه أصل. وكذلك تظهر تلك اللمحات المنهجية من قوله في موضع آخر من أبواب النسب: (وسألت يونسَ عن "مرامي" فقال: "مرامي" جعلها بمثلة الزيادة. وقال لو قلت: "مراموي" لقلت: "حباروي"، كما أجازوا في "حبلَى": "حبلوي"⁽²⁾).

وهو وإن كان له رأي يخالف رأي يونس إلا أنه طرح المسألة بأسلوب منهجي راقٍ ورائقٍ، وذلك أنه أوج رأي يونس ثم دحضه بشكل فيه كثير من "التأدب المنهجي" والطرح العلمي.

إن سوق العلة - التي تعزز رأي سيبويه بوصفه باحثا علميا - قبل طرح الرأي نفسه هو عملٌ من أجل الأعمال العلمية المسندة إلى التفكير المنظم الدقيق. وهو ما فعله سيبويه حين قال: «وسترى للمتحرّك قوةً ليست للساكن في مواضع كثيرة إن شاء الله تعالى، ولو أضفت إلى عثيرٍ وهو التراب أو حثيلٍ لأجريتَه مجرى حميري⁽³⁾».

ويحدّثنا عن التنوين ومكانته في البناءات الصرفية فيسند إلى يونس الزعم أن «"مثنى" بمثلة "معزى" و"مُعطى"، وهو بمثلة مُرامي، لأنّه خمسة أحرف»، أي أنّه لا ينبغي سحب هذا القياس عليه. لأنّه ليس رباعيا. فردّ عليه.

(1) الكتاب، 352/3.

(2) المصدر نفسه، 355/3.

(3) المصدر نفسه، 3 / 356.

ومما يدلنا على أنه دحض رأي شيخه يونس المطاولتان العقليتان المنطقيتان اللتان أدلى بهما:

الأولى: هي قوله: وإن جعلته كذلك فهو ينبغي له أن يميز في عبدي عبدوي¹ كما جاز في

حبلي حبلوي²، فإن جعل النون بمتزلة حرف واحد وجعل زنته كزنته؛ فهو ينبغي له إن سمى رجلاً

باسم مؤنث على زنة "معد" مدغم مثله أن يصرفه ويجعل المدغم كحرف واحد.

والأخرى: هي أن تلك النون هي بمتزلة حرف ساكن ظاهر، وكذلك يجري في بناء الشعر

وغيره⁽¹⁾، أي أن التنوين باعتباره حرفاً صحيحاً ساكناً يعد كأحد الأصول في الكلمة كما

يستعمل ذلك في أوزان الشعر. ففاس أوزان الصرف على أوزان الشعر.

7/ مسألة: (الشيئان إذا ضم أحدهما إلى الآخر):

يمكن نقل الرأي النحوي من مصدره، وتبنيّه، وتعزيز البحث فيه، بعد إبداء الإعجاب به،

إلى حدّ اعتباره قاعدة قياسية مسلّمة لا ينقضها كثرة الشواذ ولا اختلاف اللهجات فيها؛ إذا

استقرّ في متن اللغة منها ما تطمئنّ النفس إلى فصاحته، ويركن الجنان إلى مناسبتة لعامة كلامهم،

وعدم خروجه عن عروض لغتهم.

وهذا ما برز في القاعدة التي اقتبسها سيوييه من يونس بطريقة التلمذة والمشيخة حين قال:

«وأما معد يكرّب ففيه لغات... ومنهم من يقول: معد يكرّب فيجعله اسماً واحداً. فقلت ليونس

(1) ينظر: سر صناعة الإعراب، لابن جني، ص 76.

هلاً صرفوه أن جعلوه اسماً واحداً؛ وهو عربي فقال: ليس شيء يجتمع من شيئين فيجعل اسماً سمي به واحداً إلا لم يصرف»⁽¹⁾.

فاستفاد سيبويه شيئاً ثميناً من هذه القالة. وهو أن الاسم العربي إذا طوّله بأن نُحِثّه من شيئين منفصلين صيرته كالأعجمي طولاً وثقلاً، فلم تصرفه تدليلاً على ذلك الطول وذلك الثقل⁽²⁾، ووقوفاً عند ما تقتضيه مسافات اللغة من التناسب والانسجام.

ولذلك بنى على ذلك - بطريق القياس وباستخدام الذكاء العلمي - البناء التالي:

قولهم: يومَ يومٍ وصباحَ مساءً وبيتَ بيتٍ وبينَ بينَ، العرب حياله منقسمون قسمين:

أحدهما: يجعله بمتزلة اسم واحد.

والآخر: يضيف الأول إلى الآخر، ولا يجعله اسماً واحداً..

الفريق الأول: من العرب عمل على منعه وجعله اسماً واحداً في التقلب والتصريف، مع

الاعتراف بكونه اسمين في البناء.

والفريق الثاني: فضّل التعبير عن ذات المعنى بالإضافة، ونحن نعلم أن المتضايين أيضاً

كالكلمة الواحدة من حيث جواز الوقف والابتداء ومن حيث كون المضاف أهمّ من المضاف إليه.

(1) الكتاب، 296/3، 297.

(2) ينظر: القاموس المحيط، الفيروزآبادي، محمد نعيم العرقسوسي، دار الكتب الثقافية، الكويت، 167/1، مادة (كرب). وذكر أن فيه لغاتٍ رفع الباء ممنوعاً بالإضافة مصروفاً وممنوعاً.

ثم نقل لنا سيبويه رأيا ثالثا هو أمعن الآراء في اعتبارهما لفظا واحدا، وهو رأي مصدره الأوّل الرواية عن بعض العرب، وإن لم يظهر ذلك صريحا بيد أنّه منتزع من سياق كلامه، ومصدره الثاني العزو إلى يونس مع تثبيت الرواية عن أبي عمرو باعتباره شيخا ليونس في هذه المسألة.

وذلك قوله: «وزعم يونس؛ وهو رأيه؛ أنّ أبا عمرو كان يجعل لفظه كلفظ الواحد؛ إذا كان شيء منه ظرفا أو حالا»⁽¹⁾، أي في نحو قولنا: أُدبُهُ صباح مساء.

لا يجعلهما مبنيين على فتح الجزأين هكذا: صباح مساء، على هيئة أحد عشر، بل يُظهر الإعراب على الثاني منهما كأنهما ليسا باسمين اثنين البتّة. أي: أُدبُهُ صباح مساء..

ورأي المبرد في هذا شبيه بهذا الرأي. قال: «اعلم أنّ كل اسمين جُعلا اسما واحدا على غير جهة الإضافة فإنّ حكمهما أن يكون آخر الاسم الأوّل منهما مفتوحا وأن يكون الإعراب في الثاني»⁽²⁾.

ويحاول سيبويه أن يؤكّد كلامه الأوّل بأنّ ذلك الرأي المنقول عن أبي عمرو؛ هو رأي يونس أيضا فيقول: (وزعم يونس أنّ كفة كفة كذلك. تقول: لقيته كفة كفة وكفة كفة)⁽³⁾. وهو مثال عن الحال. لكن هذا الكلام محصور في حال من الحالات التي تأتي في الكلام وهي الحال أو الظرف. وأما سائر حالاته فهو على ما تروي العرب كالمتضايقين.

(1) الكتاب، 303/3.

(2) المقتضب، للمبرد، 20/4.

(3) الكتاب، 304/3.

ويدلّ على هذا سيبويه برواية يونس نفسه عن بعض الرّجّاز وهو رؤبة، إذ يقول: (والدليل على أنّ الآخر مجرور ليس كعشر من خمسة أنّ يونس زعم أنّ رؤبة كان يقول: لقيته كفةً عن كفةٍ يا فتى، وإنّما جعل هذا هكذا في الظرف والحال؛ لأنّ حدّ الكلام واصله أن يكون ظرفاً أو حالاً»⁽¹⁾).

8/ ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الواو والياء:

يقابل لنا سيبويه بين رأيين في هذه المسألة وهما رأي الخليل ورأي يونس، فيوحي إلينا أنّهما متباينان جداً، وأنّ القارئ هو من يمكنه الركون إلى أحدهما بعد تتبّع الأدلّة والقياس.

قال ناقلاً عن الخليل: «وسألت الخليل فقلت كيف تقول: مررت بأفيعل منك من قوله مررت بأعيمي منك؟ فقال: مررت بأعيمي منك لأنّ ذا موضع تنوين..» ثمّ قابله بالنقل عن يونس: «وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة نظيره من غير المعتل معرفةً، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف. يقول هذا جوارى قد جاء، ومررت بجوارى قبلُ وقال الخليل هذا خطأ، لو كان من شأنهم أن يقول هذا في موضع الجرّ لكانوا خلقاء أن يلزموه الرفع والجرّ إذ صار عندهم بمثلة غير المعتل..»⁽²⁾.

⁽¹⁾ الكتاب، 304/3.

⁽²⁾ المصدر نفسه، 312/3.

ويُستخلص من هذه المقابلة أنّ سيبويه ينوي الركون إلى قول الخليل بأدلته، ولكنه يفسح مجالاً أرحب لقبول رأي يونس لأنّ اعتراض الخليل لم يكن كافياً بالقدر الذي يؤدّي إلى دحض المناوئة التي طرحها يونس.

وفي موضع آخر من ذات المسألة يعرض سيبويه رأي يونس من خلال تفسير الخليل أيضاً ليخلص إلى اعتماد رأيهما وتبنيّه. يقول: وسألناه أي: الخليل عن بيت أنشدناه يونس:

قَدْ عَجَبْتُ مَنِّي وَمِنْ يُعِيلِيَا ❁ لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مُقْلُولِيَا

فقال: هذا بمتزلة قوله: «ولكن عبد الله مولى مواليا»⁽¹⁾.

أجرى "يعيلي" وهو تصغير من اسمه: "يعلى" أجراه مصروفا على الرغم من إعلاله بياء في آخره نظراً إلى أصل الياء لآته بمتزلة "يعلم"،⁽²⁾ وأنها أحد الحروف العربية، كأنما تناسى إعلالها، وهو كالذي مر بنا في الاعتداد بالتنوين في الوزن الصرفي كما في الوزن الشعري. والهاء في "بمتزلة قوله" تعود على الفرزدق. فهو قائل البيت كليهما كما ذكره محقق الكتاب، والبيت الأخير ثابت النسبة إليه وقد نسبه إليه في موضع آخر⁽³⁾، وفي الأوّل ريب.

(1) ينظر: الكتاب، 3/ 314-315.

(2) ينظر: المقتضب، 1/ 143.

(3) ينظر: الكتاب، 3/ 313.

ويستشفّ من هذا أنّ سيويه قد يكون عالماً بصاحب الشّاهد ولا يسمّيه اعتماداً على الثقة أو الشهرة أو غيرهما. وهذه مسألة ماحكّ فيها كثير من الدارسين للكتاب قديماً وحديثاً. وأعتقد أنّ هذا - في العموم - من الأدلّة على صواب المنهج الذي سلكه صاحب الكتاب.

ثم قال: «وسألته عن رجل يسمى "يغزو" فقال: رأيت يغزيّ قبلُ، وهذا يغزٍ، وهذا يغزي زيدٍ وقال: لا ينبغي له أن يكون في قول يونس إلاّ يغزي وثبات الواو خطأً لأنّه ليس في الأسماء واو قبلها حرف مضموم»⁽¹⁾.

وإنّما عمل سيويه على مَشَقِّ "فَتْل" رأي من رأيين وبني بناء من بناءين، وذلك أنّ "يعلى" على وزن "يفعل" اسم واوي محتوم بألف منقلبة عن واو، وقد قال بها يونس من خلال اعتماد بيت الشاعر السابق، وفتوى الخليل فيها أنّه جيء بها على الأصل في اعتبار الياء كحرف صحيح. ثمّ مازج سيويه هذا مع اسم شبيهه بـ "يعلى" غير أنّه واوي محتوم بواو، فأفتاه الخليل بمذهب يونس أخذاً من البيت السابق وقياساً للواو على الياء.

وهذا من أبداع الأعمال البحثية التي تميز بها عمل سيويه.

ثم هل يوجد فرق بين "وسألناه" و "وسألته"؟ مسألة محيرة فعلاً. لكن يمكن الركون إلى أحد

ثلاثة أمور:

(1) الكتاب، 316/3.

1) يوجد فرق مقصود لسيوييه، هو أنّه في استخدامه ضمير الجماعة يدخل غيره وليكن مثلا بعض تلامذة الخليل ممن تعلّم مع سيوييه من أمثال الأصمعي أو الأخفش الأكبر أو الرؤاسي أو غيرهم.

2) أنّ سيوييه كان يغشى الخليل في مجالس عامة وكان ينفرد به أحيانا، فيكون ضمير الجماعة للمجالس العامة وضمير المفرد في الاختلاء به.

3) لا يوجد فرق، وإّما عبّر في مواضع بضمير المتكلم المعظم نفسه. وترك ذلك في مواضع أخرى. وفيه دليل على جواز الجمع بين المذهبين.

9/ التصغير والتكسير، والإبدال:

نطالع في كتاب سيوييه كلاما عن التصغير، ويدعوه "التحقير"، وهو من أبواب الصّرف شديدة الواصلة بالتفاعلات الصوتية والظواهر التقلبية وسنن العربية المتعلقة بالصوت ودلالته على المعاني المعجمية.

جاء في التعريفات للجرجاني: (التصغير تغيير صيغة الاسم لأجل تغيير المعنى) ⁽¹⁾. ويبيّن لنا أدواره والأهداف التي يؤتى به من أجلها فقال إنّهُ يأتي: (لأجل تغيير المعنى تحقيرا أو تقليلا أو تقريبا أو تكريما أو تلطيفا، كرجيل ودريهمات وقبيل وفويق وأُخَيّ، ويبيّن عليه ما في قوله - صلى

(1) التعريفات للجرجاني، ت: مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ، ص 60.

الله عليه وسلم- في حق عائشة رضي الله عنها: (خُذُوا نَصْفَ دِينِكُمْ مِنْ هَذِهِ الْحَمِيرَاءِ). والأمثلة المذكورة هي على الترتيب.

وإذا كان الجرجاني ذكر من المسالك التي ينبج فيها التصغير خمسة مسالك فإن السكاكي اقتصر على مسلكين كبيرين هما القلة والحقارة. ففي مفتاح العلوم فصل مع الاختصار، ففرق بين تصغير المفرد وتصغير الجموع؛ قال: (التحقير: هو فيما سوى الجمع لوصفه بالحقارة، وفي الجمع لوصفه بالقلة هذا هو الأصل)⁽¹⁾. ولم يذكر التعظيم وهو الرجل البلاغي، وأقدّر أنه يعده غرضاً مجازياً انتقل إليه التصغير بعد استخدامات بلاغية ومجازية. كالتعبير بالمقلوب متى كان شديد الوضوح لا يلتبس. وهو من أساليب البلاغة في العربية.

وأما عند النحويين فإن سيبويه عقد جملة من الأبواب عاجله فيها معالجة صرفية صرفة وتغاضى كثيراً عن المعاني التي يأتي التصغير لتقريرها فكانت معالجته صرفية أو صوتية غالباً، قال في باب: (تحقير كل حرف كان فيه بدلٌ): (فإنك تحذف ذلك البدل وترد الذي هو من أصل الحرف إذا حقّرته كما تفعل ذلك إذا كسّرتَه للجمع، فمن ذلك ميزانٌ وميقاتٌ وميعادٌ تقول موزينٌ ومويعيدٌ ومويقتٌ).⁽²⁾

وهنا يعرب لنا عن أحد أدوار التصغير النحوية أو الصرفية، وهي تأمينه ردّ المحذوف وتبيين الأبدال والحروف إذا تغيّر منها شيء. ثم سواه بالجمع المكسّر في هذا الدور.

⁽¹⁾ مفتاح العلوم، السكاكي، تعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1407هـ، ص 58.

⁽²⁾ الكتاب، 3 / 457.

وذلك قوله: (وإنّما أبدلوا الياء لاستتقالهم هذه الواو بعد الكسرة فلمّا ذهب ما يستثقلون ردّ الحرف إلى أصله، وكذلك فعلوا حين كسروا للجمع قالوا موازين ومواعيد ومواقيت ومثل ذلك قيلٌ ونحوه تقول: "قويلٌ" كما قلت "أقوالٌ"، وإنّما أبدلوا لما ذكرت لك)⁽¹⁾.

ويظهر احتفاؤه برأي شيخه يونس في مسائل الصرف بعامة وفي أبواب التصغير بخاصة كثيرا ذلك أنّ هذه الأبواب شديدة المساس بالقياس والاطراد والصنعة الصرفية، ولذلك قلّ فيها الاعتماد على الروايات المنقولة واكتفي فيها بسؤال الخليل ويونس لبيان مذهب العربية.

قال: (كذلك إذا حقّرت الصلاة تقول صليّ لأتّك لو كسرته للجمع رددت الياء وكذلك صلاةٌ لو كسرتها رددت الياء، وأما الألاءُ وأشياءُ فألئيةٌ وأشيئةٌ؛ لأنّ هذه الهمزة ليست مبدلة ولو كانت كذلك لكان الحرف خليقاً أن تكون فيه أليةٌ كما كانت في عباءةٍ عبايةٌ وصلاةٌ صلايةٌ وسحابةٌ سحايةٌ فليس له شاهدٌ من الياء والواو فإذا لم يكن كذلك فهو عندهم مهموز ولا تخرجها إلا بأمرٍ واضح وكذلك قول العرب ويونس).

وههنا نضع اليد على غرض جديد من أغراض التصغير الصرفية، وهو تحديد المهموز وتمييزه عن غير المهموز وذلك بالنظر في "مرآة الهمز الصرفية" - إن صحت هذه العبارة - وهي التصغير، وقد عالج العلماء هذه الظاهرة أعني التفتيش عن المهموز والسالم من أجل تحديد الأصول والمراد التي تؤمّن المعاني المعجمية للمفردات.

ومن ذلك ما ظهر في معالجة ابن سيده في كتابه "المخصّص". فقد عقد باباً سماه: "باب ما تركت العربُ همزةً وأصله الهمز" جاء فيه: (من ذلك قولهم ليس له رَوِيَّةٌ وهي من رَوَّاتٍ في الأمر لم يهمزُه أحدٌ، ولو كان قياسياً كخطيئةٍ هُمَزَ مرَّةً وخُفِّفَ أخرى)⁽¹⁾... قال الفراء: «إن أُحِدَت من البرى كانت غير مهموزة والبرى التراب سمعت العرب تقول: بفيه البرى وحمى خيرى وشر ما يرى»⁽²⁾.

وقد تناول العلماء هذه الفكرة بالبحث الدقيق و ضربوا فيها الأمثلة وميزوا بين المواد التي لا تقبل إلا الهمز والتي تقبل غيره، وذلك باعتماد التكسير والتصغير، وهما محددان لغويان نبّه إليهما يونس ونقلها عنه سيبويه فطارت شهرتها واستخدامها في أبحاث من بعده.

فهذا ابن سيده يحاول أن يثبت أن النبي مهموز بذات المنهج وذات المحددات التي نبّه إليها يونس وتلميذه فيقول: (وكذلك النبي وهو من نبأت: أي أخبرت لأنه أنبأ عن الله وأنبيء.. ومن زعم أن أصله غير الهمز لأنه من النبوة وهي الارتفاع من الأرض: أي أنه شرف على سائر الخلق فقد أخطأ، لأن سيبويه قال وليس أحد من العرب إلا وهو يقول تنبأ مسيلمة فلو كان من النبوة كما ذهب إليه غير سيبويه لقالوا تنبى مسيلمة، ولو كان من النبأ عند قوم ومن النبوة عند آخرين لكان بعض العرب يقول تنبأ مسيلمة وبعضهم يقول تنبى مسيلمة)⁽³⁾، وهذا أمر علمي دقيق وله

(1) المخصّص، 4 / 200.

(2) معاني القرآن للفراء، 282/3.

(3) المخصّص، 4 / 200.

نظائر في الكلام، فإن لفظة مثل: "سنة" المرادفة لـ "العام" لما كانت من الهاء عند قوم ومن الواو عند آخرين قالوا: سنّها وسنّوات⁽¹⁾.

ومما يدلّ أنّ تخفيفه بدلي ليس على القياس قولهم في جمعه أنبياء فجمعوه جمع ما لا يكون واحده إلاّ مُعتلاً نحو غني وأغنياء وشقيّ وأشقياء.

وقد نقلوا عن سيبويه زعمه أنّ بعض أهل الحجاز يهمزون النبيّ وهي لغة رديئة، ولم يستردّها [من الرداءة] سيبويه ذهاباً منه إلى أنّ أصله غير الهمز وإنّما استردّها من حيث كُثر استعمال الجمهور من العرب لها من غير همز⁽²⁾.

وعن أبي عبيد: قال يونس: أهل مكة يخالفون غيرهم من العرب يهمزون النبيّ والبريّة، وذلك قليل في الكلام⁽³⁾. ومع وصفه بالقلّة من قبل يونس إلاّ أنّه قراءة متواترة قرأ بها نافع وغيره⁽⁴⁾.

ويؤكّد ذلك سيبويه، فيمثّل لنا بمادة قابلة للهمز والإعلال إذا قطعنا النظر عن المعنى المعجمي لها في حالة تعدّدها بين الهمز وغير الهمز، فيقول: (ومن ذلك منسأة تقول منيسئة لأنّها من نسأت

(1) ينظر: شرح قطر الندى لابن هشام، تحقيق: محي الدين عبد الحميد، ط11، 1383هـ، ص50.

(2) المخصّص، 200/4.

(3) ينظر: المزهّر للسيوطي، 220/2.

(4) ينظر: إتحاف فضلاء البشر لابن البناء، ص58 - 59.

ولأذّهم لا يثبتون هذه الألف التي هي بدلٌ من الهمزة كما لا يلزمون الهمزة التي هي بدلٌ من الياء والواو ألا ترى أنّك إذا كسرتَه للجمع قلت مناسي⁽¹⁾.

وما نقله سيبويه عن يونس من رأي في البرية وفي النبيء يمكن من خلاله تبيان علاقة الأخذ والاستشهاد التي جمعتهما على مائدة علمية واحدة.

ويتحدّث عن أنّ التصغير مما يردّ الكلام إلى أصله ويعيد المحذوفات ويجلب الأصول ويعيد الزوائد، وبه يعرف أصل الكلمة ووزنها واشتقاقها ويميّز به الأصيل من الطارئ.

قال سيبويه: «وسألت يونس عن بَرِيَّة فقال هي من برأت، وتحقيرها بالهمز كما أنك لو كسرت صلاة رددت الياء فقلت أصلية»⁽²⁾.

أي أنّك لو صغرت برية التي فيها الياءان قلت بَرِيَّة، فظهر الهمز الذي هو أصلها لأنّها من "برأ" لا من "برا". وهكذا يتبيّن لنا الفعل الذي تنسب إليه الكلمة بعد قلبها في تفاعلات صوتية تقتضيها العربية ونظمها البنائية. فاللغة تُخضع الكلمات إلى سننها التي تدأب عليها وبها يفرق بين الفصيح القوي الحبيب؛ والضعيف المرذول المحفوّ عنه.

وتحدّث عن برية في موضع آخر فقال: «وكرهوا الحذف لثلاً تصير هذه الواوات والياءات بمترلة ما ذكرنا وذلك قولك في خطيئةٍ خطيئةٌ وفي النسبيء النسبي يا فتى، وفي مقروء ومقروءة هذا

(1) الكتاب، 3/ 459.

(2) المصدر نفسه، 3/ 461.

مقروءٌ وهذه مقروءةٌ، وفي أُفَيْسٍ وهو تحقيرُ أفؤسٍ: أفيسٌ، وفي بريئةٍ: بريئةٌ، وفي سويلٍ وهو تحقيرُ سائلٍ: سويلٌ، فإياء التحقيرِ بمنزلةِ إياءِ خطيةٍ وواو الهدو في أنّها لم تجيء لتلحق ببناءً ببناءً ولا تحركَ أبداً بمنزلةِ الألفِ وتقول في أبي إسحاق وأبو إسحاق: أيسحاق..»⁽¹⁾.

وخلاصة المسألة العلمية أنّ التكسير والجمع يرُدّان المفردات إلى أصولهما ويكشفان الأبدال ويعربان بالتالي عن معنى معجمي طالما يطلبه اللغويون وأعانهم عليه النحاة.

وخلاصة الكلام عن العلاقة بين سيبويه ويونس أنّ هذه المسائل التي من هذا النوع تكشف متانة علاقة الأخذ والاعتداد بالعقل النحوي ليونس من قبل سيبويه ذلك أنّها مسائل يبرز فيها الجانب القياسي العقلي ويبين الجانبَ النقلي الروائي.

هذا طيّب في باب البحث المتخصّص الدقيق وله فوائد عليه ظاهرة، لكن مجامع اللغة العربية في باب التيسير على الشداة والمتعلمين قرّروا: أنّ "يدرس مصعّر الثلاثي والرباعي، ويكتفي فيما عدهما بما يدور على الألسن"⁽²⁾.

والبحثنان: المتخصّص والمعلم، مختلفان جدا في الأطاريح والمناهج والوسائل والأهداف.

(1) الكتاب، 3 / 547.

(2) قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص 23.

المبحث الثاني: مسائل الاشتراك والمتابعة:

1/ مسألة: تصغير ما فيه ألف زائدة للوزن:

عقد سيبويه بابا في تصغير الأسماء التي من هذا النوع وسمى بابه: باب تحقير الأسماء التي تثبت الأبدال فيها وتلزمها...

وترجمة هذا العنوان هي أن ما فيه ألف أو نحوه جاء لإقامة الوزن الصرفي لا يحذف منها ذلك الألف بدليل ظهوره في التصغير. وعلى هذه الفكرة بنى كلامه في هذا الباب كله.

ومثل لنا بوزن فاعل وفعائل ونحوها فإنّ "فعائل" مقيسة على فاعل، وتصغير فاعل "فويعل" فتحوّل الألف واوا ولا تحذف فكذلك "فعائل" التي للجمع (لأنّ علته كعلة: "قائل"، وهي همزة ليست بمنتهى الاسم، ولو كانت في فعائل ثم كسرتة للجمع لثبتت)⁽¹⁾. ويعزو هذا الكلام والذي قبله من بدء الباب برمّته إلى الخليل ويونس فيقول: (وجميع ما ذكرت لك قول الخليل ويونس)⁽²⁾. وهذا من أبرز الأدلّة على اعتماد شبه كلي على الخليل ويونس في مسائل كهذه لا يمكن التخليّ عنهما فيها. وقد تلقف هذا الكلام ابن السراج وعبر بتعبير سيبويه نفسه فقال: (وذلك إذا كانت

(1) الكتاب، 463/3.

(2) المصدر نفسه، 464/3.

أبدالاً من الياءات والواوات التي هي عينات نحو: قائم قويمٌ وبائع بُويِعٌ لثباتها في قائمٍ وبائعٍ...
والعربُ تصرفُ أَدَدًا جعلوه بمتزلة تُقَبِّ ولم يجعلوه مِثْلَ عُمَرَ ويقولون: تيمُّ بنُ أَدٍّ وودُّ جميعاً⁽¹⁾.

وهذا التناول يدلُّ على أنَّ ما نشره سيبويه من كلام يونس صار معلماً ومتن البحث فيما بعد لاكتنه السنة القوم وأقلامهم ونضجوه أيما إنضاج وعدوه بمثابة المسلمات أحياناً، لقناعاتهم أنَّ مثل يونس وسيبويه إن لم يعتدَّ بعقولهما ونقولهما لكفى الباحثين أن يعتدوا بأقوالهما ثقة منهم فيهما.

وهذا أمر حصل في التراث الإسلامي في غير علوم اللغة، فقد رأينا علماء الفقه يكادون يتخذون أقوال أقطاب المذاهب وتلاميذهم كالقواعد الفقهية بل والأدلة الفقهية في الفتاوى والعبادات..

2/ تصغير ما خرج عن غير القياس بشكل ما:

ترجم سيبويه في أحد أبواب التصغير — (باب ما كسر على غير واحده المستعمل في الكلام) وقصده أخذ بعض الشواذ بعين البحث والتنبيه وبالتالي البناء عليه، وذلك للإفادة منها في ربط الجموع والتصغير بالواقع اللغوي والسياق الاستعمالي والمعاني القائمة في استخدامات الناس.

(1) الأصول في النحو، 3 / 59.

قال سيوييه: «وزعم يونس أن من العرب من يقول في سراويل سرييلات، وذلك لأنهم جعلوه جماعاً بمنزلة دخاريض، وهذا يقوي ذلك؛ لأنهم إذا أرادوا بها الجمع فليس لها واحد في الكلام كسرت عليه ولا غير ذلك»⁽¹⁾.

أي: إنهم صغروا هذه اللفظة على سرييلات وأظهروا فيه الجمع تيقناً منهم أنها لا ترد في كلام العرب وفهومها واستعمالاتها إلاّ جماعاً. وهذا أمر يكاد يجمع عليه كل من ذكر هذه اللفظة، وقد وجدناها على هذه الصورة عند ابن السراج وابن سيده ورضي الدين الاسترابادي وابن منظور، وغيرهم كثيرون⁽²⁾. وفي حديث عن قتادة [قال أبو بكر: كَلَّا لَا يُعْطِيهِ أُصْبِغُ قُرَيْشٍ] يَصْفُهُ بِالضَّعْفِ وَالْعَجْزِ وَالْهَوَانِ تَشْبِيهِه بِالْأَصْبَغِ وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ الطُّيُورِ ضَعِيفٌ... وَيُرْوَى بِالضَّادِ الْمَعْجَمَةِ وَالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ تَصْغِيرِ ضَبْغٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ تَحْقِيرًا لَهُ⁽³⁾.

وبوّب ابن جني في كتابه "اللمع" باباً خصّصه لتصغير على غير القياس عبّر عنه بتعبير "شدّ، لا يقاس عليه" وجعل منه: (عشيّة: عُشَيْشِيَّة، ومغرب: مغربان، وفي إنسان: أنيسيان، وفي الأصيل: أصيلان؛ وأبدلوا من النون لاما فقالوا أصيلال، فأعرف هذا ولا تقسه) ولعلّ منه قول النابغة في المعلقة ولم يستشهد به ابن جني:

(1) الكتاب، 3 / 493.

(2) ينظر: الأصول: 2 / 88، والمخصّص، 1 / 392، وشرح شافية ابن الحاجب للاسترابادي، 1 / 269، واللسان، 3 / 187، مادة (رود).

(3) النهاية في غريب الأثر، الجزري، تح: طاهر أحمد الزاوي ومحمد الطناحي، المكتبة العلمية، 1979، 3 / 10، ولسان العرب، 8 / 437، مادة (صبغ).

وقفتُ فيها أُصيلاًناً أسألها ❁ عيتُ جواباً وما بالربع من أحد.

وتكلم ابن سيده عن مذهب سيويه في قياس التصغير على التكسير فمثل بلفظة ليلة وتكسيها على ليالٍ شذوذاً، ثم قال: « وَتَصْغِيرُهَا لِيَلِيَّةٌ شَذُّ التَّحْقِيرِ كَمَا شَذُّ التَّكْسِيرِ هَذَا مَذْهَبُ سَيَّوِيَّةٍ فِي كُلِّ ذَلِكَ. وَقَدْ حَكَى ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ لَيْلَاةً وَأَنْشَدَ:

فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكُلَّ لَيْلَاةً ❁ عيت حتى يقول كلُّ راءٍ إذ رآه
يا ويحهُ من حملٍ ما أشقاه»⁽¹⁾.

وذكروا مما خرج على القياس في تحقيره كلمات مسموعة محصية منها غلمان إذا صُغِر رُدَّ إلى غلمة، وقيل غليمة، وسمع أغليمة على غير قياس⁽²⁾.

لكن الأقيسة النحوية وأنماط اللغة التي تجري فيها دون حاجة إلى كثير رواية وسماع ومجالس تعليمية تؤمن ذلك تقتضي أنه لو وُجد للفظ ما تكسيران أو تصغيران أحدهما قياسي نطق به لكانت أهمل والآخر سماعي شهير مستعمل فإنه يصر إلى السماعي المستعمل، وهذا ما نص عليه الاسترابادي إذ قال: (وإن جاء بعض الجموع على واحد مهمل وله واحد مستعمل غير قياسي ردَّ في التصغير إلى المستعمل، لا إلى المهمل القياسي، يقال في محاسن ومشابه: حسينات وشبهات، وفي العاقل المذكور: حسينون وشبيهون، وكان أبو زيد يردّه إلى المهمل القياسي... قال يونس: إنَّ

⁽¹⁾ المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، 10 / 396.

⁽²⁾ ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الحموي المكتبة العلمية، بيروت، 1/340.

من العرب من يقول في تصغير سراويل: سرييلات اعتقاداً منه أنّها جمع سروالة، لأنّ هذه الصيغة مختصّة بالجمع، فجعل كلّ قطعة منها سروالة، قال:

عليه من اللؤم سروالة

ومن جعلها مفرداً - وهو الاولى - قال: سرييل أو سريويل⁽¹⁾.

والضمير في قوله [اعتقاداً منه] يصح أن يكون:

- جزءاً من كلام يونس

- من كلام الاستراباذي

فإن كان من كلام الاستراباذي فإنه يعني أنه يخالف يونس، وأن يونس ممن يقول بأن السروايل لا تكون إلا جمعاً فلا تصغر إلا على سرييلات كما نقل هو نفسه عن العرب. ولعل هذا الرأي هو الذي استقر في أذهان النحاة بعدُ. وهو الذي ظهر في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم⁽²⁾.

⁽¹⁾ شرح شافية، ابن الحاجب، 1 / 269 - 270.

⁽²⁾ ينظر: صحيح البخاري، 136/2، و السنن الصغرى للبيهقي، تحقيق: محمد ضياء الرحمان الأعظمي، مكتبة الرشد، الرياض، 2001م، 27 / 4، و سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاکر وآخرين، مكتبة المصطفى الباي الحلبي، مصر، ط2، 186/3.

3/ ما عمل بعضه في بعض و فيه معنى القسم:

عرض سيبويه بابا في نظرية العمل وبناء بعض التراكيب النحوية على أخرى تبدو غريبة عنها، وفي خضم ذلك تناول النحوي فتح قوسا صرفيا تكلم فيه عن نوع همزة لفظ "ايم" المتسخدم في القسم مع لفظ الجلالة خاصة.

والذي يهمننا في هذا المضمار؛ هو رأي يونس الذي نقله سيبويه في تلك الزاوية الصرفية، قال سيبويه: «وزعم يونس أن ألف ايم موصولة وكذلك تفعل بها العرب و فتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في الرجل و كذلك أيمن.

قال الشاعر:

فَقَالَ فَرِيْقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ ❁ نَعَمْ، وَفَرِيْقُ لَيْمُنُ اللَّهِ مَا نَدْرِي

سمعناه هكذا من العرب»⁽¹⁾. فأيد كلام شيخه بسماعه هو عن العرب وبيت الشاعر.

و (أيمن) اسم استعمل في القسم أيضا، وهمزته عند البصريين موصولة، واشتقاقه عندهم من اليمن وهو البركة، و عند الكوفيين قطع؛ لأنه جمع يمين عندهم. وقد يختصر منه فيقال و(أيم الله) بحذف الهمزة و النون ثم اختصر ثانيا فقليل (م) الله بضم الميم و كسرهما⁽²⁾. وذكروا فيه لغات أخرى وصلت عشرا.

(1) الكتاب، 3/503.

(2) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس الحموي، المكتبة العلمية، بيروت، 2/681.

وفي اللباب في علل البناء والإعراب: (واحتج الآخرون من وجهين أحدهما أنه جمع يمين

كقول الشاعر: (... ييري لها من أيمنٍ وأشمل)

فقابلها بالأشمل وفي جمعها في القسم زيادة توكيد والثاني أن همزتها مفتوحة وهمزة الوصل لا

تفتح مع غير لام التعريف.

والجواب أمّا الأوّل فلا حجّة فيه لأننا لا ننكر أن اليمين يجمع على (أيمن) في غير القسم

وأمّا ما ذكره فلا تعرّض له بالقسم وأمّا فتح همزتها فلغة فيها وللعرب فيها لغات فتح همزة

وكسرهما مع النون وفتحها وكسرهما مع حذف النون كقولك (إيم الله) والخامسة (آم الله) بكسرهما

وفتحها مع حذف الياء والنون و(من الله) بضم الميم وكسرهما و(م الله) بالضم والكسر.

وقال سيبويه: «إن (من) هنا حرف جرّ وليست الباقية من (إيمن) ولو جعلت هذه الحروف

والتصرفات في هذه الكلمة دليلاً على أنّها ليست جمعا كان متمسكاً صحيحاً»⁽¹⁾.

وفصل ابن فارس مبدياً رأياً أغرب من هذا، فيرى أن (أيم الله) مفتوحة همزة أقرب ما

تكون للقطع وإن كسرت (إيم الله)؛ فهي بالوصل الصق. ولئن كان الشقّ الأول من كلامه ذا

جدوى علمية نظراً إلى القول بأن "إيم" مختصرة من "أيمن" جمع يمين؛ فإنّ الشقّ الثاني من قوله يبدو

غريباً لا مؤيد له من تقلبات الكلمة وسياقات معانيها واستعمالاتها..

(1) اللباب في علل البناء والإعراب، 1 / 381.

قال ابن فارس: «وأما الَّتِي تقع في الأدوات - فقليلة على اختلاف فِيهَا، وإنما هي في قولهم " إِيْمُ الله ". والألف التي مع اللام في قولنا " الرجلُ ". وموضع الاختلاف أن الألف في " إِيْمُ " مقطوعة صحيحة. وهي بالهمزة أشبه بألفات الوصل، إلا أن نقول " إِيْمُ الله " بالكسر فيكون حينئذ أشبه بألف الوصل»⁽¹⁾.

و(إِيْمُ): محذوف منه والهمزة للقطع. وهذا مذهب الكوفيين وإليه ذهب الزجاج. وعند سيبويه: هي كلمة بنفسها وُضِعَتْ للقسم: ليست جمعاً لشيء والهمزة فيها للوصل⁽²⁾.

وتفرد ابن جني برأي أدق وأقرب إلى سنن اللغة وتعليقاتها وهو أن "إيمن" موصولة لشبهها بهمزة لام التعريف في كونها غير متمكنة من الاسم فاشبهت الحرف فشُبِّهت به فعلا وأداء، وحكى عن يونس الكسر في "إيم" قال: «فأما "إيمن" في القسم ففتحت الهمزة فيها وهي اسم من قبل أن هذا اسم غير متمكن ولا يستعمل إلا في القسم وحده، فلمّا ضارع الحرف بقلة تمكّنه؛ فُتِحَ تشبيها بالهمزة اللاحقة لحرف التعريف، وليس هذا فيه إلا دون بناء الاسم لمضارعه الحرف، وأيضاً فقد حكى يونس "إيم الله" بالكسر فقد جاء فيه بالكسر أيضاً كما ترى»⁽³⁾.

(1) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية لابن فارس، الناشر: محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ، 66/1. وينظر: همع الهوامع

شرح جمع الجوامع للسيوطي، 2 / 482.

(2) ينظر: المغرب في ترتيب المعرب، الخوارزمي المطرزي، دار الكتاب العربي، دط، دت، 515/1. و المحكم والمحيط الأعظم،

10 / 515. و المقتضب، 2/323.

(3) سر صناعة الإعراب، 1 / 117.

والخلاصة: أن رأي يونس غدا كقطب الرحي، تناولته وتداولته الأقلام الباحثة في هذه

المسألة الصرفية الصرفة بشيء من الاحترام، وبكثير من الثقة.

4/ حذف التنوين لكثرة الاستعمال، وبناء الكلمة:

مما يحيل بناء الكلمة ويغيّر معالمها مع بقاء وزنها على الأصل ما يحذف منه نون التنوين للعلم

بها، وإنما يصلح مثل ذلك فيما كثر استخدامه حتى علم موضع ما يحذف منه، وقد ترجم سيويوه

لهذه الفكرة بباب هو باب " ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير الإضافة، ولا دخول الألف

واللام، ولا لأنه لا ينصرف وكان القياس أن يثبت التنوين فيه".

وفي هذه الترجمة ما يفيد غرضه من إيراد الباب والعلل التي من أجلها يسوغ حذف التنوين

من غير الحالات المعهودة المطردة التي لا تحتاج إلى علة كثرة الاستعمال.

قال: « وذلك كل اسم غالب وُصف بـابن ثم أُضيف على اسم غالب أو كنية أو أمّ... وإنما

حذفوا التنوين من هذا النحو حيث كثر في كلامهم؛ لأنّ التنوين حرف ساكن وقع بعده حرفٌ

ساكن، ومن كلامهم أن يحذفوا الأول إذا التقى ساكنان، وذلك قولك: اضرب ابن زيد؛ وأنت

تريد الخفيفة، وقولهم: لد الصلاة في لدن؛ حيث كثر في كلامهم». ⁽¹⁾ أي: لو قيل: "كُتِبَ سعيدُ

بن زيد لخالد بن يزيد" لما كان لحذف تنوين التمكين الذي فيه إلا علة كثرة ورود مثل هذا في

الأعلام، وشبهه في اللغة "اضرب ابن زيد" التي مثل بها سيويوه وذلك أن استخدامهم نون التوكيد

(1) الكتاب، 504/3-505.

الخفية مع فعل الأمر شائع معلوم، ومثله لدُ الصلاة يُعلم حذفُ النون منه لغلبة استخدام "لدن" مع "الصلاة"؛ لأنّه زمن غلب عليهم التوقيت به، وهو زمن مشهور عندهم.

وقد ذكره سيبويه في موضع آخر من كتابه بأجلى من هذا قال: وتقول هذا أبو عمرو بن العلاء لأنّ الكنية كالاسم الغالب ألا ترى أنّك تقول هذا زيد بن أبي عمرو فتذهب التنوين كما تذهب في قولك هذا زيد بن عمرو لأنّه اسمٌ غالب وتصديق ذلك قول العرب هذا رجل من بني أبي بكر بن كلاب وقال الفرزدق في أبي عمرو بن العلاء:

مازلتُ أُغلقُ أبواباً وأفتحُها ❁ حتّى أتيتُ أبا عمرو بنَ عمّارٍ⁽¹⁾.

لكن هذا يحتمل الضرورة ولم يعتمد عليه سيبويه ولا صدر به استشهاده لعلمه بمكان الضرورة. ولذلك بنى سيبويه على هذا الكلام نظيره، فقال: «و قال يونس: من صرفَ هنداً قال: هذه هندٌ بنتُ زيدٍ؛ فنوّنَ هنداً. هذا موضع لا يتغير فيه الساكن و لم تدركه علّة، وهكذا سمعنا من العرب»⁽²⁾.

وعقد ابن السراج باباً ترجمته مطابقة لما ترجم به سيبويه قال فيه: فأما قول العجاج: «خالط من سلمى خياشيم وفا:

⁽¹⁾ الكتاب، 506/3.

⁽²⁾ المصدر نفسه، 506/3.

ففيه وجهان:

أحدهما أنه أقرّ ألف النصب مع غير الإضافة لأنّ آخر الأبيات قد أمن فيه التنوين الحاذف للألف. والثاني أنّه نوى الإضافة لوجوب تقديرها فأراد في الحذف ما ثبت مع الإظهار»⁽¹⁾.

وظهر مثل هذا التحليل لدى الأزهري؛ إذ يرى أنّ: "فو"، و"في"، و"فا"، إنّما يقال في الإضافة، ثم استدرك بقول العجاج السابق فقال: «وإنّما يستحسنون هذا اللفظ في الإضافة، أما إذا لم تُضف فإنّ الميم تُجعل عماداً للفاء؛ لأنّ الياء والواو والألف يسقطن مع التنوين، فكرهوا أن يكون اسم بحرف مغلق فعمّدت الفاء بالميم، إلّا أنّ الشاعر قد يضطر إلى إفراد ذلك بلا ميم، فيجوز في القافية... قلت: ومما يدلّ على أنّ الأصل في: فم، وفو، وفا، وفي، "هاء" حُذفت من آخرها: قولهم للرجل الكثير الأكل: فَيَّة، وامرأة فَيِّهة»⁽²⁾.

وعدّ بعض العلماء حذف التنوين من غير الإضافة ضرباً من أضرب الشذوذ، ورأى أنّ حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنوّن؛ لغير الإضافة والبناء غير معهود.

وقرّر ذلك بالتنبيه على ما يحدث في نظيره، وهو اسم لا النافية للجنس مركبة مع اسمها، وعللّ وضع التنوين وحذفه في ذلك الاسم بالثاقل بالتركيب وهو أحد مواطن التنازل عن التنوين دون حضور الإضافة. قال الرضي الاسترابادي في شرح الكافية: إنّ ما حصل في بيت العجاج

(1) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، 2 / 330.

(2) تمهيد اللغة، 5 / 245.

كالذي (أفادته (من) الاستغراقية في: هل من رجل في الدار، لأنّ (لا رجل في الدار) جواب: هل من رجل، فركبوا (لا) مع النكرة، كما أنّ (من) مركبة معها، تطبيقاً للجواب بالسؤال، ثم حذف التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب⁽¹⁾.

وهو رأي المبرد وأصحابه⁽²⁾.

ولما كان كلام يونس في هذه المسائل واضحاً عزّز به سيبويه موقفه واعتدّ به اعتداداً واضحاً وجعله كالدليل العلمي الذي لا يكاد يتطرق إليه الوهن.

5/ تحقير بنات الياء و الواو:

يبدو أنّ ليونس بن حبيب منهجا قويا إذا اختلفت الآراء ممن دونه وخالف هو غيره، فإنّه كان يجب أن يوازن ثمّ يرجح ثمّ يتبنّى رأيا ملفقا أو موفقا أو مبتدعا والأخير دأب الشجعان من النحويين الذين يجهرون بأرائهم المبتدعة الناجمة عن إعمال العقل والقياس وقدح الحجة بالحجة وبالنقل السليم.

ففي هذا الباب "تحقير بنات الياء و الواو اللاتي لامأتهن ياءات وواوات" عند الكلام على تصغير لفظ "أحوى" أورد سيبويه آراء بعض المشيخة قال: «وأما عيسى فكان يقول "أُحَيُّ"»

(1) ينظر: شرح الرضى على الكافية، 2 / 155.

(2) ينظر: المقتضب، 58/1.

ويصرف، وهذا خطأ. وأما أبو عمرو فكان يقول "أَحْيٌ". وأما يونس فيقول هذا "أَحْيٌ" كما ترى وهو القياس والصواب " وفي باب ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات.

قال سيبويه: «وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال: أختار "يا قاضي"؛ لأنه ليس بمنون كما أختار هذا القاضي، وأما يونس فقال: يا قاض، وقول يونس أقوى»⁽¹⁾. فاختاره لقوته.

وفي تصغير المعتل حاجة كبيرة إلى حذف القياس والبناء عليه، فالنسبة إلى الواو: وَاوِيٌّ، ويقال هذه قَصِيدَةٌ وَاوِيَّةٌ إذا كانت على الواو، وتَحْفِيرُهَا وُؤِيَّةٌ، ويقال أُوِيَّةٌ، ويقال: واو مواوأة وهمزوها كراهة اتصال الواوات. ويقال: كلمة مأوأة كمعوأة أي مَبْنِيَّةٌ من بنات الواو ويقال أيضاً: مُوِيَّةٌ من بنات الواو، ومُؤِيَّةٌ من بنات الياء⁽²⁾.

والخلاصة أن الواويات واليائيات من الأسماء يحدث في أوزان مجموعها وتحقيرها فراغات وزنية جلية لا يكشفها إلا غور القياس؛ وضبط الأصول؛ ومراعاة سنن العربية في الهروب من الإحراجات النطقية والعت؛ الذي يحدث بسبب الخصوصية التي تعتري الواو والياء على حد سواء؛ بحيث يعسر حذفها حيناً؛ فيتعين قلبها همزة، أو تغيير مكانها، وكل ذلك من ضرورات إتباع سنن العرب في كلامها.

(1) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ الطنطاوي، تح: عبد الرحمن بن محمد، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط1، 2005م، ص 86.

(2) تاج العروس من جواهر القاموس، 4 / 265. وينظر: لسان العرب، 6 / 364.

6/ إدغام المهمزتين:

قرر النحويون أنه كلما التقى مثلان وسكن الأوّل منهما وجب الإدغام والإظهار ليس من لغة العرب⁽¹⁾، ووجدوا أنفسهم بعد ذلك مضطّرين إلى تسجيل بعض الاستثناءات

التي يكون الإدغام فيها ناشزا أو مُخرجا من عمود كلام العرب.

ومن أوضح الأمثلة على ذلك الألف والمهزة، والياء المدية، قال المبرد: (إدغام الألف

محال)⁽²⁾. وقال ابن السراج: (وإذا كانت الواو قبلها ضمة والياء قبلها كسرة فإن واحدة منهما لا تدغم إذا كان مثلها بعدها وذلك قولك ظلموا واقتدا واطلمي ياسرا)⁽³⁾.

وقال: المهزة والألف والواو لا تدغم وإن كان قبلها فتحة في شيء من المقاربة)⁽⁴⁾.

قال سيبويه: (وأما المهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل قولك قرأ أبوك وأقريء أباك لأنك لا

يجوز لك أن تقول قرأ أبوك فتحققهما فتصير كأنك إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان؛ لأن المنفصلين

(1) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، 469/2، والكليات للكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري،

مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998، ص 79.

(2) المقتضب، 172/1.

(3) الأصول لابن السراج، 412/3.

(4) الأصول، 428/3. وينظر: المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تح: مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م، 549/1.

يجوز فيهما البيان أبداً؛ فلا يجريان مجرى ذلك، وكذلك قالته العرب وهو قول الخليل و يونس⁽¹⁾.

وتحدث سيبويه عن تخفيف أولاهما أو الأخرى في موضع آخر⁽²⁾ ما يفهم منه ترك الإدغام.

ويطالعنا فهم آخر أعمق لمذهب سيبويه ونعني الرأي الذي نقله ابن الحاجب عن السيرافي

شارح الكتاب وذلك قوله: (توهم بعض القراء أنّ سيبويه أنكر إدغام الهمزة، وليس الأمر على ما

توهموا، بل إنّما أنكره على مذهب من يخفف الهمز كما هو المختار عنده)⁽³⁾. ويرجى أنّ القصد

من لفظ "القراء" الوارد في كلام السيرافي هو قراء كتاب سيبويه لا قراء القرآن الكريم ويدل على

ذلك السياق وأنّ السيرافي من شراح الكتاب.

وفي كلامه دقة وصواب لو صحّ تطابقُ قَصْدِ سيبويه مع قَصْدِهِ، لأنّ سيبويه يقول بعد تلك

المقالة: وزعموا أنّ ابن أبي إسحاق كان يحقّق الهمزتين وأناس معه. وقد تكلم ببعضه العرب وهو

رديء، فيجوز الإدغام في قول هؤلاء، وهو رديء⁽⁴⁾ فإن قصد أهل التخفيف تطابقت نوايا

الرجلين وإلا فلا.

ورأي يونس مبني على ترك الإدغام إذا جاز البيان بالتخفيف أو نحوه وهذا مفهوم من قول

سيبويه السابق: (فتصير كأنك إنّما أدغمت ما يجوز فيه البيان؛ لأنّ المنفصلين يجوز فيهما البيان

⁽¹⁾ الكتاب، 4/443.

⁽²⁾ المصدر نفسه، 3/550.

⁽³⁾ شرح شافية ابن الحاجب، 3/236.

⁽⁴⁾ الكتاب، 4/443.

أبدا). أي: إذا صحّ لك قرا أبوك أو قرأ أبوك بإبدال الأولى أو تسهيل الثانية لم تكن تفصح إذا عدلت عن هذين التخفيفين إلى الإدغام.

وخلاصة رأيه أنّ التخفيف بالتسهيل أو التبديل أخفّ من الإدغام في باب الهمز خاصة. وهو معقول مقبول لأنّ التضعيف "الإدغام" في الهمز لا يزيده إلا خشونة وتعقيدا.

7/ حذف الياء في الأسماء المنقوصة:

الاسم المنقوص هو اسم منتهٍ بياء ساكنة لازمة قبلها كسرة لازمة.

أو هو اسم في آخره ياء مكسور ما قبلها⁽¹⁾.

قال في باب " ما يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الياءات": (وذلك قولك هذا قاضٍ وهذا غازٌ وهذا عمٌ تريد العمي... وحدثنا أبو الخطاب ويونس أنّ بعض من يوثق بعربيته من العرب من يقول هذا رامي وغازي وعمي...)

وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال أختار يا قاضي لأنّه ليس بمنوّن، كما أختار "هذا القاضي"⁽²⁾.

ثم عزا سيبويه ليونس ما يخالف هذا الذي ثبته، بيد أنّه وصفه بالقوة والتفوق على الرأي المشروح آنفا ولم يغفل الدليل "العلمي" الذي من أجله فضّل رأي شيخه يونس وقوّاه. فقال:

(1) ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف، المناوي، تحقيق: رضوان الداية، ط1، 1410هـ، دار الفكر المعاصر، بيروت-دمشق، ص 63، 679.

(2) الكتاب، 183/4 - 184

(وأما يونس فقال يا قاضٍ، وقول يونس أقوى؛ لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء؛ كانوا في النداء أجدر؛ لأن النداء موضع حذف يحذفون التنوين. ويقولون يا حارٍ ويا صاح ويا غلامٌ أقبل⁽¹⁾).

على أن رد الياء في هذا النوع من الأسماء حتى في غير النداء سائغ بل وروده في القرآن. قال الأشموني: (إذا وقف على المنقوص المنون فإن كان منصوباً أبدل من تنوينه ألف.. وإن كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف.. ويجوز الوقف برد الياء كقراءة ابن كثير ﴿...وَلِكُلِّ

قَوْمٍ هَادٍ﴾⁽²⁾ و ﴿...وَمَا لَهُمْ مِّنْ دُونِهِءِ مِنْ وَّالٍ﴾⁽³⁾.⁽⁴⁾

وقد قرّر سيبويه أن رأي يونس دقيق وهو الأصوب لما فيه من موافقة المنطق النحوي وتناغم الأبواب، وذلك أن الحذف في النداء كثير مطّرد وطيب والمقصود الترخيم فإنّه من أحسن المنادى وأشهره، وإذا تعاور على الاسم داعيان للحذف ازدان فيه وحسن ما لم يحسن في غيره أو فيه لدى مقام آخر.

(1) الكتاب، 4 / 184

(2) سورة الرعد، الآية: 8.

(3) سورة الرعد، الآية: 12.

(4) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 21/2.

والحق أنّ في كلام الخليل وجاهة أيضا، لم يسجلها سيبويه لأنّه أعجب برأي يونس وأخذ به. ووجهة قول الخليل تأتي من التشابه -الذي نبهنا إليه- بين يا قاضي و هذا القاضي في انعدام التنوين. كأنّه يرى أنّ داعي الحذف في الاسم المنقوص هو وجود التنوين الدال على التنكير المحض وهو لا يوجد في نداء قاضي، فالقصد يا قاضي على نداء النكرة المقصودة وهي ذات قرب من المعرفة.

8/ مسألة في لغات العرب في مضعف الفاء والعين:

في باب اختلاف العرب في تحريك الآخر لأنّه لا يستقيم أن يسكن هو والأوّل، من غير أهل الحجاز " جاء قول سيبويه:

(اعلم أنّ منهم من يحرك الآخر كتحرّيك ما قبله فان كان مفتوحا فتحوه وان كان مضموما ضمّوه وان كان مكسورا كسروه وذلك رد وعض وفرّ يا فتى.. ومنهم من يدعه إذا جاء بالألف واللام على حاله مفتوحا يجعله في جميع الأنبياء كـ "أين". وزعم يونس أنّهم يقولون:

غُضَّ الطرفَ إنَّك من نميرٍ

وأما يونس وناس من النحويين فيقولون اضربان زيدا واضربنان زيدا فهذا لم تقله العرب وليس له نظير في كلامهم ولا يقع بعد الألف ساكن إلا أن يدغم⁽¹⁾.

(1) الكتاب، 3/ 532-533، وينظر: الأصول لابن السراج، باب ما يحرك من السواكن في آخر الكلم وما يسكن من المتحرّكات، 2/ 363.

وههنا نسطر أنه عزا ليونس رأيين وصف أحدهما بالمروي المقبول المتواتر، ونسب الآخر إلى القياس المحض وأنه لا تقوله العرب معتمدا على قواعد استنبطها النحويون أنفسهم من مدونات اللغة ذاتها.

وعقد ابن السراج بابا في هذا المضمار سماه: باب "ما حرك من أواخر الكلم السواكن من أجل سكون ما قبلها وليس التحريك تحرك البناء كأمين وأولاءٍ وحيث" جاء فيه: (فمن ذلك الفعل المضاعف والعرب تختلف فيه وذلك إذا اجتمع حرفان من موضع واحد فأهل الحجاز يقولون: "اردد وإن تضارر أضرار" وغيرهم يقول: "ردّ وفرّ وإن تردّ أردّ... والذين يدغمون يختلفون في تحريك الآخر فمنهم من يحركه بحركة ما قبلها أي حركة كانت وذلك رُدّ وعُضّ وفرّ.. لأن قبلها فتحة فإن جئت بالألف واللام وأردت الوصل كسرت الأول كله فقلت: "رُدّ القومَ وردّ ابنك وعُضّ الرجل وفرّ اليوم وذلك لأن الأصل: أرددّ فهو ساكن"⁽¹⁾.

وذكر سيوييه وتبعه ابن السراج لغات العرب فيه⁽²⁾ فجعلها الأول ثلاثة وزاد ابن السراج

رابعة:

– لغة الفك مع الإسكان: وهو الأصل على لغة أهل الحجاز...

⁽¹⁾ الأصول في النحو، 2 / 362.

⁽²⁾ ينظر: الكتاب 3/533، و الأصول في النحو، 2 / 363.

- ومنهم من يفتح على كل حال إلا في الألف واللام وألف الوصل وهم بنو أسد. قال

الخليل: شبهوه بـ(أين وكيف)

- ومنهم من يدعه إذا جاء بالألف واللام مفتوحاً يجعله في جميع الأشياء (كأين).

- ومن العرب من يكسرُ ذا أجمع على كل حال فيجعله بمتزلة (اضرب الرجل) وإن لم

تجيء بالألف واللام لأنه فعل حرك لالتقاء الساكنين.

ونحن نقرأ دوماً في مؤلفات النحاة ما قرروه منه أنه: (إذا سكن ثاني المثليين؛ لاتصاله بضمير

مرفوع نحو: " حَلَّتْ " تعين الفك؛ لأن الإدغام يوجب تسكين الأول، والاتصال بالضمير يوجب

تسكين الثاني، فترك الإدغام فراراً من التقاء الساكنين، وكان تحريك الأول أولى؛ لأن حركته تدل

على وزنه وهي مع التسكين مُحْتَمَلٌ كَوْنُهَا فَتْحَةً أَوْ كَسْرَةً أَوْ ضَمَّةً... على أن بعض العرب

يبقي الإدغام ويجرك المثل المتصل بالضمير وهي لغة رديئة"⁽¹⁾.

وهذا ظاهر في كتبهم من قديم جدا فهذا المراد يقرّر أنك: (أمرت الواحد فقلت "أفعلُ

" من هذا المضاعفة فأنت محيّر؛ إن شئت قلت ارددُ كما تقول أقتل،... وهذا أجود الأقاويل. وقد

يجوز أن تقول: فِرَّ رُدَّ عَضَّ فَإِذَا قَلتْ ذَلِكَ فَإِنَّمَا طرحت حركة العين على الفاء، فلما تحركت

الفاء سقطت ألف الوصل وقد التقى في الوقف ساكنان، فإذا وصلت فكان الحرف من باب

(1) إيجاز التعريف في علم التصريف، محمد بن عبد الله الطائي، تح: محمد المهدي عبد الحي، الناشر: عمادة البحث، الجامعة الإسلامية، السعودية، ط1، 1422هـ، ص 209.

(يَفْعُل) فَأَنْتِ فِي تَحْرِيكِهِ مَخِيرٌ يَجُوزُ فِيهِ الْوَجُوهُ الثَّلَاثَةُ. تَقُولُ غُضٌّ يَا فِتَى وَغُضٌّ وَغُضٌّ أَمَّا الْكَسْرُ فَعَلَى أَنَّهُ أَصْلُ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ. وَأَمَّا الضَّمُّ فَلِلْإِتْبَاعِ وَأَمَّا الْفَتْحُ فَلِأَنَّهُ أَحْفُ الْحَرَكَاتِ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَحْرُكُ الْآخَرَ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ. فَإِنْ كَانَ مِنْ بَابِ مَسَّ جَازَ فِيهِ الْفَتْحُ مِنْ وَجْهَيْنِ لِحَفَّتِهِ وَلِلْإِتْبَاعِ وَجَازَ الْكَسْرُ لِمَا ذَكَرْتَ لَكَ⁽¹⁾.

أمدّنا بمذاهب العرب مع تعليلاتها التي اكتشفها من خلال سبر أنماط اللغة التعبيرية المطردة.
وقال الفارابي معللاً لغتي الفك والإدغام دون ترجيح إحداهما على الآخر ما يدلّ على تساويهما في القوة والفصاحة وقوة الاستعمال:

(وَإِنَّمَا وُلِدَ الْإِدْغَامُ فِي الْكَلَامِ لِأَنَّهُمْ كَرِهُوا أَنْ يُحْرَكُوا اللِّسَانَ بِحَرْفَيْنِ مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ. فَإِذَا تَبَيَّنَتْ قُلْتُ رُدًّا، فَأُدْغِمْتُ، لِأَنَّ اللَّامَ قَدْ تَحَرَّكَتْ، وَضَمَمْتُ الْفَاءَ، وَكَانَتْ سَاكِنَةً لِأَنَّ الْعَيْنَ لِمَا سَكَنْتَ لِلْإِدْغَامِ حَرَّكَتَ الْفَاءَ بِحَرَكَةِ الْعَيْنِ لِثَلَاثِ يَجْتَمِعُ سَاكِنَانِ، فَسَقَطَتِ الْأَلْفُ لِذَلِكَ، لِأَنَّهَا إِنَّمَا كَانَتْ اجْتَلَبَتْ لِأَنَّ الْفَاءَ كَانَتْ سَاكِنَةً، فَلَمْ يُمَكَّنِ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا، فَلَمَّا تَحَرَّكَتَ الْفَاءَ لِتِلْكَ الصَّلَةِ اسْتَعْنِيَ عَنِ الْأَلْفِ.... وَالْإِظْهَارُ لُغَةٌ أَهْلِ الْحِجَازِ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿...وَاعْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ...﴾⁽²⁾، قَالَ الدُّوَلِيُّ:

(1) المقتضب، 1 / 184.

(2) سورة لقمان، الآية: 18.

أُعِدُّ مِنَ الرَّحْمَنِ فَضلاً وَنِعْمةً ❁ عليك إذا ما جاء للخيرِ طالب⁽¹⁾
 والإدغام لغة أهل نجد، قال جرير:
 فَعُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ ❁ فلا كعباً بلغت ولا كلاباً⁽²⁾.

وهي مسألة كثيرة الشواهد طحنتها آلة النحويين كثيراً⁽³⁾. وشواهد اللغتين التميمية والحجازية في التثنية ومن ذلك قوله تعالى: ﴿... مَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنِ دِينِهِ...﴾⁽⁴⁾، هذه قراءة عاصم، وقراءة نافع بالفك على لغة الحجازيين أي: "من يرتد".

احتذى يونس في هذه المسألة آراء متباينة لكنّها متعاونة فمرة نراه ينجح إلى ما تألفه العرب وتكثر منه فيجعله مذهبا له ويعلّل له من كلامهم والأقيسة المستنبطة، ومرة نجده يبالغ في القياس حتى يذكر ما لا تتكلّم به العرب إلا ندورا شديدا.

(1) ينظر: معجم ديوان الأدب: لأبي إسحاق الفارابي، 3/ 135.

(2) ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1406هـ، ص 63.

(3) ينظر: الممتع لابن عصفور الإشبيلي، مكتبة لبنان، ط1، 1/ 405، وشرح الشافية للرضي، 3/ 244، وشرح الكافية الشافية، 4/ 2190، والارتشاف، ص344، وشرح الأشموني، 4/ 351.

(4) سورة المائدة، الآية: 56.

9/ النون المؤكدة الخفيفة في الوقف:

نون التوكيد الثقيلة نون ثابتة في الوقف والوصل لأنها حرف معنى مكوّن من أكثر من حرف مبنى. وأمّا الخفيفة فإنّ لها شبيها بنون التنوين في الزيادة والتطرّف والضعف والخفة فلذلك تنقلبان في الوقف أو تحذفان.

قال سيبويه في باب الوقف عند النون الخفيفة:

(وذلك قولك للمرأة وأنت تريد الخفيفة: اضربي وللجميع اضربوا وارموا وللمرأة ارمي واغزي، فهذا تفسير الخليل، وهو قول العرب ويونس⁽¹⁾).

ثم يطرح لنا مناولة بين الخليل ويونس ليخرج بعد ذلك برأي ملفق ينشد فيه الصواب و"العلمية"، يقول: (وأما يونس فيقول: احشبي واحشوا يزيد الياء والواو بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة، فقال الخليل لا أرى ذاك إلا على قول من قال: هذا عمرو ومررت بعمرى وقول العرب على قول الخليل⁽²⁾)، أي: العمل لدى العرب من قديم على ما قاله الخليل، أي: فقد صدق. ثم قال: (... وينبغي لمن قال بقول يونس في احشبي واحشوا إذا أراد الخفيفة أن يقول هل تضربوا بجعل الواو مكان الخفيفة كما فعل ذلك في احشبي لأن ما قبلها في الوصل مرتفع إذا كان الفعل للجمع ومنكسرا إذا كان للمؤنث ولا يرد النون مع ما هو بدل من الخفيفة

(1) الكتاب، 522/3.

(2) المصدر نفسه، 522/3.

كما لم تثبت في الصلة وإنما ينبغي لمن قال بدا أن يجريها مجراها في المجزوم لأن نون الجميع ذاهبة في الوصل كما تذهب في المجزوم وفعل الاثني المرتفع بمثلة فعل الجميع المرتفع⁽¹⁾.

ويفسرُ هذا القول بما أورده ابن السراج إذ قال: (قد أبدلت الألف من التنوين في النصب نحو رأيت زيدا والوجه في ذلك أن التنوين والنون غنة تشبه الواو فكأن الواو وقعت بعد فتحة فأبدلت ألفا وقصد بذلك الفرق بين النصب وبين أخويه وخف ذلك على ألسنتهم ودلوا به على العناية بالتنوين والإعراب وقد أبدلت من النون الخفيفة في التوكيد نحو اضربا في الوقف لأنها أشبهت التنوين في سكونها وزيادتها وانفتاح ما قبلها واختصاصها بالأفعال كما أن تلك مختصة بالأسماء)⁽²⁾.

وأورد الخليل شواهد في هذا الباب منها آيات بينات ومنها أبيات شعرية. قال: (وأما الألف التي تكون عوضا من النون الخفيفة مثل قولك يا زيد اضربا ولا تتحول النون الخفيفة ألفا إلا عند الوقف عليها كقوله تعالى: ﴿...لَيْسَ جَنَسًا وَلَيْكُونًا مِّنَ الصَّغِيرِ﴾⁽³⁾ " (4).

ثم أورد مجموعة من الشواهد الشعرية لتوكيد هذا الحكم منها قول الشاعر:

(1) الكتاب، 523/3.

(2) الأصول في النحو، 2 / 310.

(3) سورة يوسف، الآية: 32.

(4) الجمل في النحو، للخليل، 256/1-257.

تَسَاوَرَ سِوَارًا إِلَى الْمَجْدِ وَالْعُلَا * وَأَقْسَمَ حَقًّا إِنْ فَعَلْتَ لِيَفْعَلَا

وقول العجاج:

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا * شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

أراد والله أعلم ما لم يعلمن وليفعلن فقلب النون ألفا عند الوقف.. وقال الشاعر:

أضربَ عنكَ الهمومَ طارِقَهَا * ضَرَبَكَ بِالسَّوْطِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ⁽¹⁾

كأنه أراد اضربن فأسقط النون لثقله وترك الباء مفتوحا

وزعموا أن قول الله تبارك وتعالى: ﴿أَلْفِيَا فِي جَهَنَّمَ...﴾⁽²⁾ معناه ألقين للواحد بالنون،

بالنون، ومثله قول الشاعر:

يا هندُ ما أَسْرَعَ ما تَسْعَسعا * فقلتُ يا هنادُ لوماً أو دعا

أي لومن أو دعن للواحد⁽³⁾.

ورد في كلام لابن جني: أنه إذا وقف على النون الخفيفة أُبدل منها للفتحة قبلها ألف، تقول

يا زيد اضربا ويا عمرو قوما فإن لقيها ساكن بعدها حذفت لالتقائهما، قال الشاعر:

(1) منسوب إلى طرفة بن العبد، وليس في ديوانه، ينظر: تفسير أبيات المعاني، أبو المرشد المعري، 1 / 41.

(2) سورة ق، الآية: 24.

(3) ينظر: تفسير أبيات المعاني، 1/256-257.

ولا تُهينَ الكريمَ علَّك أنْ ❀ ترَكَعَ يوماً والدَّهرُ قد رَفَعَهُ⁽¹⁾

أراد تهينن فحذف⁽²⁾.

قال السيوطي: "وتحذف الحفيفة للوقف بعد كسر أو ضم مردودا ما حذف لها من ياء أو واو لزوال سبب حذفها وهو التقاء الساكنين بحذفها... وقال أبو حيان الذي يظهر أن دخولها في الوقف خطأ لآتيها لا تدخل لمعنى التوكيد ثم يحذف ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاءت له".

وأجاز يونس في هذه الحالة إبدالها ياء وواو ويظهر ذلك ظهوراً بيناً في نحو اخشون واخشين فيقال اخشي واخشوا، كما أبدلت ألفا بعد الفتح إجماعاً كقولك في اضربن اضربا وفي التزيرل! ﴿لَنَسْفَعًا...﴾⁽³⁾ ولذلك رسم بالألف على نية الوقف⁽⁴⁾.

ومذهب يونس هذا لم يركز عليه سيبويه وإن ذكره عرضاً وهو مذهب فريد لم يقل به غيره من أهل طبقتة وبقي في كتب المتأخرين منسوباً إليه ومعرفاً به.

(1) نهاية الأرب في فنون الأدب، للنويري، تحقيق: مفيد قمحية وجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1424هـ، 2004م، ط 1، 63/3، أنه للأضبط بن قريع السعدي: وقبلة البيت الشهير:

قد يجمع المالَ غيرُ آكله ❀ ويأكلُ المالَ غيرُ من جمَعَهُ

(2) ينظر: اللمع في العربية، 1 / 201-202.

(3) سورة العلق، الآية: 16.

(4) همع الهوامع، 2 / 618.

وفي شرح المعلقات وردت كلمة "لتكتنن" في شعر طرفة؛ في قوله في وصف الناقة:

كَفَنَطَرَةَ الرَّؤْمِيِّ أَقْسَمَ رَبُّهَا ❁ لَتُكْتَنَنَّ حَتَّى تُشَادَ بِقَرْمَدٍ⁽¹⁾

فقال فيها بعض الشراح: (أقسم بالنون الخفيفة. والوقف عليها بالألف عوضاً عن التنوين، ولا عوض منها إذا كان قبلها ضمة أو كسرة؛ لأنهم شبهوها بالتنوين في الأسماء، لأنك تعوض منه في موضع النصب ولا تعوض في موضع الرفع والجر. أو لأن النون تحذف في الأفعال لالتقاء الساكنين والتنوين في الأسماء، فالاختيار فيه التحريك، لأن ما يدخل في الأسماء أقوى مما يدخل في الأفعال يقول بأن هذه الناقة كالأرجح لانتفاخ جوفها"⁽²⁾).

هكذا نجد النحويين يكادون يطبقون على استحسان الرأي الذي سبق إليه يونس وبعج علتة بإيضاح الشبه القائم بين نون التوكيد الخفيفة ونون التنوين إحداهما للتوكيد والأخرى للتمكين ولفظهما واحد فتهوئ الحرك فيهما وعاملتهما العرب معاملة واحدة فاتحد الحكم الصرفي والصوتي فيهما.

(1) ديوان طرفة بن العبد، طرفة بن العبد الوائلي، تح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1423هـ، ص 22.

(2) شرح المعلقات التسع، للشيباني، تح: عبد المجيد همو، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط1، 1422هـ ص49. وجمهرة أشعار العرب، لأبي زيد القرشي، تح: علي محمد البجادي، فحضة مصر، دط، دت، ص 312.

المبحث الثالث: مسائل خلافية صرفية يونس طرفاً فيها:أ. خلافاته مع الخليل:المسألة الأولى: تصغير ما كان على خمسة أحرف:

اختلف يونس والخليل في تصغير الخماسي إذا كان صحيح الرابع مثل سفرجل، وفرزدق، وشمردل.

عند يونس تصغر على "سفيرج"، و"فريزد"، و"شميرد". أما عند الخليل فتصغر على "سفيرجل" و"فريزدق" و"شميردل" دون حذف، مع أنّ هذا التصغير لم يرد في اللسان العربي، وأخذ سيبويه برأي الخليل ورّجحه على رأي يونس، مع أنّه يدرك أنّ ما قاله يونس وارد في كلام العرب، وما قاله الخليل غير وارد وإن كان مقيساً، يقول سيبويه: وذلك نحو سفرجل وفرزدق وقبعثري وشمردل وجحمرش وصهصلق، فتحقير العرب هذه الأسماء، سفيرج وفريزد وشميرد وقبيعت صهصيل... وإّما منعهم أن يقولوا سفيرجل أنّهم لو كثروه لم يقولوا "سفارجل" ولا "فرازدق... وهذا قول يونس، وقال الخليل لو كنت محقراً هذه الأسماء لا أحذف منها شيئاً كما قال بعض النحويين لقلت: (سفيرجل) كما ترى حتى يصير بزنة (دنينير) فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب.⁽¹⁾

(1) الكتاب، 3 / 347.

يتضح لنا من هذا النص أن سيبويه قد انحاز إلى رأي الخليل مع أنه يعلم بعدم وروده في كلام العرب، وهذا يدل على تمسكه بالقياس، وتفضيله إياه على السماع، وقد جاء المتأخرون، واعتمدوا رأي يونس. بقول ابن عقيل: «فتقول في (سفرجل): سفيرج كما نقول: سفارج وفي مستدع - مديع.»⁽¹⁾

وعلى هذا الأساس نقول: إنَّ تعليل يونس مستنبط من واقع كلام العرب وعنده: "القياس على ما له نظير أحسن من القياس على ما ليس له نظير"، وهي قاعدة البصريين، أعملها يونس كثيرا حتى طبعت أقيسته وكثيرا من آرائه. وتعليل الخليل يرتكز على القاعدة النظرية العامة؛ وهي إضافة ياء قبل الحرف الأخير في الاسم عند تصغيره في الثلاثي والرباعي.

المسألة الثانية: تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان:

ومن أقيسة يونس التي خالف فيها الخليل وعارضه فيها سيبويه تصغير كلمة (قبائل) إذا سمي به رجل، قال سيبويه: «وإذا حقرت رجلا اسمه "قبائل" قلت: "قبيل"، وإن شئت قلت: "قبيليل" عوضا مما حذف، والألف أولى بالطرح من الهمزة، لأنها كلمة حيّة لم تجئ للمد، وإنما هي بمترلة جيم (مساجد) وهمزة، (برائل) وهي في ذلك الموضع والمثال، والألف بمترلة ألف (عذافر)⁽²⁾ وهذا

⁽¹⁾ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 478/2.

⁽²⁾ العذافر: الأسد والأنثى عذافرة.

هو قول الخليل. وأما يونس فيقول (قبيل) بحذف الهزمة إذا كانت زائدة كما حذفوا ياء (فراسية) وياء (عفارية)، وقول الخليل أحسن كما أن (غفيرية) أحسن.⁽¹⁾

وفيما زاد على الثالث وكان معتلا أو مضعفا خلاف بينهم أي الحرفين هو الزائد، وذلك في مثال (فَعَلَّ وَفَعَلَّ ونحوهما) أمّا يُؤنّس وسيبويه فيريان أن الزائد هو الثاني في نحو: (سَلَّم، وَقَطَّع، وَجَلَّب، وَخَدَّب، ونحوها)⁽²⁾.

وقد بين سيبويه حجّتهم في كون الأواخر هي الزوائد، فقال: (وأما غيره فجعل الزوائد هي الأواخر، وجعل الثالثة في (سَلَّم) وأخواتها، هي الزائدة؛ لأنّ الواو تقع ثالثة في (جَدُول)، والياء في (عَثِير)، وجعل الآخرة في (مَهْدَد) ونحوه، بمتزلة الألف في (مِعْزَى، وَتَثْرَى)، وجعل الآخرة في (خَدَّب) بمتزلة النون في (خِلْفَنَة)، وجعل الآخرة في (عِدْبَس) بمتزلة الواو في (كَنْهَوْر، وَبَلْهَوْر)، وجعل الآخرة في (قَرَشَب) بمتزلة الواو في (قِنْدَاو)، وجعل الخليل الأولى بمتزلة الواو في "فِرْدَوْس". ثم قال سيبويه: (وكلا الوجهين صوابٌ ومذهبٌ)⁽³⁾.

أمّا المبرد فوصف قياس يونس بالرديء⁽⁴⁾ كما جاء في الكتاب تماما، ولم يزد على ما قاله سيبويه بل قال شارحا له: (وتحليل يونس لهذا التصغير هو على أساس أنه اجتمع في الكلمة حرفان

(1) الكتاب، 439/3.

(2) ينظر: الخلاف بين سيبويه والخليل في الصوّت والبيّة، د. أحمد بن محمد بن أحمد القرشي، مقال في مجلة جامعة أم القرى للعلوم الإنسانية عدد 11، 1997م، ص 384.

(3) ينظر: الكتاب 329/4.

(4) يونس البصري، أحمد مكي الأنصاري، ص 202.

زائدان؛ وهما الألف اللينة والهمزة والمادة الأصلية للكلمة هي (ق ب ل)؛ فكل من الحرفين زائدين فيها، فكان حذف القريب من الطرف وهو الهمزة أولى من حذف غيره؛ لأنّ الحذف يكثر في الطرف وما كان قريباً منه، وهذا هو القياس⁽¹⁾.

ويلحظ أنّ تعليق يونس وتعليبه قريب إلى موافقة العقل مع العناية بجوهر ما تتطلبه اللغة وما تدأب عليه. ولا شكّ أنّ هذا هو أصوب السبل في تعاطي التعليل وأهدى إلى معدن اللغة وأرومتها وأقرب إلى روح الدراسة العلمية الناجعة.

ب. خلافاته مع جمهور النحويين:

ومن مسائل الصرف التي خولف فيها يونس، أو لنقل: خالف فيها يونس أو اختلف فيها مع جمهور النحويين وجلتهم نورد- تمثيلاً لا حصراً - أربع مسائل:

1/ استعمالات الجموع ودلالاتها على المعاني باختلاف أوزانها:

قد ناقشوا جمع "الرهن" وجموعه، وبعضها وارد في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَبِيلٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهْلٌ مَّفْبُوضَةٌ...﴾⁽²⁾. قراءة جمهور القراء: (فرهان) بالألف على وزن "فِعال"، وهو من أوزان الكثرة، يطرد في ما كان واحده على "فعل" «اسما كان أو صفة،

⁽¹⁾ المقتضب، المبرد، 86/2.

⁽²⁾ سورة البقرة، الآية: 282.

بشروط ألا يكون يائي الفاء أو العين نحو كلب وكلاب وصعب وصعاب»⁽¹⁾، واختار أبو عمرو بن العلاء البصري (ت154هـ): (فَرُهْنٌ) بوزن "فُعْل". وكلا الوزنين مستخدم في جمع فُعْل، وهو وزن يطرد في « كل اسم رباعي قبل لامه مد صحيح الآخر، مذكرا كان أو مؤنثا»⁽²⁾، وهو من جموع الكثرة.

قال السمين الحلبي: (وقرأ ابن كثير وأبو عمرو: « فَرُهْنٌ » بضم الراء والهاء، والباقون: «فَرِهَانٌ» بكسر الراء وألف بعد الهاء... فأما قراءة ابن كثير فجمع رَهْن، و"فَعْل" يُجْمَعُ عَلَى فُعْلٍ نَحْو: سَقْفٍ وَسُقْفٍ. ووقع في أبي البقاء بعد قوله: « وَسَقْفٌ وَسُقْفٌ، وَأَسَدٌ وَأُسْدٌ، وَهُوَ [وهم] » ولكنهم قالوا: إن فُعْلًا جَمْعُ فَعْلٍ قَلِيلٍ، وقد أورد منه الأَخْفَشُ ألفاظًا منها: رَهْنٌ وَرُهْنٌ، وَلَحْدُ الْقَبْرِ وَلُحْدٌ، وَقَلْبُ النَّخْلَةِ وَقَلْبٌ، وَرَجُلٌ تُطٌّ وَقَوْمٌ تُطٌّ، وَفَرَسٌ وَرَدٌّ وَخَيْلٌ وَرُدٌّ، وَسَهْمٌ حَشْرٌ وَسَهَامٌ حُشْرٌ)⁽³⁾.

وقطب الرحي في هذه القضية قراءة أبي عمرو وهي صحيحة متواترة لا تخالف المصاحف العثمانية ولا الشهير المقيس من كلام العرب.

وعلل أبو عمرو اختياره لهذه القراءة بقوله: « وإنما قرأت "فَرُهْنٌ" للفصل بين الرهان في الخيل؛ وبين جمع "رَهْن" في غيرها» وأنشد أبو عمرو مستدلا لقراءته قول قعب:

(1) الفيصل في ألوان الجموع، عباس أبو السعود، دار المعارف، مصر، ص 48.

(2) ينظر: الفيصل في ألوان الجموع، ص 48.

(3) الدر المصون في علم الكتاب المكنون، 2 / 679.

بانت سعادٌ وأمسي دونها عدنٌ ❁ وغلقتَ عندها من قبلك الرهن⁽¹⁾.

قال السمين: «ومعنى هذا الكلام أننا اخترت هذه القراءة على قراءة " رهان "، لأنه لا يجوز له أن يفعل ذلك كما ذكر دون أتباع رواية»⁽²⁾.

مع أن الزجاج يقول: « إن فُعلاً جمع فعلٍ قليلٌ»، وحكي عن أبي عمرو أنه قال: « لا أعرف الرهان إلا في الخيل لا غير». وقال يونس: « الرهنُ والرَّهانُ عربيان، والرهنُ في الرَّهنِ أكثرُ، والرَّهانُ في الخيلِ أكثرُ» وأنشدوا أيضاً على رهن ورهن قوله:

آليتُ لا نُعطيه من أبنائنا ❁ رهنًا فيفسدَهم كرهنٍ أفسداً⁽³⁾

وقيل: إن رهنًا جمع رهان، ورهان جمع رهن، فهو جمع الجمع، كما قالوا في ثمار جمع ثمر، وثمر جمع ثمار، وإليه ذهب الفراء وشيخه، ولكن جمع الجمع غير مطرد عند سيبويه وجماهير أتباعه كأبي على الفارسي والأخفش⁽⁴⁾.

وأورد أبو حيان هذا الرأي ليونس وهو يعالج ذات المسألة في تفسير لذات الآية الكريمة إذ قال: «قرأ الجمهور: فرهان، جمع رهن نحو: كعب وكعاب. وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو: فرهن، بضم الراء والهاء. وروي عنهما تسكين الهاء. وقرأ بكل واحدة منهما جماعة غيرهما، فقليل: هو جمع رهان، ورهان جمع رهن، قاله الكسائي، والفراء. وجمع الجمع لا يطرد عند سيبويه، وقيل:

(1) ينظر: المصدر نفسه، 679/2

(2) الدر المصون في علم الكتاب المكنون، 2 / 679.

(3) المصدر نفسه 679/2، والبيت نسبة ابن منظور والزيدي للأعشى. ينظر: اللسان مادة (رهن). تاج العروس، (رهن).

(4) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، 200/6.

هو جمع رهن، كسقف، ومن قرأ بسكون الهاء فهو تخفيف من رهن، وهي لغة في هذا الباب، نحو: كتب في كتب، واختاره أبو عمرو بن العلاء وغيره، وقال أبو عمرو بن العلاء: لا أعرف الرهان إلا في الخيل لا غير، وقال يونس: الرهن والرهان عربيان، والرهن في الرهن أكثر، والرهان في الخيل أكثر. انتهى. وجمع فعل على فعل قليل، ومما جاء فيه: رهن قول الأعشى:

آلَيْتُ لَا يُعْطِيهِ مِنْ أَبْنَائِنَا رُهْنًا فَيُفْسِدَهُمْ كَرَهْنًا أَفْسَدًا⁽¹⁾.

وما من شك في أن بين جمع المفردة على جمع سالم وبين جمعها على جمع تكسير فرقا بينا، أعتقد أنه يكمن في أن أفراد الجمع السالم يفترض بهم التشابه؛ وأفراد المكسر لا ينتظر منهم ذلك عادة، وذكروا فروقا أخرى.

فقد قال الجرجاني: « فإذا ذكر المجاز وأريد أن يعد هذا النحو من الاستعارة فيه فالوجه أن يضاف إلى العقلاء جملة ولا تستعمل لفظة توهم أنه من عرف هذه اللغة وطرقها الخاصة بها كما تقول مثلا فيما يختص باللغة العربية من الأحكام نحو الإعراب بالحركات والصرف ومنع الصرف ووضع المصدر مثلا موضع اسم الفاعل نحو رجل صوم وضيع وجمع الاسم على ضروب نحو جمع السلامة والتكسير وجمع الجمع وإعطاء الاسم الواحد في التكسير عدة أمثلة نحو فرخ وأفرخ وفراخ وفروخ، وكالفرق بين المذكر والمؤنث في الخطاب وجملة الضمائر وما شاكل ذلك»⁽²⁾.

⁽¹⁾ تفسير البحر المحيط، 2 / 371.

⁽²⁾ أسرار البلاغة، 1 / 35.

وقال ابن جني: (فإن قلت: فقد يُجمع الجمع نحو أكلب وأكالب (وأسقية وأساق) فكيف القول في ذلك قيل له: فرق بينهما أن علمي التأنيث في (مسلمات لو قيل مسلمات) لكانا لمعنى واحدٍ وهو التأنيث فيهما جميعاً وليس كذلك مَعْنَى التَكْسِيرِ في أكلب وأكالب. وذلك أن معنى أكلب أنها دون العشرة ومعنى أكالب أنها للكثرة التي أوّل رتبها فوق العشرة. فهذان معنيان - كما تراهما - اثنان فلم ينكر اجتماع لفظيهما لاختلاف معنيهما»⁽¹⁾.

ونقل السيوطي عن أبي حيان فرقا إجرائيا نحوياً قال: «قال أبو حيان: والأحوط ألا يجوز إلا بسمع، قال أما الجمع السالم؛ فالقياس الجواز فيه نحو "زيدا أتم ضاربوه" و"زيدا أتن ضاربأته" والفرق بينه وبين المكسر أن التفسير يبعد عن شبه الفعل ويلحق بالأسماء المحضة»⁽²⁾.

وهذا شبيه بالفرق بين صيغ المبالغة وتدرجها في المبالغة والتكثير من أدنى إلى أعلى.

إنّ في رأي يونس في هذه المسألة اختصاراً غير محلّ مع بيان حكم أطالت في شرحه أقلامهم. فلم يدّع ما هو بعيد منكر كادعاء من قال إنّ رهان جمع رهن إي جمع الجمع، وهو جمع ياباه النحويون إلا عن مندوحة إليه. ولم يزعم ضعف أحد الجمعين، ثم إنه أعرب عن قراءته وفكرته التي تمليها عليه خبرته فرأى أن الرهن في الرهن بمعنى "الحبس" أكثر، والرهان جمع للمسابقة في رباط الخيل. كذا هو استعمال العرب. وهو رأي تطمئن النفس إليه ويبدو موافقاً للاستعمال.

⁽¹⁾ الخصائص، 3 / 235 - 236.

⁽²⁾ همع الهوامع، 132/3.

2/ مسألة تاء "كلتا":

تحدّث النحويون في باب صرفي عن بناء كلا وكلتا ووزنهما وتصرفهما في الجمع والتصغير والنسب إليها ونحو ذلك، وهذا إنّما يحق فيها إذا سمي بها أو استعملت استعمال الأسماء المحضة وُفرغت من معنى التثنية الذي يلزمها.

قال السمين (ت 756هـ) متحدّثا عن "كلتا" اللفظة القرآنية: « وتاؤها بدل عن واو، وألفها للتأنيث، ووزنها فعلى كذكرى. وقال يونس: ألفها أصلٌ وتاؤها مزيدة، ووزنها فعتل. وقد ردّ عليه الناس، وله موضعٌ غيرُ هذا. والنسب إليها عند سيويه: كلويّ كمدكرها، وعند يونس: كلتويّ لثلا تلتبس، وهذا القدرُ كافٍ في هاتين اللفظتين⁽¹⁾.

ونقل عنه عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي، (المتوفى بعد 880هـ) نقلا مطابقا؛ إذ قال في تفسيره المسمى بـ "اللباب": (و"كلتا" في جميع ما ذكر كـ "كلا" وتاؤها بدل عن واو، وألفها للتأنيث، ووزنها فعلى؛ كذكرى، وقال يونس: ألفها أصلٌ، وتاؤها مزيدة، ووزنها فعتل، وقد ردّ عليه الناس، والنسب إليها عند سيويه: "كلوي" كمدكرها، وعند يونس: كلتويّ؛ لثلا تلتبس»⁽²⁾.

(1) الدر المصون في علم الكتاب المكنون ، 341/7.

(2) اللباب في علوم الكتاب، 255 / 12.

يدور الأمر على إسقاط التاء أو إبقائها عند النسب، وهو ذو شبه بكلام ابن جني في افتراض بقاء التاء في الأسماء المؤنثة عند جمعها جمع السلامة "مسلمة = مسلمتات" الذي عرضناه في فقرة سابقة من هذا المطلب.

3/ فَعَلَ وَأَفْعَلَ باختلاف معنى:

انتبه العلماء في زمان مبكّر إلى أهمية ضمّ الأفعال التي تختلف صيغها معانيها وتستخدم استخدامات مترادفة- على ما في الترادف من معنى التقارب لا التطابق- فوضعوها في باب واحد منبهين إلى مذاهب العرب فيها وكون السماع هو ما يحكمها.

وإذا طالعنا كتاب "إصلاح المنطق، لابن السكيت" وجدنا هذا واضحا فيه. وكذلك فعل ابن القطاع في كتاب الأفعال، والأصفهاني في مفرداته.. وانتشرت تلك الثنائيات في المعاجم اللغوية الموسعة كالقاموس والصحاح واللسان وتاج العروس...

وبقدر تعلّق الأمر بالفعل القرآني سيما الذي وردت فيه قراءات؛ يكون اهتمام المفسّرين وأصحاب الأبحاث القرآنية القديمة والحديثة بهذا النوع من الدرس الصرفي.

ونحن نتلو قول الله جل وعلا: ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا أَدْبَرَ ﴿٣٣﴾ وَالصُّبْحِ إِذَا أَسْبَرَ ﴿٣٤﴾ ⁽¹⁾، نجد

المفسّرين سيما المهتمين بالبناءات الصرفية والتركيبات النحوية يبحثون الفرق بين: "دبر" و"أدبر" في المعنى والعمل النحوي. قال في "الدر المصون": (وَأَمَّا أَدْبَرَ الرَّاكِبُ وَأَقْبَلَ فَرِبَاعِيٌّ لَا غَيْرُ. هذا

(1) سورة المدثر، الآية: 33-34.

قولُ الفراء والزجاج. وقال يونس: دَبَرَ انقضى، وأدَبَرَ تَوَلَّى ففَرَّقَ بينهما. وقال الزمخشري: ودَبَرَ بمعنى أدَبَرَ كَقَبَلَ بمعنى أَقْبَلَ. قيل: ومنه صاروا كَأَمَسِ الدَابِرِ، وقيل: هو من دَبَرَ الليلُ النهارَ إذا خَلَفَهُ»⁽¹⁾. نحن أمام أربعة أقوال لعلماء النحو المبرزين: يونس والفراء والزجاج والزمخشري.

وفي رأيي إنّما جاء رأي يونس في نص السمين متأخرا وهو الأسبق زمانا؛ لغرابته وتفردته وبداعته إذا ما قورن بآراء الفراء والزمخشري.

وقول الفراء: [وأما أدَبَرَ الراكبُ وأَقْبَلَ فرباعيٌّ لا غيرٌ] يفهم منه أن "أدبر" الذي ضده أقبل في المعنى لا يكون إلا رباعيا كما هو أقبل. وليس غرضه أن "دبر" الثلاثي المجرد لا استعمال له. لأنه وارد في قراءة متواترة قرأ بها من هو الثقة في اللغة عند الفراء وغيره، وهو أبو عمرو بن العلاء البصري.

ورأي يونس: أن دبر يأتي بمعنى انقضى أي اندثر وغاب بعد أن كان قاراً، وأدبر الرباعي يأتي بمعنى تولى بنفسه، ففي الأول عدم مشاركة حقيقية من الفاعل، وفي الثاني مشاركة وفعل قام به الفاعل عن قصد وإدراك، وهذا فرق دقيق خفي. ومنه جاءت طرافة رأي يونس وقوته وتفردته.

وهذا الرأي بخلاف لرأي الزمخشري الذي ذكره في أساس البلاغة قال:

(أدبر النهار ودبر دبورا، "وصاروا كأمس الدابر". قال:

وأبي الذي تَرَكَ الملوكَ وَجَمَعَهَا بِصِهَابٍ هَامِدَةً كَأَمَسِ الدَابِرِ)⁽²⁾.

⁽¹⁾ الدر المصون في علم الكتاب المكنون، 10 / 550

⁽²⁾ أساس البلاغة، الزمخشري، تح: محمد نبيل طريقي، دار صادر، بيروت، ط1، 1430هـ، ص 180، مادة (د ب ر).

لكلام الزمخشري قوة من حيث إن له دليلاً من فصيح الكلام ففي الترتيل: ﴿بَفُطِع دَابِرُ

الْفَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٤٦﴾^(١).

وفي تفسير ابن عادل نقراً: (وقيل: هو من دبر الليل بالنهار، إذا خلفه. وذكر القرطبي عن

بعض أهل اللغة: "دبر الليل: إذا مضى، وأدبر: أخذ في الإدبار". وقرأ محمد بن السميعة: "والليل

إذا أدبر" بألفين، وكذلك هي في مصحف عبد الله وأبيّ، وقال قطرب: من قرأ "دبر" فيعني

أقبل، من قول العرب: دبر فلان، إذا جاء من خلفي. قال أبو عمرو: وهي لغة قريش^(٢).

يتحصل عندنا ستة أقوال مختلفة:

1. دبر: كأدبر، ومعناها: ولي وتولى. نقيض "أقبل". = الفراء والزجاج.

2. دبر انقضى وأدبر تولى. = يونس بن حبيب.

3. دبر وأدبر بمعنى، ومعناها: غاب آخره أو على آخره وعقبه. = الزمخشري

4. دبر فلان: جاء من خلفي. = قطرب.

5. دبر الليل النهار أو بالنهار: خلفه، وأخذ مكانه. = مجهول.

6. دبر الليل: مضى، وأدبر الليل: أخذ في الإدبار. = لغويغا مجهول.

(١) سورة الأنعام، الآية: 45.

(٢) الباب في علوم الكتاب، 19 / 527.

يمكن تبيان مكانة قول يونس من بين هذه الأقوال وإيضاح جهده باعتباره أسبق الأقوال المطروحة. فإنه يفرق بفرق دقيق؛ فهو لا يسقط دبر من الاستعمال، فإنها لغة قريش كما قال أبو عمرو، ولا يجعلها كالمعطلة، فإن من قال بترادف دبر وأدبر يجعل إحداهما كالمعطلة. وأمّا القراءات الواردة في هذه الكلمة في موضعها من سورة المدثر فهي ثلاثة:

1. [إذ أدبر] وهي قراءة عامة القراء. متواترة شهيرة.
 2. [إذا دبر] قراءة أبي عمرو، صحيحة متواتر يساعدها رسم المصحف احتمالاً.
 3. [إذا أدبر] قراءة ابن السميع شاذة لا يساعدها الرسم. ومعناها طيب في الكلام.
- وعلى كل حال فإنّ ما جاء به يونس له قوة من كل جانب، فإنّ "دبر" لا يمكن تجاوزها لكونها لفظة قرآنية، وكونها لغة قريش، وكونها مروية عن أبي عمرو وغيره من الثقات، ويبقى تحديد معناها وافتراقها عن أدبر من عدمه منوطاً باتساع العلم بلغة العرب ومروياتهم وقوة الأداة القياسية والمطالبة العقلية، وكلّها كان ليونس منها الحظ الوفير.

4/ النسبة إلى ما فيه التاء:

من أحرف الزيادة التي اتفقت على زيادتها كلمة النحاة حرف التاء، يزداد في الأسماء كـ "ثُمَّ وَثَّمَتْ"، وحروف المعاني كـ "رُبَّ وَرُبَّتْ"، وتزداد للتعبير عن الإناث وتدعى تاء التأنيث الساكنة، كما تكون أصلاً في آخر بعض الأسماء.

والنَّسَبُ في العربية باب كثير الزيادة والحذف، لِمَا يعترى الكلمة من التغير الوزني والبنويّ الذي تضطرّ العربية معه إلى إحداث التوازن اللائق لحفة الكلام والفصاحة. وقد اختلفوا في النسبة إلى كلتا وما يشبهها، وبين اختلافهم فيها على اختلاف مذاهبهم في ثلاثة أمور:

● المذهب في النَّسَب.

● تحديد الزيادة والاعتراف بها أو عدم الاعتراف بها.

● اعتبار الزائد أو عدم اعتباره.

في شرح الأشموني لبيت ابن مالك:

وَبَاخُ أُخْتًا وَبَابِنِ بِنْتًا حِقُّ وَيُونُسُ أَبِي حَذْفِ التَّاءِ

قال: «أي اختلف في النسب إلى بنت وأخت، فقال سيوييه: كالنسب إلى أخ وابن بحذف التاء ورد المحذوف، فتقول: أخوي وبنوي، كما يقال في المذكر. وقال يونس: ينسب إليهما على لفظهما ولا تحذف التاء، فتقول: أختي وبنتي، وألزمه الخليل أن ينسب إلى هنت ومنّت بإثبات التاء، وهو لا يقول به»⁽¹⁾.

أي: إن مذهب الخليل وسيوييه واحد، وحجة الخليل علمية دامغة مستمدة من وجوب التزام منهج واحد في الحكم على الأشياء المتشابهة، وألاً يتطرّق التناقض إليه من وجه من الوجوه أبداً.

(1) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 2 / 11.

وهنت كناية عن المرأة وقيل عن الفعلة القبيحة⁽¹⁾. ومنت مؤنث "مَنْ" أو "مَنْى"، وهو بمعنى "قَدْر" ويثنى على "منوان"⁽²⁾. وهذه التاء في آخرها صلة مزيدة وهي في الأصل هاء، كما أن تاء بنت في الأصل هاء عند الكسائي، قال الأزهري: «قال ابن الأعرابي: وسألت الكسائي: كيف تَقِف على بنت؟» فقال بالتاء أتباعا للكتاب، وهي في الأصل هاء⁽³⁾. وكذلك هو مذهبه في القراءة القرآنية يقف على: مرضاة وهيئات وغيرها بالهاء⁽⁴⁾. ومذهب ابن جني أن تاءها مأخوذة عن واو واستدل بظهورها في الجمع "هنوات"⁽⁵⁾.

غير أن تدخل الأشموني مقدّما حجّة ليونس لو احتجّ بها لكان صوابا يبدو علميا أيضا وعلى ذات المنهج الذي اتخذه الخليل لانتقاد مذهب يونس، فيقول: «وله أن يفرق بأنّ التاء فيهما لا تلزم، بخلاف بنت وأخت، لأنّ التاء في هنت في الوصل خاصة، وفي منت في الوقف خاصة». على أن ردّ المحذوف في النسب له وعليه، فإنّه قد يسبّب التعمية وتبديل اللفظ لما زيد فيه من ياء النسب ولتشابه الكلمات حينها، وفيه جودة في إعادة اللفظ ومعرفة الأصل، وكذلك فإنّ حكم نظائر "أخت"، و"بنت" هو نفس حكمهما، وهي ثنتان وكلتا، وذيت وكيت، «فالنسب

(1) لسان العرب، مادة (هنأ).

(2) ينظر: شرح شواهد الإيضاح لابن بري، ص 88.

(3) تمذيب اللغة، 2 / 374.

(4) ينظر: إتحاف فضلاء البشر، ص 163، 319.

(5) ينظر: سر صناعة الإعراب، 151/1.

إليها عند سيويه كالنسب إلى مذكراتها، فتقول: ثنوي وكلوي وذَيوي وكيوي، وعند يونس تقول: ثني وكلتي أو كلتوي، وذَيتي وكيّتي⁽¹⁾.

وقال الاسترابادي عند شرح هذه المسألة: «قال يونس: أختي وبنتي وعليه: كلتي وكلتوي

وكلتاوي»⁽²⁾. أي إن مذهب يونس يحتمل في التغيير ثلاث صور:

- حذف الحروف اللينة المباشرة لياء النسب، مع كسر الآخر لمناسبة الياء.
- إبقاءها، وقلبها واوا، وإيقاع الكسر على الواو.
- إبقاءها وإضافة واو بينها وبين الياء.

وفي الصورة الأخيرة زيدَ واو على توهم تطرّف همزة بعد ألف كالنسب لـ سماء، وتثنيتهما

وجمعها: سماوي، (سماءان - سماوان)، سماوات. وهو من طبائع اللغة في التصريف.

وعلل المرادي حذف التاء؛ في مذهب يونس؛ لأنها للإلحاق ليست أصلاً، قال: «وقال

يونس: ينسب إليهما على لفظهما ولا تحذف التاء، فتقول: أختي وبنتي، لأنّ التاء فيهما

للإلحاق»⁽³⁾.

(1) توضيح المقاصد للمرادي، 1462/3، و شرح الأشمون على ألفية ابن مالك، 2 / 11.

(2) شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاسترابادي، 69/2. و شرح شواهد عبد القادر البغدادي صاحب الخزانة المتوفى عام 1093هـ، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما: الأساتذة محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد يحيى عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 2 / 60.

(3) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، 3 / 1462.

وإنّما كان مذهب يونس على النسب دون حذف لما يتمتّع به ذلك المذهب من بساطة وسلاسة وتلقائية يبدو أنّ عامة ما في اللغة يتّصف تلك الصفات. فاللغة وتلك الأحكام والعلل منسجمة متناغمة بعضها مع بعض من غير مبالغة ولا إسفاف.

إنّ جهود يونس بن حبيب في باب التصريف ليست تغط من أحد مارس التنقيب والتلمذة على تلك الإبداعات التي أبداهها هذا الرجل وهي جهود تفرّقت، يحسن جمعها والإلماع إلى أنّها تتشكّل من هجا متناسقا، وهو ما حاول هذا الفصل توكيده والوصول إلى بعض جوانبه.

الخاتمة

يمكنني- من كلّ ما سبق- استخلاص النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة في النقاط

التالية:

1. كان يونس بن حبيب أحد الأعمدة التي تأسس عليها النحو العربي فكان خليقا بتسميته بالنحوي.

2. إنّ يونس إمام نحاة البصرة في عصره، كان يميل إلى السّماع بشكل خاص من غير أن ينكر القياس، وقد أخذ بالسّماع متأثرا بشيخه أبي عمرو بن العلاء.

3. إنّ أصحاب السماع كيونس وشيخه أبي عمرو كانوا يقيسون، وبالمقابل فقد كان أصحاب القياس كعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه يعتدّون بالمسموع؛ لكنّ بعضهم غلب عليه السماع وبعضهم الآخر غلب عليه القياس، وكان يونس بن حبيب من أبرز النحاة أصحاب مذهب السماع، وكان أثره في تلامذته كبيرا كبير حلقتة.

4. لم يقتصر أثر يونس على نحاة البصرة فحسب؛ بل تأثر كثير من نحاة الكوفة بمذهبه، وكان أثره كبيرا أيضا في نشأة المدرسة الكوفية التي اتّخذت من اتجاهه مسارا لها وهاديا.

5. لم يتعد يونس في دراسته عن طبيعة اللغة العربية، وهذا ما أقرّه الدرس اللغوي الحديث والدراسات المنهجية المعاصرة.

6. اعتمد يونس على كلِّ ما ورد من كلام العرب، فكان يقيس على ما اطّرد من كلام العرب ويتمسّك بالشاهد الواحد ولو كان شاذًّا أو قليلا أو ضعيفًا؛ ما دام نصًّا موثوقًا قد نطقت به طائفة من العرب.
7. كان يونس بن حبيب أكثر اعتدالا وتسليما للقراءات القرآنية، وهذا ما لاحظناه ووجدناه في كتاب سيبويه الذي نقل لنا هذا الموقف ليونس من القراءات الشاذة، فيونس لا يرد قراءة؛ بل يقلبها ويردّها إلى لغات العرب ويسلم بها ويصحح مقياسه وفق ما تقتضيه. لا العكس كفعل غيره.
8. تفرّد يونس بن حبيب عن غيره من النحاة في الكثير من الآراء و الاستدلالات للقواعد النحوية و الصرفية فقليل عنه: كانت ليونس مذاهب وأقيسة تفرّد بها.
9. يعدّ يونس بن حبيب همزة وصل في نقل آراء كثير من العلماء السابقين فكانت آراؤهم و أخبارهم مادة بني سيبويه عليها كثيرا من قواعد اللغة.
10. لم يخرج نحاة البصرة والكوفة في الأغلب عن منهج يونس في التعاطي مع النصوص والمنقولات، لكنّهم ناقشوا بعض آرائه مناقشة علمية مقبولة.
11. على رغم الخلافات النحوية بين يونس وسيبويه وكذلك الخليل إلا أنّهم التقوا في كثير من المسائل، وهذا دليل على أنّ النظرة إلى هذه القواعد لم تكن سطحية، وإنّما كانت نظرة دقيقة وعميقة. كما يدلّ على الروح العلمية البعيدة عن العصبية وحظوظ

النفس التي تحلّى بها الرجال النحاة الذين كانوا أقطاب الفلك النحوي في أزمانهم
وبعدها.

توصيات:

- يفضل البحث أن تكون الدراسات الهادفة إلى الإفادة من جهود يونس بن حبيب في المنهجية أو المعلومات النحوية منطلقة مما توصل إليه هذا البحث المتواضع.
- يدعو إلى ترك الإعراض عن تراث الأمة اللغوي والنحوي القديم بسبب صعوبة المأخذ أو لعلّة أخرى غير علمية، ويأخذ في الحسبان أهمية تطوير المناهج البحثية للنصوص والمدونات القديمة بما لا يفقدها جدواها وقيمتها العلمية.
- ويوصي بترك اليأس من بدع شيء جديد في حقل الدراسات النحوية واللغوية في اللغة الحديثة بما لا يتنافى مع روحها، وذلك اقتداء بعمل يونس بن حبيب.

ملحق بالمسائل التي ضمّنها

يونس رأيه وعالجها سيويه

الرقم	المسائل النحوية	الجزء/الصفحة
البدل		
1.	حدثنا يونس أن العرب كانت تنشد هذا البيت لعبيدة بن الطيب: فما كان قيس هللكه هلك واحد ❁ لكنه بنيان قوم تهدما.	156/1
2.	إن زيدا فيها و عمرو، و مثله " أن الله برئ من المشركين ورسوله " فابتدأ لأن معنى الحديث حين قال: إن زيدا منطلق، زيد منطلق، ولكنه أكد بأن كما أكد فأظهر زيدا وأضرمه والرفع قول يونس.	238/1
الإضمار		
3.	زعم يونس أن العرب تنشد هذا البيت لهديبة بن الخرشم: فإن تك في أموالنا لا نضق بما ذرعا ❁ و إن صبر فنصبر للصبر	259/1
4.	زعم يونس أن من العرب من يقول: إن لا صالح فطالح على: إن لا أكن مررت بصالح فبطالح و هذا قبيح ضعيف.	262/1
5.	قال يونس: امرر على أيهم أفضل إن زيد و عمرو ، يعني إن مررت بزيد أو مررت بعمرو وإن ما شئت تصبت فقلت مبرورا مجورا ومصاحبا.	263/1
6.	قالوا مصاحبٌ معانٌ ومبرورٌ مأجورٌ كأنه قال أنت مصاحبٌ وأنت مبرور ، فإذا رفعتَ هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرتَ وإذا نصبت فالذي في نفسك غيرُ ما أظهرتَ وهو الفعل ... وإن شئت نصبت فقلت مبروراً مأجوراً ومصاحباً معاناً حدثنا بذلك عن العرب عيسى و يونس و غيرهما. كأنه قال: رجعت مبرورا واذهب مصاحبا.	271 / 1
7.	أنشدنا يونس لجرير: إياك أنت وعبد المسيح ❁ أن تقربا قبلة المسجد أنشدناه منصوبا و زعم أن العرب كانت كذا تنشده.	278/1
8.	.. ومن ذلك قول العرب: من أنت زيدا فزعم يونس أنه على قوله: من أنت تذكر زيدا.	292/1

319/1	زعم يونس أن رؤبة بن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعا وهو لبعض مدح وهو هني بن أحمر الكناني: عجب لتلك قضية وإقامتي ❁ فيكم على تلك القضية أعجب	9.
346/1	و أما قوله عز وجل: ﴿ بلى قادرين ﴾ فهو على الفعل الذي أظهر، كأنه قال: بلى نجمعها قادرين حدثنا بذلك يونس .	10.
347/1	زعم يونس أن من العرب من يقول: عائد بالله يريد: أنا عائد بالله كأنه أمر قد وقع، بمتلة الحمد لله و ما أشبهه.	11.
347/1	زعم يونس أنهم يقولون عائد بالله، فإن أظهر هذا المضمير لم يكن إلا الرفع و أنت تضرر.	12.
377/2	زعم يونس أنه يقول: أعطيتكمه، وأعطيتكمها، كما يقول في المظهر.	13.
المصدر المثني		
351/1	زعم أن لبيك اسم واحد و لكنه جاء على هذا اللفظي بالإضافة كقولك: عليك.	14.
377/1	زعم يونس أن وحده بمتلة عنده وأن خمستهم والجماء الغفير وقضهم كقولك : جميعا وعامة وكذلك طرا و قاطبة بمتلة وحده وجعل المضاف بمتلة كلمته فاه على "في"	15.
378/1	جعل يونس نصب وحده كذلك قلت : مررت برجل على حياله ، فطرحت هني . فمن ثم قال : هو مثل عنده.	16.
اسم الجنس		
389/1	زعم يونس أنه قول أبي عمرو ، و ذلك قولك : أما العبيد فذو عبيد : وأما العبد فذو عبد، و أما عبدان فذو عبيدين	17.
389/1	زعم يونس أن قوما من العرب يقولون، أما العبيد فذو عبيد و أما العبد فذو عبد ، يجرونه مجرى المصدر وسواء.	18.

باب الظرف

404/1	19. قالوا: منازلهم يمينا وشمالا : قال الشاعر و هو عمرو بن كلثوم : صددت الكأس عنا أم عمرو ❁ وكان الكاس مجراها اليمين أي على ذات اليمين ، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو و هو رأيه.
409/1	20. حدثنا يونس أن العرب تقول في كلامها : هل قريبا منك أحد ، كقولهم : هل قربك أحد
416/1	21. زعم يونس أن ناسا من العرب يقولون: أنصب للمنية تعتر بهم ❁ رجالي أم هم درج السيول
416/1	22. زعم يونس أن ناسا يقولون: هو مني مزجر الكلب يجعلونه بمثلة ومراًى ومسمع.
417/1	23. زعم يونس أن أبا عمرو كان يقول: داري خلف دارك فرسخان فشبهه بقولك: دارك مني فرسخان لأن خلف همناسم، وجعل من فيها بمثلتها في الاسم، و هذا مذهب قوي.
باب النعت	
423/1	24. يونس يقول: هذا مثلك مقبلا، و هذا زيد مثلك ، إذا قدمه جعله معرفة و إذا أخره نكرة، ومن العرب من يوافق على ذلك
428/1	25. زعم يونس أنه يقول: عشرون غيرك، على قوله عشرون مثلك.
428/1	26. زعم يونس والخليل رحمه الله، أن الدرهم ليست نكرة. لأنهم يقولون: مائة الدرهم التي تعلم فهي بمثلة عبد الله.
428/1	27. زعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفة للنكرة، قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة، وذلك معروف في كلام العرب يدل على ذلك أنه يجوز لك أن تقول: مررت بعبد الله ضاربك فجعلت ضاربك بمثلة صاحبك.
428/1	28. زعم يونس أنه يقول مررت بزيد مثلك، إذا أرادوا مررت بزيد المعروف بشبهك فتجعل مثلك معرفة.

باب العطف	
433/1	29. لو قلت مررت برجل مسلم و ثلاثة رجال مسلمين لم يحسن فيه إلا الجر، لأنك جعلت الكلام اسما واحدا حتى صار كأنك قلت: مررت بقائم، ومررت برجال مسلمين ، و هذا قول يونس و تقول ما مررت برجل مسلم فكيف رجل راغب في الصدقة ، بمتزلة فأين راغب في الصدقة
435/1	30. زعم يونس أن الجر خطأ لأن أين و نحوها يبتدئ بهن و لا يضم بعدهن شيء
441/1	31. .. وأما ما مررت برجل فكيف امرأة فزعم يونس أن الجر خطأ و قال هو بمتزلة أين.
14/2	32. .. وأما قولهم : مررت بغيرك مثلك ، و بغيرك خير منك فهو بمتزلة مررت برجل غيرك خير منك لأن غيرك و مثلك و أخواتها يكن نكرة، و من جعلها معرفة قال : مررت بملك خيرا منك ، وإن شاء خير منك على البدل و هذا قول يونس و الخليل رحمه الله
21 / 2	33. .. وتقول هذا غلام لك ذاهباً وبعضهم يجعله نصبا إذا كان واقعا ، و يجعلونه على كل حال رفعا إذا كان غير واقع ، و هذا قول يونس.
باب الصفة	
27/2	34. تقول مررت برجل سواء درهمه، كأنك قلت: مررت برجل تام درهمه، وزعم يونس أن ناسا من العرب يجرون هذا كما يجرون مررت برجل خز صفته.
41/2	35. وأما قوله جل ثناؤه: ﴿... وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا...﴾ فإنما يجيء على البدل، وكأنه قال: انطلقوا فقبل له: من؟ فقال: بنو فلان، فقوله جل وعز: ﴿... وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا...﴾ على هذا فيما زعم يونس.
48/2	36. وقد يثنون ما يكون بعضا لشيء، زعم يونس أن رؤية كان يقول: ما أحسن رأسيهما، قال الراجز وهو خطام: ظهراهما مثل ظهور الترسين.
باب ما ينتصب على المدح و التعظيم	
63/2	37. وسمنا بعض العرب يقول " الحمد لله رب العالمين " فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية.

64/2	زعم يونس أن من العرب من يقول النازلون بكل معترك والطيبين فهذا مثل الصابرين .	38.
باب عطف النعوت		
67/2	زعم يونس أنك تقول: مررت بزيد و صاحبك كقول الراجز: بأعين منها مَلِيحَاتِ التُّقَبِ ❁ شَكْلِ التَّجَارِ و حَلَالِ المَكْتَسَبِ	39.
باب النصب على الشتم		
70/2	وقال عروة الصعاليك: سقوني الخمر ثم تكنفوني ❁ عداة الله من كذب و زور إنما شتمهم بشيء قد استقر عند المخاطبين و قال النابغة: لعمري و ما عمري علي بهين ❁ لقد نطقت بطلا على الأقرع أقرع عوفٍ لا أحاول غيرها ❁ وجوه قروودٍ تبتغي من تجاذع زعم يونس أنك شئت رفعت البيتين جميعا على الابتداء تضمير في نفسك شيئا لو أظهرته لم يكن بعده إلا رافعا.	40.
72/2	زعم يونس أنه سمع الفرزدق ينشد: كم عمة لك يا جرير وخالة ❁ فدعاء قد حلبت علي عشاري شغارة تقذ الفصيل برجلها ❁ فطارة لقوادم الأبيكار جعلته شتما، وكأته حين ذكر الحلب صار من يخاطب عنده علما بذلك، ولو ابتدأه وأجراه على الأول؛ كان ذلك جائزا عربيا.	41.
باب الحال		
76/2	و أما يونس فيقول: مررت به المسكين على قوله مررت به مسكينا.	42.
77/2	.. وأما يونس فزعم أنه ليس يرفع شيئا من الترحم على إضمار شيء يرفع ولكنه إن قال ضربته لم يقل أبدا إلا المسكينَ يحمله على الفعل وإن قال ضرباني قال المسكينان حملة أيضا على الفعل و كذلك مررت به المسكين ... و يزعم أن الرفع الذي فسرنا خطأ ، وهو قول الخليل رحمه الله و ابن أبي إسحاق .	43.

83/2	هذا ما يجوز فيه الرفع مما ينتصب في المعرفة : وذلك قولك: هذا عبد الله منطلق، حدثنا بذلك يونس وأبو الخطاب عمّن يوثق به من العرب.	44.
باب المعرفة		
96/2	ويدلك على أن ابن عرس و أم حبين وسام أبرص ومطر معرفة أنك لا تدخل في الذي أضفن إليه الألف و اللام فصار بمتزلة زيد وعمرو إلا ترى أنك لا تقول أبو الجخادب وهو قول أبي عمرو وحدثنا به يونس عن أبي عمرو.	45.
112/2	زعم يونس أن ناسا من العرب يقولون: مررت بماءٍ قعدةً رجل.	46.
113/2	ومثل ذلك في القبح : هذا زيد أسود الناس و هذا زيد سيد الناس حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو	48.
119/2	وزعم يونس أن قوما يقولون: هذه عشرون أضعافها وهذه عشرون أضعافا أي مضاعفة: والنصب أكثر.	49.
110/2	وذلك قولك: هذا عربي محضاً وهذا عربي قلباً فصار بمتزلة دنيًا و ما أشبه من المصادر وغيرها و الرفع فيه وجه الكلام، و زعم يونس ذلك، و ذلك قولك هذا عربي محضٌ وهذا عربي قلبٌ، كما قلت هذا عربي قحٌ، و لا يكون القحُّ إلا صفة.	
143/2	زعم يونس أن العرب تقول إن بدلك زيدًا، أي إن مكانك زيدًا والدليل على هذا قول العرب، هذا لك بدل هذا، أي هذا لك مكان هذا.	49.
153/2	زعم يونس أنه سمع رؤية يقول: أنا ابن سعد أكرم السعدينا نصبه على الفخر.	50.
باب كم		
159/2	و تقول كم مثله لك، و كم خيرا منه لك، و كم غيره لك كل هذا جائز حسن، لأنه يجوز بعد عشرين فيما زعم يونس.	51.
159/2	و لم يجوز يونس والخليل رحمه الله كم غلمانا لك، لأنك لا تقول عشرون ثيابا لك، إلا عل وجه لك مائة بيضا وعليك راقود خلا فإن أردت هذا المعنى قلت: كم لك غلمانا	52.

161/2	واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رب، لأن المعنى واحد، إلا أن "كم" اسم و"رب" غير اسم، بمتزلة من و الدليل عليه أن العرب تقول : كم رجل أفضل منك تجعله خيركم ، أخبرناه يونس عن أبي عمرو.	.53
170/2	وكذلك كأبي رجل قد رأيت، زعم ذلك يونس، و كأين قد أتاني رجلا إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع...	.54
باب النداء		
184/2	ويدلك على أن أجمعين ينتصب لأنه وصف لمنصوب قول يونس : المعنى في الرفع و النصب واحد	.55
185/2	وقال قوم يا أحنانا زيد، و قد زعم يونس أن أبا عمرو كان يقوله و هو قول أهل المدينة قال هذا بمتزلة قولنا يا زيد، كما كان قوله يا زيد أحنانا بمتزلة يا أحنانا.	.56
185/2	زعم يونس أن رؤبة كان يقول يا زيد الطويل.	.57
199/2	ويقوي ذلك كله أن يونس زعم أنه سمع من العرب من يقول: يا فاسقُ الخبيث.	.58
205/2	ومن جعله بمتزلة لدن فحذفه للالتقاء الساكنين و لم يجعله بمتزلة اسم واحد قال: هذه هند بنت فلان و زعم يونس أنها لغة كثيرة في العرب جيدة.	.59
247/2	وأما قول ذي الرمة: ديار مية إذ مي تساعفنا ❀ ولا يرى مثلها عجم ولا عرب فزعم يونس أنه سيسميها مرة مية ومرة ميا ويجعل كل واحد من الاسمين اسما لها في النداء وفي غيره.	
باب ما يكرر فيه الاسم في حال الإضافة		
205/2	ويكون الأول بمتزلة الآخر وذلك قولك: يا زيدَ زيدَ عمرو ويا زيدَ زيدَ أحنانا ويا زيدَ زيدَنا. زعم الخليل رحمه الله ويونس أن هذا كله سواء، وهي لغة للعرب جيدة.	.60
باب إضافة المنادى إلى نفسك		
209/2	وبعض العرب يقول: يا رب اغفر لي، و يا قوم لا تغفلوا و ثبات الياء فيما زعم يونس في الأسماء.	.61

213/2	وحدثنا يونس أن بعض العرب يقول: يا أم لا تفعلني جعلوا هذه الهاء بمنزلة هاء طلحة إذ قالوا يا طلح أقبل، لأنهم رأوها متحركة بمنزلة هاء طلحة فحذفوها، ولا يجوز ذلك في غير الأم من المضاف.	62.
214/2	أعلم أن كل شيء ابتدأناه في هذين البابين فهو في القياس، وجميع ما وصفناه من هذه اللغات سمعناه من الخليل رحمه الله و يونس عن العرب.	63.
221/2	وإذا لم تلحق الألف قلت: وأزيد إذا لم تضاف و وأزيد إذا أضفت وإن شئت قلت: وأزيد، والإلحاق وغير الإلحاق عربي فيما زعم الخليل رحمه الله ويونس.	64.
باب الندبة		
226/2	وأما يونس فيلحق الصفة الألف، ويقول: وأزيد الظريفاه (واجمعتي الشميتناه) وزعم الخليل رحمه الله أن هذا خطأ.	65.
227/2	هذا باب ما لا يجوز أن يندب: وذلك قولك وأرجلاه ويا رجلاه. وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنه قبيح، وأنه لا يقال.	66.
236/2	وسألت الخليل رحمه الله ويونس عن نصب قول الصلتان العبدى: يا شاعرا لا شاعر اليوم مثله ❀ جرير ولكن في كليب تواضع فزعم أنه غير منادى وإنما انتصب على إضمار كأنه قال: يا قائل الشعر شاعرا. وفيه معنى حسبك به شاعرا.	67.
النداء		
247/2	وأما قول ذي الرمة: ديار مية إذ مي تساعفنا ❀ ولا يرى مثلها عجم ولا عرب فزعم يونس أنه كان يسميها مرة مية ومرة ميا ويجعل كل واحد من الاسمين اسما لها في النداء وفي غيره.	68.
باب النفي		
276/2	وحدثنا يونس أن من العرب من يقول: ما من رجل أفضل منك وهل رجل خير منك كأنه قال: ما رجل أفضل منك وهل رجل خير منك.	69.

280/2	ومن قال: كم بما رجل مصاب فلم يبال القبح قال: لا يدي بها لك، ولا أcha يوم الجمعة لك ولا أcha لك فاعلم لك والجر في كم بما رجل مصاب وترك النون في لا يدي بها لك قول يونس واحتج بأن الكلام لا يستغني إذا قلت كم بما رجل... وإثبات النون قول الخليل رحمه الله.	.70
308/2	وسألت الخليل رحمه الله عن قوله: ألا رجلا جزاه الله خيرا ❀ يدل على محصلة تبيت فزعم أنه ليس على التمني، ولكنه بمترلة قول الرجل فهلا خيرا من ذلك، كأنه قال ألا تروني رجلا جزاه الله خيرا. وأما يونس فزعم أنه نون مضطرا وزعم أن قوله: لا نسب اليوم ولا حُلَّة على الإضرار، وأما غيره فوجهه على ما ذكرت لك والذي قال مذهب.	.71
الاستثناء		
311/2	وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول: الوجه ما أتاني القوم إلا عبد الله.	.72
314/2	وكذلك أقل من يقول ذلك وقل من يقول ذلك إذ جعلت بمترلة رجل حدثنا بذلك يونس عن العرب يجعلونه نكرة كما قال: ربما تكره النفوس من الأ ❀ مر له فرجة كحل العقال	.73
319/2	هذا باب النصب فيما يكون مستثنى مبدلا حدثنا بذلك يونس وعيسى جميعا أن بعض العرب لموثوق بعربيته يقول: ما مررت بأحد إلا زيدا وما أتاني أحد إلا زيدا وما رأيت أحدا إلا زيدا فينصب زيدا على غير رأيت وذلك أنك لم تجعل الآخر بدلا من الأول ولكنك جعلته منقطعا مما عمل في الأول.	.74
337/2	وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون ما لي إلا أبوك أخذ فيجعلون أحدا بدلا كما قالوا ما مررت بمثله أخذ فجعلوه بدلا.	.75
338/2	هذا باب ما تكون فيه في المستثنى بالخيار وذلك قولك: مالي إلا زيد صديق وعمرا وعمرو ومن لي إلا أباك صديق وزيدا وزيد. أما النصب فعلى الكلام الأول، وأما الرفع فكأنه قال وعمرو لي، لأن هذا المعنى لا ينقض ما تريد في النصب وهذا قول يونس والخليل رحمه الله.	.76
344/2	زعم الخليل رحمه الله ويونس جميعا انه يجوز ما أتاني غير زيد وعمرو فالوجه الجر. وذلك أن غير زيد في موضع إلا زيد وفي معناه فحملوه على الموضع.	.77

الإضمار	
355/2	78. وحدثنا يونس أيضا تصديقا لقول أبي الخطاب أن العرب تقول: هذا أنت تقول كذا وكذا، لم يرد بقوله هذا أنت، أن يعرفه نفسه.
361/2	79. وحدثنا يونس أنه سمع من العرب من يقول عليكي من غير تلقين، ومنهم من لا يستعمل بي ولا نا في ذا الموضع استغناء بعليك بي وعليك بنا عن بي ونا، وإيبي وإياك... وذلك لولاك ولولاي إذا أضمرت الاسم فيه جر وإذا أظهرت رفع ولو جاء علامة الإضمار على القياس لقلت أظهرت رفع ولو جاء علامة الإضمار على القياس لقلت
373/2	80. لو لا أنت كما قال سبحانه: ﴿... لَوْ لَأَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ ولكنهم جعلوه مضمرًا مجرورًا والدليل على ذلك أن الباء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع قال الشاعر يزيد بن الحكم: وكم موطن لولاي طحت كما هوى ❁ بأجرامه من قلة النيق منهوى وهذا قول الخليل رحمه الله ويونس.
377/2	81. وزعم يونس أنه يقول: أعطيتكمه وأعطيتكمها كما يقول في المظهر.
باب الفصل	
396/2	82. وأما أهل المدينة فيترلون هو ها هنا بمتلة بين المعرفتين، ويجعلونها فصلا في هذا الموضع. فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحنًا وقال: احتبى ابن مروان في هذا اللحن يقول: لحن، وهو رجل من أهل المدينة، كما تقول اشتمل بالخطأ وذلك أنه قرأ: ﴿... هُوَلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ...﴾ فنصب.
باب أي	
400/2	83. وأما يونس فيزعم أنه بمتلة قولك: أشهد إنك لرسول الله. وأما قول يونس فلا يشبه إنك لمنطلق
باب من في استفهام النكرة	
410/2	84. حدثنا يونس أن ناسا يقولون أبدا: منّا ومنى ومن وعنيت واحدا، أو اثنين أو جميعا في الوقف.

410/2	85. وأما يونس كان يقيس منه على آية فيقول منه ومنة إذا قال يا فتى.
411/2	86. وزعم يونس أنه سمع أعرابيا يقول: ضرب من منا وهذا بعيد لا تكلم به العرب ولا يستعمله منهم ناس كثير وكان يونس إذا ذكرها يقول لا يقبل هذا كل أحد وإنما يجوز منون يا فتى على ذا.
الاسم المستفهم عنه بمن	
413/2	87. وقال يونس: إذ قال رجل: رأيت زيدا وعمرا أو زيدا وأخاه أو زيدا أخاه عمرو فالرفع يرده إلى القياس.
414/2	88. وسألت يونس عن: رأيت زيدا بن عمرو فقال أقول من زيد بن عمرو لأنه بمتزلة اسم واحد وهكذا ينبغي إذ كنت تقول يا زيد بن عمر ... فتسقط التنوين.
414/2	89. ومن نون زيدا جعل ابن صفة منفصلة ورفع في قول يونس هذا باب إجراءهم صلة من وخبره إذا عنيت اثنين كصلة
415/2	90. اللذين وإذا عنيت جميعا كصلة اللذين فمن قوله عز وجل: ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ... ﴾ ومن ذلك قول العرب فيما حدثنا يونس: من كانت أمك وأيهن كانت أمك أحق تاء التأنيث لما عنى مؤننا كما قال يستمعون إليك حين عنى جميعا.
باب إذن	
15/3	91. وتقول إن تأتي آتك وإذن أكرمك إذا جعلت الكلام على أوله ولم تقطعه وعطفته على الأول وإن جعلته مستقبلا نصبت وإن شئت رفعت على قول من ألغى وهذا قول يونس وهو حسن لأنك إذا قطعت من الأول فهو بمتزلة قولك فإذا فعل إذا كنت مجيبا رجلا.
16/3	92. زعم عيسى بن عمر أن ناسا من العرب يقولون: إذن أفعل ذلك في الجواب، فأخبرت، يونس بذلك فقال لا تبعدن ذا، ولم يكن ليروى إلا ما سمع، جعلوها بمتزلة هل ويل.
37/3	93. ألم تسأل الربع القواء فينطق ❀ وهل تخبرنك اليوم ببدء سملق ... وزعم يونس أنه سمع هذا البيت بألم.

39/3	وقال الأعشى وأنشدناه يونس: ثم لا تجزوني عند ذاكم ❁ ولكن سيجزيبي الإله فيعقبا	.94
40/3	وسمعت يونس يقول: ما أتيتني فأحدثك فيما استقبل، فقلت له ما تريد به؟ فقال: أريد أن أقول ما أتيتني فأنا أحدثك وأكرمك فيما استقبل. وسألت الخليل عن قول الأعشى: إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا ❁ أو تتزلون فإننا معشر نزل فقال الكلام ههنا على قولك يكون كذا أو يكون كذا لما كان موضعها لو قال فيه أتركبون لم ينقض المعنى صار بمتزلة قولك، ولا سابق شيئا.	.95
50/3	وأما يونس فقال أرفعه على الابتداء كأنه أو أنتم تتزلون وعلى هذا الوجه فسر الرفع في الآية: كأنه قال: (أو هو يرسل رسولا) كما قال طرفة: أو أنا مفتدي وقول يونس أسهل، وأما الخليل فجعله بمتزلة قول زهير: بدالي أي لست مدرك ما مضى ❁ ولا سابق شيئا، إذا كان جانبا والاشترار على هذا التوهم بعيد كبعد « ولا سابق شيئا ».	.96
باب الجزاء		
70/3	ويجوز في الشعر: آتي من يأتيني، وقال الهذلي: فقلت تحمل فوق طوقك إنها ❁ مطبّعة من يأتها لا يضيرها هكذا أنشدناه يونس.	.97
79/3	هذا باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي تجازي بها حروف الجر لم تغيرها عن الجزاء وذلك قولك: على أيّ دابة أحمل أركبه وبمن تؤخذ أوخذ به هذا قول يونس والخليل جميعا.	.98
83/3	وأما يونس فيقول: إن تأتي آتيك وهذا قبيح يكره في الجزاء وإن كان في الاستفهام.	.99
باب الحروف التي تتزل متزلة الأمر والنهي		
101/3	وسألته عن قوله: أما أنت منطلقا فأنطلق معك فرفع وهو قول أبي عمرو وحدثنا به يونس.	.100

باب ما يضاف من الأفعال إلى الأسماء		
119/3	فإن قلت: يكون هذا يوم زيد أمير كان خطأ حدثنا بذلك يونس عن العرب لأنك لا تقول: كون هذا إذا زيد أمير.	101.
باب أن		
135/3	زعم يونس أنه سمع العرب تقول في بيت الأسود بن يعفر: أحقا بني أبناء سلمى بن جندل ❁ تهددكم إياي وسط المجالس فرغم الخليل: أن التهديد ها هنا بمتزلة الرحيل بعد غد، وأن بمتزلة وموضعه كموضعه.	102.
140/3	ويدلك على أن الكاف هي العاملة قولهم: هذا حق مثل ما أنك ها هنا، وبعض العرب يرفع فيما حدثنا يونس وزعم أنه يقول أيضا: ﴿... إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلٍ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ﴾	103.
باب من أبواب إن		
142/3	وسألت يونس عن قوله: متى تقول أنه منطلق؟ فقال: إذ لم ترد الحكاية وجعلت تقول مثل تظن.	104.
149/3	وزعم الخليل ويونس أنه لا تلحق هذه اللام من كل فعل ألا ترى أنك تقول: وعدتك إنك لخارج، إنما يجوز هذا في العلم والظن ونحوه...	105.
باب أفعال		
196/3	وأما ما جاء نحو هُشِل وتولب فهو عندنا من نفس الحرف مصروف حتى يجيء أمر يبينه، وكذلك فعلت به العرب، لأن حال التاء والنون في الزيادة ليست كحال الألف والياء، لأنهما لم تكثرا في الكلام زائدتين ككثرتهما، فإن لم تقل ذلك دخل عليك ان لا تصرف هُشِلا وهُشِلا وهو قول العرب والخليل ويونس.	106.
197/3	وإذا سميت رجلا بإثم لم تصرفه لأنه يشبه إضرب، وغذا سميت رجلا بإصبع لم تصرفه لأنه يشبه إصنع، وإذا سميته بأبلم لم تصرفه لأنه يشبه أقتل، ولا تحتاج في هذا إلى ما احتجت إليه ف يترتب وأشبهها لأنها ألف. وهذا قول الخليل ويونس.	107.

ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا	
206	108. وزعم يونس أنك إذا سميت رجلا بضارب من قولك ضارب وأنت تأمر، فهو مصروف.
ما لا ينصرف في المعرفة	
217/3	109. فإذا حقرت سرحان اسم رجل فقلت سرجين صرفته لأن آخره الآن لا يشبه آخر غضبان لأنك تقول في تصغير غضبان غضيبان.... وهذا قول أبي عمرو والخليل ويونس.
ما لا ينصرف في المذكر مما ليس في آخره حرف التأنيث	
221/3	110. ولو سميت رجلا قدما أو حشا صرفته فإن حقرته قلت قديم فهو مصروف، وذلك لاستخفافهم هذا التحقير كما استخفوا الثلاثة، لأن هذا لا يكون إلا تحقير أقل العدد وليس محقر أقل حروفا منه فصار كغير المحقر الذي هو أقل ما كان غير محقر حروفا. وهذا قول العرب والخليل ويونس.
باب تسمية المؤنث	
242/3	111. فإن سميت المؤنث بعمر أو زيد، لم يجوز الصرف هذا قول ابن أبي إسحاق وأبي عمرو فيما حدثنا يونس وهو القياس.
باب أسماء القبائل والأحياء	
249	112. إذا قالوا ولد سدوس كذا وكذا أو ولد جذام كذا وكذا صرفوه: ومما يقوي ذلك أن يونس زعم أن بعض العرب يقول هذه تميم بنت مر.
تسمية الحروف والكلم التي تستعمل وليس ظروفها	
259/3	113. لا أسماء غير ظروف ولا أفعالا فالعرب تختلف فيها يؤنثها بعض ويذكرها بعض كما أن اللسان يذكر ويؤنث زعم ذلك يونس وأنشدنا قول الراجز: كافا وميمين وسينا طاسما فذكر ولو يقل: طاسمة.
باب تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء	
267/3	114. وأما أمام فكل العرب تذكره، أخبرنا بذلك يونس.

باب تغيير الأسماء المبهمة إذا صارت علامات خاصة	
270/3	وذلك: ذا وذي وتا، وألا وألاء وتقديرها أنواع فهذه الأسماء لما كانت مبهمة تقع على كل شيء، وكثرت في كلامهم خالفوا بها ما سواها من الأسماء في تحقيرها... وهذا قول يونس والخليل ومن رأينا من العلماء.
الظروف المبهمة غير المتمكنة	
291/3	وأما يونس فكان يقول: من قدام، ويجعلها معرفة وزعم أنه منعها من الصرف أنها مؤنثة ولو كانت شامة كذا لما صرفها وكانت تكون معرفة وهذا مذهب إلا أنه ليس يقوله أحد من العرب.
باب الأحيان في الانصراف وغير الانصراف	
393/3	زعم يونس عن أبي عمرو وهو قوله أيضا وهو القياس أنك إذا قلت: لقيته العام الأول أو يوما من الأيام ثم قلت: غدوة أو بكرة وأنت تريد المعرفة لم تنون. وكذلك إذا لم تذكر العام الأول ولم تذكر إلا المعرفة ولم تقل يوما من الأيام كأنك قلت: هذا الحين في جميع هذه الأشياء فإذا جعلتها اسما لهذا المعنى لم تنون وكذلك تقول العرب.
باب الألقاب	
294/3	إذا لقبت مفردا. بمفرد أضفته إلى الألقاب وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل وذلك قولك: هذا سعيد كرز، وهذا قيس قفة قد جاء...
295/3	وإذا لقبت المفرد بمضاف المضاف بمفرد، جرى أحدها على الآخر كالوصف. وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل وذلك قولك: هذا زيد وزن سبعة وهذا عبد الله بطة يا فتى، وكذلك إن لقيت المضاف بالمضاف.
باب الشيين إذا ضم أحدهما إلى الآخر	
297/3	... ومنهم من يقول معد يكره فيجعله اسما واحدا فقلت ليونس هلا صرفوه إن جعلوه اسما واحدا وهو عربي؟ فقال: ليس شيء يجتمع من شيئين فيجعل اسما سمي به واحد إلا لم يصرف...
302/3	.. وأما يومٍ ويومٍ وصباحٍ مساءً وبيتٍ بيتٍ وبينٍ بينٍ فإن العرب تختلف في ذلك: يجعله بعضهم بمنزلة اسم واحد وبعضهم يضيف الأول إلى الآخر ولا يجعله اسما واحدا.. وزعم يونس وهو رأيه أن أبا عمرو كان يجعل لفظه كلفظ الواحد إذا كان شيء منه ظرفا أو حالا.

304/3	وزعم يونس: أن كفة كفة كذلك تقول: لقيته كفة كفة وكفة كفة.	.122
304/3	... والدليل على أن الآخر مجرور ليس كعشر من خمسة أن يونس زعم أن رؤية كان يقول: لقيته كفة عن كفة يا فتى، وإنما جعل هذا هكذا في الظرف والحال لأن حد الكلام وأصله أن يكون ظرفاً أو حالاً.	.123
باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الواو والياء		
312/3	وأما يونس فكان ينظر إلى كل شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة فإذا كان لا ينصرف لم ينصرف يقول هذا جوارى قد جاء ومررت بجوارى قبل وقال الخليل هذا خطأ لو كان من شأنهم أن يقول هذا في موضع الجر لكانوا خلفاء أن يلزموه الرفع والجر...	.124
312/3	ويقول يونس للمرأة تسمى بقاض: مررت بقاضي قبل ومررت بأعيمي منك. فقال الخليل: لو قالوا هذا حين اضطروا في الشعر فأجروه على الأصل.	.125
314/3	وسألناه عن بيت أنشدناه يونس: قد عجبت مني ومن يعبليا ❁ لما رأيتني خلقاً مقلولياً.	.126
316/3	وسألته عن رجل يسمى يغزو، فقال: رأيت يغزي قبل وهذا يغز وهذا يغزي زيد وقال لا ينبغي له أن يكون في قول يونس ألا يغزي وثبات الواو خطأ، لأنه ليس في الأسماء واو قبلها حرف مضموم..	.127
باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد		
324/3	وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرفون. بهما حرف واحد كقند وأن ليست واحدة منهما منفصلة من الأخرى كأنفصال ألف الاستفهام في قوله: أريد، ولكن الألف كألف أيم في أيم الله وهي موصولة كما أن ألف أيم موصولة، حدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، وهو رأيه.	.128
باب ما حذف الياء والواو فيه القياس		
339/3	وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة ولكنه شاذ قد قالوا في سليمة سليمي وفي عميرة كلب عميري، وقال يونس هذا قليل حبيث.	.129
341/3	وقال الخليل: الذين قالوا: تغلي ففتحوا مغيرين كما غيروا حين قالوا: سهلي وبصري في بصري ولو كان ذا لازما ما كانوا سيقولون في يشكر: يشكري، وفي جلهم جلهمي وأن لا يلزم الفتح دليل على أنه تغيير كالتغيير الذي يدخل في الإضافة ولا يلزم، وهذا قول يونس.	.130

343/3	وإن أضفت إلى فعل لم تغيره لأنها إنما هي كسرة واحدة كلهم يقولون. سمري، والدثمل بمثله النمر، تقول دولي وكذلك سمعناه من يونس وعيسى.	131.
باب الإضافة إلى فاعيل وفعيل من بنات الياء والواو		
344/3	وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون أميي فلا يغيرون لما صار إعرابها كإعراب ما لا يعتل شبهوه به كما قالوا طيبي. وأما عدي فيقال وهذا أثقل لأنه صارت مع الياءات كسرة.	132.
347/3	وحدثنا يونس أن أبا عمرو كان يقول في ظبية طيبي ولا ينبغي أن يكون في القياس إلا هذا إذ جاز في أمية وهي معتلة وهي أثقل من رميي	133.
347/3	وأما يونس فكان يقول في ظبية ظبوي وفي دمية وفي فتية فتوي.	134.
348/3	وأما يونس فجعل بنات الياء في ذا وبات الواو سواء ويقول في عروة: عروتي، وقولنا: الواو سواء وفي عروة: عروتي، وقولنا عرووي.	135.
352/3	وسألت يونس عن معزي ونفري فمن نون فقال: هما بمثله ما كان من نفس الكلمة، كما صار علياء حيث انصرف بمثله رداء في الإضافة والتثنية، ولا يكون أسوأ حالا في ذا حبلوي.	136.
355/3	وسألت يونس عن مرامي فقال: مرامي، جعلها بمثله الزيادة، وقال لو قلت: مراموي لفلت جباروي، كما أجازوا في حبلوي حبلوي.	137.
356/3	وزعم يونس أنه مثني بمثله معزي ومعطى وهو بمثله مرامي لأنه خمسة أحرف.	138.
361/3	وأما يونس فيقول: أختي وليس بقياس.	139.
باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين		
361/3	فإن شئت تركته في الإضافة على حاله قبل أن تضاف وإن شئت حذف الزوائد ورددت ما كان له في الأصل وذلك: ابن قاسم واست واثنان واثنان وابنة فإذا تركته على حاله قلت: اسمي واستي وابني واثنان في اثنين واثنين وحدثنا يونس: إن أبا عمرو كان يقوله.	140.

361/3	وزعم يونس أن أبا عمرو زعم أنهم يقولون: أبني، فتركه على حاله كما ترك دم.	141.
363/3	وأما يونس فيقول ثنتين وينبغي أن يقول هنتي في هنة لأنه إذا وصل فهي تاء كطاء التأنيث.	142.
363/3	... وقول بعض العرب فيما زعم يونس أخاه فهذا جمع فعل.	143.
باب الإضافة إلى ما ذهبت فأؤه من بنات الحرفين		
369/3	فإن قلت أضع الفاء في آخر الحرف لم يجن ولو جاز ذا الجاز أن تضع الواو والياء إذا كانت لاما في أول الكلمة إذا أضفرت، ألا تراهم جاءوا بكل شيء من هذا في التحقير على أصله وكذا قول يونس ولا نعلم أحدا يوثق بعلمه قال خلاف ذلك.	144.
باب الإضافة إلى الجمع		
278/3	وقال يونس إنما هي ربة ورباب، كقولك: جفرة وجفار وعلبة وعلاف، والرب الفرقة من الناس.	145.
باب التنئية		
388/3 وفي تنئية ما كان على أربعة أحرف فلما لم يستن كان الأقوى أولى حتى يستبين لك، وهذا قول يونس وغيره لأن الياء أقوى وأكثر.	146.
باب جمع الاسم الذي في آخره ياء التأنيث		
394/3	زعم يونس أنك إذا سميت رجلا طلحة أو امرأة أو سلمة أو جبلة ثم أردت أن تجمع جمعته بالياء كما كتب جامعة قبل أن يكون اسما لرجل، امرأة الأصل. ألا تراهم وصفوا المذكر بالمؤنث قالوا رجل ربة وجمعوها بالياء فقالوا ربعات ولم يقولوا ربعون وقالوا طلحة طلحات ولم يقولوا طلحة الطالحين فهذا يجمع على الأصل لا يتغير عن ذلك كما أنه إذا صار وصفا للمذكر تذهب الهاء.	147.
باب جمع الرجال والنساء		
395/3	... ضمن ذلك إذا سميت رجلا يزيد أو عمرو أو بكر كنت بالخيار إن شئت قلت: زيدون وإن شئت قلت أزياد كما قلت أبيات وإن شئت قلت الزيود وإن شئت قلت العمرون وإن شئت قلت العمور والأعمر... قال الشاعر وهو رؤي، فيما لحقته الواو والنون في الرفع والياء والنون في الجر والنصب: أنا ابن سعد أكرم السعدينا. والجمع هكذا في هذه الأسماء كثير وهو قول يونس والخليل.	148.

باب جمع الأسماء المضافة

409/3	وإذا جمعت أبا زيد قلت: أبا زيد ولا تقول أبو زيدين لأنّ هذا بمنزلة ابن كراع وإنما يكون معرفة بما بعده والوجه أن يقول: أبا زيد وهو قول يونس وهو أحسن من أبا الزيدين وإنما أردت أن تقول كل واحد منهم يضاف إلى هذا الاسم.	149.
باب تصغير ما كان على خمسة أحرف		
417/3	وذلك نحو: سفرجل وفرزدق وقبعثرى وشمردل وجحمرش وصهصلق، فتحقير العرب هذه الأسماء سفيرج وفريزد وشميرد وقبيعث وصهصيل.. وهذا قول يونس. وقال الخليل لو كنت محقرا هذه الأسماء لا أحذف منها شيئا كما قال بعض النحويين لقلت سفيرجل كما ترى حتى يصير على زنة دنينير فهذا أقرب وإن لم يكن من كلام العرب.	150.
باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف		
419/3	... وإنما صارت هذه الألف إذا كانت خامسة عندهم بمنزلة ألف مبارك وجوالق لأنها ميتة مثلها، ولأنها كسرت الأسماء للجمع لم تثبت فلما اجتمع فيها ذلك صارت عند العرب بتلك المنزلة، وهذا قول يونس والخليل وكذلك هذه الألف إذا كانت خامسة فصاعدا.	151.
باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقه ألف التأنيث		
419/3	... وإذا جاء شيء على عدة وحروف سرحان وآخره كآخر سرحان ولم تعلم العرب كسرتة للجمع فتحقير. كتحقير فعلان الذي له فعلى إذا لم تعلم فالذي هو مثله في الزيادتين والذي يصير في المعرفة بمنزلة أولى به حتى تعلم. والذي ذكرت لك في جميع ذا قول يونس.	152.
423/3	ولو سميت رجلا بسرحان فحقرتة: لقلت سريجين وذا قول يونس وأبي عمرو.	154.
423/3	وجميع ما ذكرت لك في هذا الباب وما أذكره لك في الباب الذي يليه قول يونس. وهو باب تحقير ما كان على أربعة أحرف فلحقته ألفا التأنيث أو لحقته ألف ونون كما لحقت عثمان.	155.

باب ما يحقر على تكسيرك إياه لو كسرته للجمع على القياس	
325/3	156. زعم يونس أنّ العرب تقول أيضا: خواتم ودوانق وطوابق على فاعل كما قالوا تابل وتوابل.
باب ما يحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات	
426/3	157. وكذلك حوالت إن شئت قلت: جويلق وإن شئت جويليق عوضا كما قالوا جواليق والعووض قول يونس والخليل.
432/3	158. وزعم يونس أنهم يقولون: صمامح ودمامك وفي صمصح دمكمك وإذا حقرت قلت صميمح ودميمك وجليلع....
439	160. وإن حقرت رجلا اسمه قبائل قلت قبيل وإن شئت قبيل وهذا قول الخليل. وأما يونس فيقول قبيل يحذف الهمزة إذا كانت زائدة كما حذفوا ياء قراشية وباء عفارية. وقول الخليل أحسن كما قال عفرية أحسن.
441/3	161. ... ومن قال في أسود أسيد وفي جدول: جدليل قال في فعولاء إن جاءت فعيلاه يخفف لنها صارت بمترلة السواكن، لأنها تغيرها وهي في مواضعها فلما ساوتها وحرجت إلى بايها صارت مثلهن في الحذف وهذا قول يونس.
442/3	162. وسألت يونس عن تحقير ثلاثين فقال ثلثون ولم يتقل شبهها بواو جلواء أن ثلاثا لا تستعمل مفردة على حد ما يفرد ظريف وإنما ثلاثون بمترلة عشرين لا يفرد ثلاث من ثلاثين كما لا يفرد العشر من العشرين ولو كانت إنما تلحق هذه الزيادة الثلاث التي تستعملها مفردة لكنت إنما تعني تسعة فلما كانت الزيادة لا تفارق شبهت بألفي جلواء.
باب ما ذهب عينه	
450/3	163. أخبرني يونس: أنّ الذي لا يهمز يقول: سلته فأنا أساله وهو مسوول إذا أراد المفعول.

باب تحقير ما حذف منه ولا يرد في التحقير ما حذف منه	
456/3	وزعم يونس: أن ناسا يقولون هو يتر على مثال هو يعر، فهؤلاء لم يحقروا هارا إنما حقروا هاترا، كما قالوا: روحل كأهم حقروا راجلا كما قالوا أبيضون كأهم حقروا أبني لا مثل أعمى.
457/3	وأما يونس فحدثني أن أبا عمرو وكان يقول في مر: مريئ مثل مريع وفي يري: يريئ يهرا ويجر لأنها بمنزلة ياء قاض فهو ينبغي له أن يقول مييت وينبغي له أن يقول في ناس أنيس لأهم حذفوا ألف أناس وليس من العرب إلا يقول يونس.
باب تحقير كل حرف كان فيه بدل	
459/3	وأما الألة وأشاعة فأليئة وأشيئة لأن هذه الهمزة ليست مبدلة، ولو كانت كذلك لكان الحرف خليقا أن تكون فيه الأية كما كانت في عباءة.. فليس له شاهد من الياء والواو فإذا لم يكن كذلك فهو عندهم مهموز ولا تخرجها إلا بأمر واضح وكذلك قول العرب ويونس.
-459/3 461	ومن ذلك منسأة تقول منيسئة لأنها من نسان... وجميع ما ذكرناه قول يونس والخليل.
461/3	وسالت يونس عن برية فقال: هي من برأت وتحقيرها بالهمز كما أنك لو كسرت صلاة رددت الياء فقلت: أصلية.
باب تحقير الأسماء التي تثبت الإبدال فيها وتلزمها	
-462/3 464	... وكذلك فعائل، لأن علته كعلة قائل وهي همزة ليست بمنتهى الاسم ولو كانت في فعائل ثم كسرتة للجمع لتثبت وجميع ما ذكرت لك قول الخليل ويونس.
باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي لا ماخن ياءات و واوات	
472/3	وأما عيسى فكان يقول أحي ويصرف وهو خطأ... وأما أبو عمرو فكان يقول أحي... وأما يونس فقله: هذا أحي كما ترى وهو القياس والصواب.

474/3	وتحقير فعائل كفعاثل من بنات الياء والواو ومن غيرها سواء، وهو قول يونس لأنهم كأنهم مدوا فعال أو فعول أو فعيل بالألف كما مدوا عذافر. والدليل على ذلك أنك لا تجد فعائل إلا مهموزا فهمزة فعائل بمتزلتها في فعائل، وياء مطايا بمتزلتها لو كانت في فعائل وليست همزة من نفس الحرف فيفعل بما ما يفعل بما هو من نفس الحرف إنما هي همزة تبدل من واو أو ياء أو ألف من شيء لا يهمز أبدا ... وهو قول يونس والخليل.	171.
باب من كسر على غير واحده المستعمل في الكلام		
493/3	زعم يونس أن من العرب من يقول في سراويل سربيلات وذلك لأنهم جعلوه جماعا بمتزلة دخاريض وهذا يقوي ذاك لأنهم إذا أرادوا بها الجمع فليس لها واحد في الكلام كسرت عليه ولا غير ذلك.	172.
باب ما عمل بعضه في بعض وفيه معنى القسم		
503/3	زعم يونس أن ألف أيم موصولة وكذلك تفعلها بما العرب وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في الرجل وكذلك أيم قال الشاعر: فقال فريق القوم لما نشدتم ❀ نعم وفريق ليمن الله ما ندرى سمعناه هكذا من العرب.	173.
باب ما يذهب التنوين فيه من الأسماء لغير الإضافة		
506/3	قال يونس: من صرف هنذا قال هذه هند بنت زيد فنون هنذا لأن هذا موضع لا يتغير فيه الساكن ولم تدركه علة، وهكذا سمعناه من العرب.	174.
باب ما يحرك فيه التنوين في الأسماء الغالبة		
507/3	وأما زيد ابن زيدك فقال الخليل: هذا زيد ابن زيدك وهو القياس وهو بمتزلة: هذا زيد ابن أخيك لأن زيدا إنما صار ههنا معرفة بالضر الذي فيه كما صار الأخ معرفة به، ألا ترى أنك لو قلت: هذا زيد رجل صار نكرة فليس بالعلم الغالب لأن ما بعده غيره وصار يكون معرفة ونكرة به وأما يونس فلا ينون.	175.
508/3	... وتقول: هذا زيد بني عمرو في قول أبي عمرو ويونس لأنه لا يلتقي ساكنان.	176.
514/3	زعم يونس أنك تقول: هلا تقولن، وألا تقولن وهذا أقرب لأنك تعرض، فكأنك قلت: افعل لأنه استفهام فيه معز العرض.	177.

518/3	زعم يونس أنهم يقولون ربما تقولن ذلك وكثير ما تقولن ذلك لأنه فعل غير واجب ولا يقع بعد هذه الحروف إلا و "ما" له لازمة، فأشبهت عندهم لام القسم.	178.
باب الوقف عند نون الخفيفة		
522/3	... وذلك قولك للمرأة وأنت تريد الخفيفة اضربي وللجميع: اضربوا وارموا، وللمرأة: ارمي واغزي فهذه تفسير الخليل وهو قول العرب ويونس.	179.
522/3	... وأما يونس فيقول: أحشى وأحشو وايزيد الباء والواو بدلا من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة. فقال الخليل: لا أرى ذلك إلا على قول من قال: هذا عمرو ومررت بعمرى وقول العرب على قول الخليل.	180.
باب ما كان واحدا يقع للجميع		
583/3	ويكون واحده على بنائه من لفظه إلا أنه مؤنث تلحقه ها التأنيث يتبين الأحد من الجميع... وقد قالوا: حلق ولك، ثم قالوا: حلقه وفلكة فخففوا الواحد حيث أحقوه الزيادة وغيروا المعنى، كما فعلوا ذلك في الإضافة وهذا قليل وزعم يونس عن أبي عمرو أنهم يقولون حلقة.	185.
باب ما كان على حرفين وليست فيه علامة التأنيث		
597/3	وإن كان أصله (فعلا) كسر من أدنى العدد على (أفعال) كما فعل ذلك بما لم يحذف منه شيء وذلك أت وأياء وزعم يونس أنهم يقولون: أخ وأخا، وقالوا: إخوان كما قالوا خرت وخربان والخرب: ذكر الحبارى.	186.
599/3	وزعم يونس أنهم يقولون: حرة وحرون، يشبهونها بقولهم أرض وأرضون، لأنها مؤنثة مثلها...	187.
600/3	زعم يونس أنهم يقولون أيضا: حرة واحرون يعنون الحار كأنه جمع إحرة ولكن لا يتكلم بها.	188.
باب تكسير ما عدة حروفه أربعة أحرف للجميع		
602/3	زعم يونس أن من العرب من يقول: صيود وصيد ويوض وبيض وهو على قياس من قال في الرسل: رسل.	189.

باب ما لفظ به مما هو مثني كما لفظ بالجمع	
622/3	190. زعم يونس أنهم يقولون: ضع رحالهم وغلمانهما وإنما هما اثنان قال الله عز وجل: ﴿ وَهَلْ أَتَاكَ نَبَأُ الْخَصْمِ إِذْ تَسَوَّرُوا الْمِحْرَابَ ﴾ (21) إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُودَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ ﴿
622/3	191. زعم يونس أنهم يقولون: ضربت رأسيهما وزعم أنه سمع ذلك من رؤية أيضا، أجره على القياس، قال هيمان بن قحافة: ظهراهما مثل ظهور الترسيين
باب الوقف في أواخر الكلم	
172/4	198. .. فالنصب والجر لا يوافقان الرفع في الاشمام وهو قول العرب ويونس والخليل.
باب يحذف من أواخر الأسماء في الوقف وهي الباءات	
183/4	199. وذلك قولك: هذا قاض وهذا غاز وهذا عم تريد القمي... وحدثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي وغازي وعمي..
184/4	200. وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال: أختار يا قاضي، لأنه ليس منونا، كما أختار هذا القاضي. وأما يونس فقال: يا قاض، قول يونس أقوى؛ لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر لأن النداء موضع حذف يحذفون التنوين ويقولون: يا جار ويا صاح ويا غلام أقبل.
باب التضعيف في بنات الواو	
405/4	201. وسألته عن قولهم معايا فقال: الوجه معاي وهو المطرد، وكذلك قول يونس وإنما قالوا معايا كما قالوا مداري وصحاري وكانت مع الياء أثقل إذ كانت تستثقل وحدها.
باب الإدغام في الحرفين	
443/4	202. ... وأما الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل قولك قرأ أبوك وأقري أباك، لأنك لا يجوز لك أن تقول قرأ أبوك فتحققهما فتصير كأنه إنما أدغمت ما يجوز فيه البيان لأن المنفصلين يجوز فيهما البيان أبدا فلا يجريان مجرى ذلك، وكذلك قالته العرب وهو قول الخليل ويونس.

الفهارس

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الأبيات الشعرية.
- قائمة المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقمها	الآية الكريمة	السورة
128	1	﴿إِلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾﴾	الفاتحة
70	33	﴿لِلْمَلَكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴿٣٣﴾﴾	البقرة
110	48	﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴿٤٨﴾﴾	البقرة
129	176	﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ..... ﴿١٧٦﴾﴾ ﴿الَّذِينَ صَدَقُوا ﴿١٧٦﴾﴾	البقرة
234	282	﴿وَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ سَبَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كِتَابًا فَرِهَنَّ ﴿٢٨٢﴾﴾ ﴿مَفْبُوضَةً...﴾	البقرة
125	1	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴿١﴾﴾	النساء
143	52	﴿فَبِأِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَفِيرًا ﴿٥٢﴾﴾	النساء
130	161	﴿لَكِنَّ الرَّاْسِحُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ... ﴿١٦١﴾﴾ ﴿سَنُوتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٦١﴾﴾	النساء
225	56	﴿... مَنْ يَزِيدُ مِنْكُمْ عَن دِينِهِ...﴾	المائدة
-109 112-111	122	﴿قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْبَغُ الصَّالِحِينَ صِدْقُهُمْ ﴿١٢٢﴾﴾	المائدة
242	45	﴿قَطَّعَ دَابِرَ الْفُؤْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴿٤٥﴾﴾	الأنعام

70	47	﴿... مَنِ إِلَهُ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ إِنْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الآيَاتِ...﴾	الأنعام
46	164	﴿.. وَمَحْيَاةٍ...﴾	الأنعام
70	10	﴿ لِّلْمَلَكِيَّةِ إِسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾	الأعراف
58	42	﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾	يونس
59	43	﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ ﴾	يونس
76	81	﴿ قَالَ مُوسَىٰ مَا حِثُّكُمْ بِهِ السِّحْرِ إِنَّ اللَّهَ سَيَبْطِلُهُ ﴾	يونس
46-43	89	﴿... وَلَا تَتَّبِعَنَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	يونس
72	51	﴿ يَفْقَوْمَ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾	هود
181	2	﴿ فَرَزْنَاكَ عَرَبِيًّا ﴾	يوسف
173	19	﴿... قَالَ يَبْشُرِي هَذَا غُلْمًا...﴾	يوسف
227	32	﴿... لَيْسَ جَنًّا وَلَيَكُونًا مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴿٣٢﴾ ﴾	يوسف
69	33	﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ ﴾	يوسف
172	63	﴿... فَأَرْسِلْ مَعَنَا آخَانًا نَّكْتُلُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾	يوسف
53	72	﴿... وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾	يوسف
141	84	﴿ يَا سَبْئِ عَلَىٰ يَوْسُفَ ﴾	يوسف

16	36	﴿ مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ... ﴾	الرعد
220	8	﴿...وَلِكُلِّ فَوْمٍ هَادٍ﴾	الرعد
220	12	﴿...وَمَا لَهُمْ مِّنْ دُونِهِ مِنْ وَّالٍ﴾	الرعد
117	12	﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَاتٍ... ﴾	الإسراء
70	61	﴿ لِلْمَلَكَةِ إِسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾	الإسراء
143	76	﴿... وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خَلْقَكَ إِلَّا فُلِيًّا﴾	الإسراء
70	49	﴿ لِلْمَلَكَةِ إِسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾	الكهف
36	76	﴿ لَتَّخَذَتْ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴿٧٦﴾ ﴾	الكهف
75	48	﴿ عَبَسَىٰ آلًا أَكُونُ بِدُعَاءِ رَبِّي شَفِيًّا ﴿٤٨﴾ ﴾	مريم
75	48	﴿ وَأَدْعُوا رَبِّي ﴾	مريم
81	69	﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾	مريم
78	70	﴿ قَالَ ءَأَمِنْتُمْ لَهُ، فَبَلَّ أَنْ أَدْنَ لَكُمْ ﴾	طه
181	110	﴿ فُرْءَانَا عَرَبِيًّا ﴾	طه
70	113	﴿ لِلْمَلَكَةِ إِسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾	طه
69	111	﴿ فَلِ رَبِّ إِحْكُم بِالْحَقِّ... ﴾	الأنبياء
60	61	﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾	الحج

163	111	﴿بَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا حَتَّىٰ أَنسَوَكُم ذِكْرَهُ﴾	المؤمنون
163	111	﴿وَكُنْتُمْ مِنْهُمْ تَضْحَكُونَ﴾	المؤمنون
52	19	﴿... فَمَا يَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا...﴾	الفرقان
181	195	﴿بَلِلسَانِ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾	الشعراء
65	10	﴿... وَابِي مُدْبِرًا...﴾	النمل
76	12	﴿يَلْبِنِي لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾	لقمان
224	18	﴿... وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ...﴾	لقمان
162	37	﴿زَوَّجْنَاكَهَا﴾	الأحزاب
48	31	﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٦٦﴾﴾	سبأ
120	12	﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾	سبأ
156	18	﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ جَمِيلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾	فاطر
161	22	﴿أَحْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَرْوَاهُمْ﴾	الصفات
76	102	﴿قَالَ يَبْنَِي إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾	الصفات
-70-38 141-140	15	﴿يَلْعَبَادِ بَاتَّفُونَ ﴿٦٦﴾﴾	الزمر
181	27	﴿فُرْءَانَا عَرَبِيًّا﴾	الزمر

33	42	﴿ وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ... ﴾	الزمر
141	50	﴿ فُلْ يَعْبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَفْنَوْا مِ رَّحْمَةِ اللَّهِ ﴾	الزمر
68	53	﴿...يَلْحَسِرَتِي عَلَىٰ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ... ﴾	الزمر
181	2	﴿ فُرُءَانَا عَرَبِيًّا ﴾	فصلت
181	5	﴿ فُرُءَانَا عَرَبِيًّا ﴾	الشورى
39	21	﴿ ذَٰلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ... ﴾	الشورى
181	2	﴿ فُرُءَانَا عَرَبِيًّا ﴾	الزخرف
140	68	﴿ يَعْبَادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ ﴾	الزخرف
161	51	﴿ كَذَٰلِكَ وَرَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ ﴿٥١﴾ ﴾	الدخان
228	24	﴿ أَلْفِيَا فِي جَهَنَّمَ... ﴾	ق
111	32	﴿ وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ ﴿٥١﴾ ﴾	ق
112	-41 42	﴿ وَاسْتَمِعْ يَوْمَ يُنَادِ الْمُنَادِ مِنْ مَّكَانٍ قَرِيبٍ ﴿٥١﴾ يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ذَٰلِكَ يَوْمَ الْخُرُوجِ ﴿٤٢﴾ ﴾	ق
170	17	(بَهْلٌ مِنْ مُدَّكِرٍ ﴿٤٧﴾)	القمر
54	7	﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ﴾	التغابن

160	18	﴿بَافِرُهُ وَآ مَا تَيْسَّرَ مِنْ الْفُرْعَانِ﴾	المزمل
240	-33 34	﴿وَاللَّيْلِ إِذَا أَدْبَرَ ﴿٣٣﴾ وَالصُّبْحِ إِذَا أَسْفَرَ﴾	المدثر
120	4	﴿بَلَىٰ قَدِيرِينَ عَلَيَّ أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ، ﴿٤﴾﴾	القيامة
158	21	﴿عَلَيْهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾	الإنسان
111	35	﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِفُونَ﴾	المرسلات
172	3	﴿وَإِذَا كَانُوا مِنْهُمْ أَوْ وَرَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾﴾	المطففين
229	16	﴿لَنَسْفَعًا...﴾	العلق
62	5-3	﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴿٣﴾ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ ﴿٤﴾ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ ﴿٥﴾﴾	المسد

فهرس الأحادس النبوة

الصفحة	الحديث	الحرف
160	(إِنَّ الْقُرْآنَ أَنْزَلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ فَاقْرَأُوا مِنْهُ مَا تَيَسَّرَ)	الألف
35	(رَحِمَ اللَّهُ أَبَا ذَرٍّ، يَمْشِي وَحَدُهُ، وَيَمُوتُ وَحَدُهُ، وَيُبْعَثُ وَحَدُهُ)	الراء
127	(من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث، ومن كان عنده طعام أربعة فليذهب بخامس أو سادس)	الميم

فهرس الأبيات الشعرية

الصفحة	البيت	الحرف
123	وَإِذَا تَكُونُ كَرِيهَةً أُدْعَىٰ لَهَا ❀ وَإِذَا يُحَاسُ الْحَيْسُ يُدْعَىٰ جُنْدَبُ	الباء
225	أُعَدُّدُ مِنَ الرَّحْمَنِ فَضلاً وَنِعْمَةً ❀ عَلَيْكَ إِذَا مَا جَاءَ لِلْخَيْرِ طَالِبُ	
122-14	عَجِبْتُ لَتِلْكَ قَضِيَّةً وَإِقَامِي ❀ فَيَكُم عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ أَعْحَبُ	الباء
52	وَمَا تَخَيَّفَ أَلْوَانًا مُفَنَّنَةً ❀ عَنِ الْمَحَاسِنِ مِنْ أَخْلَاقِهِ الْوُظْبِ	الباء
225	فَعُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ ❀ فَلَا كَعْبًا بَلَعْتَ وَلَا كِلَابًا	
151	أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا ❀ يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةٍ تَبِيْتُ	التاء
171	يَحْدُو ثَمَانِي مَوْلِعًا بِلِقَاحِهَا ❀ حَتَّى هَمَمَنْ بَرِيغِهِ الْإِرْتَاجِ	الجيم
207	وَقَفْتُ فِيهَا أُصِيلَانًا أَسْأَلُهَا ❀ عَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ	الذال
230	كَقَنْطَرَةِ الرَّومِيِّ أَقْسَمَ رَبُّهَا ❀ لَتُكْتَنَفَنَّ حَتَّى تُشَادَ بِقَرْمَدِ	
2	أَبْنِي لِبِنِّي لَسْتُمْ بِيَدِ ❀ إِلَّا يَدًا لَيْسَتْ لَهَا عَضْدُ	الذال
236	أَلَيْتُ لَا نُعْطِيهِ مِنْ أَبْنَائِنَا ❀ رُهْنًا فَيُفْسِدَهُمْ كَرَهْنٍ أَفْسَدَا	الذال
166	وَلَكِنَّ مَوْلَايَ امْرُؤٌ هُوَ خَانِقِي ❀ عَلَى الشُّكْرِ وَالتَّسَالِ أَوْ أَنَا مُفْتَدِي	الذال
164	إِنِّي أَتَانِي حَدِيثٌ لَا أُسْرُ بِهِ ❀ مِنْ عُلُوِّ لَا كَذِبٌ فِيهِ وَلَا سُخْرُ	الراء
135	يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ ❀ لَا يُلْقَيْنَكُمْ فِي سَوْءَةِ عُمُرُ	الراء
10	غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً ❀ حُصَيْنٍ عَيْطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرُ	الراء
20	وَالشَّيْبُ يَنْهَضُ فِي السَّوَادِ كَأَنَّهُ ❀ لَيْلٌ يَصِيحُ بِجَانِبِيهِ نَهَارُ	الراء
85	دَعَوْتُ لِمَا نَابِي مَسُورَا ❀ فَلَبِي فَلَبِي يَدَيَّ مِسُورِ	الراء
213	مَارَلْتُ أُغْلِقُ أَبْوَابًا وَأَفْتَحُهَا ❀ حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنَ عَمَّارِ	الراء
121	فَإِنَّ تَكُّ فِي أَمْوَالِنَا لَا نَضِيقُ بِهَا ❀ ذِرَاعًا وَإِنْ صَبْرٌ فَنَصْبِرُ لِلصَّبْرِ	الراء

128	سَمَّ العِداةَ وآفةَ الجُزْرِ والطَّيِّبُونَ معاقِدَ الأُزْرِ	لا يبعِدَنَّ قومي الذين هم النازليــــن بكل معترك	الراء
22	وَجُودٌ كَفَّفَكَ قد يُمسي وما فترًا	إنَّ الرياحَ لُتْمُسي وهي فاترة	الراء
209	نعم، وفريقٌ ليمنُ اللهُ ما نَدري	فَقَالَ فريقُ القومِ لما نَشَدْتُهُم	الراء
18	عَهدي بِجَنّاحِ إذا ما ازنَزًا كَأَنَّمَا لُرٌّ بِصَخِرِ لَزًا أحسنُ بَيْتٍ أَهْرًا وبَزًا	وأذرتِ الرِّيحُ ترابًا نَزًا كَأَنَّمَا لُرٌّ بِصَخِرِ لَزًا	الزاي
228	ضَرَبَكَ بالسَّوِطِ قونسَ الفَرَسِ	اضربَ عنكَ الهمومَ طارقَها	السين
147	إذا لَم يَكُنْ إلاَّ التَّيِّبُونَ شافِعُ	لأنَّهُم يَرجُونَ مِنْهُ شِفاةً	العين
41	ضَخَمِ الدَّسِيعَةَ ما جَدِ نَفاعِ	كم في بني سَعْدِ بنِ بَكرِ سَيِّدِ	العين
153	اتَّسَعَ الحَرَقُ على الرَّاقِعِ	لا نَسبَ اليَوْمَ ولا خَلَّةً	العين
165	وعِندَ سَيِّوِيهِ ذلكَ امْتَنَعِ	ويُؤنِّسُ التَّقَدِيمَ يَنوي فَرَفَعِ	العين
63	وما أَلْفَيْتَنِي جِلْمِي مُضاعَا	ذَرِينِي إنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطاعَا	العين
228	فقلتُ يا هنادُ لوماً أو دعا	يا هنادُ ما أَسرَعَ ما تَسعِسا	العين
57	فيها ازْدِهافُ أيما ازْدِهافِ		الفاء
36	نَسِيفًا كأفحوصِ القِطاةِ المُطَرِّقِ	وقد تَخَذتُ رِجْلِي إلى جَنبِ غَرزِها	القاف
124	د إن عاذرا لي وإن تاركا	وأحضرتُ عُذريَ عليه الشُّهُو	الكاف
72	لَم يَكْ شَيْءٌ يا إلهي قَبْلَكا	فكنتُ إذ كُنْتَ إلهي وَحَدَكا	الكاف
3	كوزًا على حنقٍ ورهطَ بلال	يا ضَبُّ عليٍّ أن تُصيبَ مَواِسمي	اللام
6	أو كُنتَ قُطربَ في الغريبِ المُشكَلِ ثم انتميت لرسُتم لم تَبْئَلِ	لو كُنتَ يُونسَ في دوائرِ نَحوه وحويتَ فقهَ أبي حنيفةَ كَلَّه	اللام

106	رِجَالِي أَمْ هُمُ دَرَجُ السُّيُولِ ❀	أَنْصَبُ لِلْمَتِيَّةِ تَعْتَرِيهِمْ	اللام
157	يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمَنِ وَأَشْمَلِ ❀		اللام
145	وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدَّخَالِ ❀	فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْذُهَا	اللام
166	أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ ❀	إِنْ تَرَكَبُوا فَرُكُوبُ الْخَيْلِ عَادَتُنَا	اللام
108	مَكَانَ الْقِرَادِ مِنْ أَسْتِ الْجَمَلِ ❀	وَأَنْتَ مَكَائِكَ مِنْ وَائِلِ	اللام
228	وَأَقْسَمَ حَقًّا إِنْ فَعَلْتَ لِيْفَعَلَا ❀	تَسَاوَرَ سِوَارًا إِلَى الْمَجْدِ وَالْعَلَا	اللام
81	فَأَبَيْتُ لَا حَرَجَ وَلَا مَحْرُومَ ❀	وَلَقَدْ أَبَيْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلِ	الميم
32	مَيَّزْتَ "عَشْرِينَ" كـ "كَمْ شَخْصًا سَمَا" ❀	مَيَّزَ فِي الْإِسْتِفْهَامِ "كَمْ" بِمِثْلِ مَا	الميم
63-62-61	وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهْدَمَا ❀	وَمَا كَانَ قَيْسُ هُلُكُهُ هُلُكَ وَاحِدٍ	الميم
228	شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا ❀	يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا	الميم
236	وَعَلَّقَتْ عِنْدَهَا مِنْ قَبْلِكَ الرَّهْنُ ❀	بَانَتْ سَعَادُ وَأَمْسَى دُونَهَا عَدْنُ	النون
46-45	وَلَا رَعَشِ الْبِنَانِ وَلَا الْجَبَانِ ❀ جَلِيلٌ وَالْتَقَّتْ حَلْقُ الْبَطَانِ ❀	وَلَمْ أَلِكْ دُونَهُ بِكَلِيلِ نَابِ وَلَا مُتَضَائِلِ إِنْ نَابَ خَطْبُ	النون
99	عِنْدَ الصَّفَاةِ الَّتِي شَرْقِيَّ حَوْرَانَا ❀	هَبَّتْ جَنُوبًا فِدِكْرِي مَا ذَكَرْتُكُمْ	النون
99	وَكَانَ الْكَأْسُ مَجْرَاهَا الْيَمِينَا ❀	صَدَدَتْ الْكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو	النون
141	بِلَهْفٍ وَلَا بَلِيَّتَ وَلَا لَوْ أَنِّي ❀	وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي	النون
33	وَكَرِيمٌ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ ❀	كَمْ يَجُودُ مُقْرِفٌ نَالَ الْعُلَا	الهاء
34	سَفَوَاءُ تَرْدِي بِنَسِيحٍ وَحَدِهِ ❀	جَاءَتْ بِهِ مُعْتَجِرًا يُبْرِدُهُ	الهاء
10	عَلَى رَعْمِهِ، مَا أَمْسَكَ الْحَبْلَ حَافِرُهُ ❀	فَلَمَّا خَشِيَتْ الْهُونَ وَالْعَيْرَ مُمْسِكِ	الهاء
207	عَيْتٍ حَتَّى يَقُولَ كُلُّ رَأٍ إِذْ رَاهُ ❀	فِي كُلِّ يَوْمٍ مَا وَكُلُّ لَيْلَاةٍ	الهاء
229	تَرَكَعَ يَوْمًا وَالِدَهُرُ قَدْ رَفَعَهُ ❀	وَلَا تُهَيِّنَنَّ الْكَرِيمَ عَلَّكَ أَنْ	الهاء

21	طَرَقَتْكَ زَائِرَةٌ فَحَيَّ خَيَّالَهَا ❁	الهاء
21	رَحَلَتْ سُمَيَّةٌ غُدُوَّةً أَجْمَالَهَا ❁	الهاء
21	فَأَصَبْتُ حَبَّةَ قَلْبِهَا وَطِحَالَهَا ❁	الهاء فرميتُ غَفْلَةَ عَيْنِهِ عَنِ شَاتِهِ
33	من الأَرْضِ مُحدودِبًا غَارُهَا ❁	الهاء تَوُّمٌ سَنَانًا وَكَمْ دُونَهُ
63	ولا ناعباً إلاَّ بَيْنَ غُرَابِهَا ❁	الهاء مشائيمُ ليسوا مصلحينَ عَشِيرَةً
117	ما بِالْهَا بِاللَّيْلِ زَالَ زَوَّالَهَا ❁	الهاء هذا النَّهَارُ بَدَا لَهَا مِنْ هَمِّهَا
115	مَنَاطَ الثُّرَيَّا قَدْ تَعَلَّتْ نُجُومُهَا ❁	الهاء وَإِنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ
145	تُمَسِّحُ حَوْلِي بِالْبَقِيعِ سِبَالَهَا ❁	الهاء أَتَيْتَنِي سَلِيمٌ قَضَّهَا بِقَضِيضِهَا
48	بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النَّيْقِ مِنْهُوِي ❁	الواو وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِحَتْ كَمَا هُوِي
73	كعبدِ عبدي عبدَ عبدِ عبدِ عبدِ عبدِ ❁	الياء واجعل منادى إن أضفته لـ "يا"
195	لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مُقْلُولِيَا ❁	الياء قَدْ عَجِبْتُ مِنِّْي وَمِنْ يُعِيلِيَا

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

ثانياً: المصادر والمراجع

- 1) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياضي المعروف بابن البناء (1117هـ)، ت: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط3، 2006م.
- 2) أثر يونس بن حبيب في سيبويه، د. وليد شعبان الفراجي، ط1، 2013م، دار البداية، عمان.
- 3) أخبار النحويين البصريين، أبو سعيد السيرافي (ت 369هـ)، تحقيق: طه محمد الزغبي، ومحمد عبد المنعم خفاجي، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط1، 1995م.
- 4) أدب الكاتب، ابن قتيبة الدينوري (276هـ)، ت: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
- 5) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي (745هـ)، تحقيق: رجب عثمان محمد - رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1418هـ.
- 6) أساس البلاغة، جار الله أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري (538هـ)، قراءة وضبط: محمد نبيل طريقي، دار صادر، بيروت، ط1، 1430هـ.

- 7) أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن بن علي بن محمد، عز الدين ابن الأثير (630هـ)، تحقيق: علي محمد عوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط1، 1994م.
- 8) أسرار البلاغة، أبو بكر عبد القاهر الجرجاني (471هـ)، تعليق: محمد محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.
- 9) أسرار العربية، أبو بكر ابن الأنباري (ت 577هـ)، تحقيق: صالح قدارة، دار الجيل للنشر، بيروت، ط1، 1995م.
- 10) الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي (911هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 2011م.
- 11) إصلاح المنطق، لابن السكيت، ت: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1949م.
- 12) الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5، دت.
- 13) الأصول في النحو، أبو بكر السراج البغدادي (ت 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، د ط، 1973م.
- 14) الأعراب الرواة، عبد المجيد الشلقاني، منشورات المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ليبيا، ط2، 1982م.
- 15) إعراب القرآن الكريم، أبو جعفر النحاس، تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

16) الأعلام الممنوعة من الصرف في القرآن الكريم، عبد العظيم خليل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2004م.

17) الأعلام، خير الدين بن محمود الزركلي (1396هـ)، دار العلم للملايين، ط5، 2002م.

18) أنباه الرواة، جمال الدين علي بن يوسف القفطي، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1424هـ.

19) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، أبو بركات الأنباري، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، د ت.

20) أنوار التزليل وأسرار التأويل، ناصر الدين البيضاوي (685هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1418هـ.

21) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، منشورات المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، د ط، د ت.

22) إيجاز التعريف في علم التصريف، محمد بن عبد الله الطائي الحياتي (ت 672هـ)، محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، الناشر: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 1422هـ.

23) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (745هـ)، ت: صديقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، 1420هـ.

- 24) بغية الوعاة في طبقات الغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، د ط، د ت.
- 25) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين الفيروزآبادي (817هـ)، دار سعد الدين، ط1، 1421هـ.
- 26) البيان والتبيين، أبو عثمان بن عمر بن بحر الجاحظ (ت 255هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 7، 1998م.
- 27) تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الغيض الملقب بمرتضى الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار البداية.
- 28) تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة: عبد الحلیم النجار، دار المعارف، القاهرة، ط5، د ت.
- 29) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن قايّمز الذهبي (748هـ)، ت: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1413هـ.
- 30) تأويل مشكل القرآن، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قنية (276هـ)، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 31) التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء العكبري، ت: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية.

- 32) التحرير والتنوير المعروف بتفسير ابن عاشور، محمد الطاهر بن عاشور التونسي (1393هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1، 1420هـ.
- 33) التعازي والمراثي والمواظع والوصايا، محمد بن يزيد، أبو العباس المبرّد (285هـ)، تحقيق: إبراهيم محمد حسن الجمل، مَهْضَة مصر للطباعة والنشر.
- 34) التعريفات، علي بن محمد الجرجاني (816هـ)، ت: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ.
- 35) التعليقة على كتاب سيبويه، أبو علي الفارسي (ت377هـ)، تحقيق: عوض بن محمد القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض، ط1، 1991م.
- 36) تفسير أبيات المعاني من شعر أبي الطيب المتنبّي، أبو المرشد سليمان بن علي المعريّ (492هـ)، د.ط، د.ت.
- 37) تفسير اللباب، أبو حفص عمر بن علي بن عادل (880هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 38) تهذيب التهذيب، الغمام أحمد بن حجر العسقلاني (ت652هـ)، دار الفكر لإحياء التراث العربي، ط1، 1991م.
- 39) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين بن علي المرادي (749هـ)، ت: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ.
- 40) التوقيف على مهمات التعاريف، محمد عبد الرؤوف المناوي، ت: محمد رضوان الدابة، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 1410هـ.

- 41) ثمار القلوب في المضاف والمنسوب، أبو منصور الثعالبي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط1، 1965م.
- 42) جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني (1364هـ)، المكتبة العصرية، صيدا-لبنان، ط28، 1414هـ.
- 43) الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي (170هـ)، ت: فخر الدين قباوة، ط5، 1416هـ.
- 44) جمهرة أشعار العرب، أبو زيد بن أبي الخطاب القرشي (170هـ)، تحقيق: علي محمد الجادى، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر، دط، دت..
- 45) جمهرة اللغة، الحسن بن دريد (ت 361هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار المعارف، بيروت، ط1، 1987م.
- 46) جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع، أحمد الهاشمي، دار الفكر، بيروت، ط12، 1978م.
- 47) حجة القراءات، عبد الرحمن بن زنجلة أبو زرعة (403هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1402هـ.
- 48) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي، عبد العالم سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1979م.

49) الخلل في شرح أبيات الجمل، أبو محمد ابن السيد البطليوسي (561هـ)، تعليق: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ.

50) الحيوان، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (255هـ)، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الجليل، بيروت- لبنان، 1416هـ.

51) خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجة الحموي (837هـ)، ت: عصام شقيو، دار مكتبة الهلال، بيروت، 2004م.

52) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093م)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط1، د.ت.

53) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 1952م.

54) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس أحمد بن يوسف السمين الحلبي (756هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

55) دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، د.ت، د.ط.

56) الدرر اللوامع على الهوامع لشرح جمع الجوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت1331هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1999م.

57) ديوان الأخطل، تقديم وشرح: كارين صادر، دار صادر، بيروت، ط1، 1999م.

- 58) ديوان الأعشى، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1400هـ، دط.
- 59) ديوان الإمام علي بن أبي طالب (رضي الله عنه)، تحقيق: د. عبد المجيد همّو، دار صادر، بيروت، ط1، 1431هـ.
- 60) ديوان الشماخ بن ضرار، تحقيق: صلاح الدين الهادي، دار المعارف، مصر، دط، دت.
- 61) ديوان الفرزدق، دار صادر، بيروت، ط1، 1427هـ.
- 62) ديوان المعاني، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن مهران العسكري (395هـ)، دار الجليل، بيروت، دط، دت.
- 63) ديوان جرير، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1406هـ، دط.
- 64) ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، 1407هـ، دط.
- 65) ديوان طرفة بن العبد، طرفة بن العبد الوائلي، تح: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1423هـ.
- 66) ديوان لبيد بن ربيعة العامري، لبيد بن ربيعة العامري (41هـ)، ت: حمدو طماس، دار المعرفة، ط1، 2004م.
- 67) ديوان مروان بن أبي حفصة (122هـ)، مروان بن سلمان بن يحيى بن أبي حفصة وكتبه أبو السمط.
- 68) الروض الأتق في شرح السيرة النبوية لابن هشام عبد الرحمن السهيلي (581هـ)، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الإسلامية.

- 69) زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين أبو الفرج بن محمد الجوزي (597هـ)، ت: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1422هـ.
- 70) سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: حسن هندأوي، دار القلم، دمشق، ط1، 1985م.
- 71) السنن الصغرى، البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسن بن علي، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة الرشد، الرياض، 2001م.
- 72) السنن للترمذي، أبو عيسى الترمذي، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1395هـ.
- 73) سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن قايماز الذهبي (748هـ)، مؤسسة الرسالة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، د.ط، د.ت.
- 74) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، عبد الحي بن عماد الحنبلي، دار الميسرة، بيروت، ط2، 1979م.
- 75) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن المصري (769هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م.
- 76) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي المصري (769هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1400هـ.

- 77) شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، أبو منصور الجواليقي (540هـ)، تقديم: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت.
- 78) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى الأشموني (900هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ.
- 79) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجليل، بيروت، دط، دت.
- 80) شرح التسهيل لابن مالك (682هـ)، ت: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، دار هجر، ط1، 1410هـ.
- 81) شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري (905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ.
- 82) شرح الحدود النحوية، علي بن محمد الفاكهي، تحقيق: محمد الطيب الإبراهيمي، دار النفائس، دط، 1996م.
- 83) شرح الدروس في النحو، محمد بن سعيد بن الدهان النحوي، تحقيق: الدكتور إبراهيم محمد الإدكاري، مطبعة الأمانة بدران شيرا، القاهرة، ط1، 1991م.
- 84) شرح الرضى لكافية ابن الحاجب، تحقيق: حسين بن محمد الحفطي، نشر إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام ابن سعود، المملكة العربية السعودية، دط، دت.

- 85) شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله ابن مالك (672هـ)، ت: عبد المنعم أحمد هريدي،
جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط1.
- 86) شرح المعلقات التسع، منسوب لأبي عمرو الشيباني (206هـ)، تحقيق: عبد المجيد همو،
مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 1422هـ.
- 87) شرح المفصل للزحشري، موفق الدين بن يعيش (643هـ)، ت: إميل بديع يعقوب، دار
الكتب العلمية، بيروت، 1422هـ.
- 88) شرح جمل الزجاجي، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي
(669هـ)، ت: فواز الشعّار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419هـ.
- 89) شرح ديوان الحماسة، أبو ابن الحسن المرزوقي الأصفهاني (421هـ)، تحقيق: غريد الشيخ،
دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ.
- 90) شرح شافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن الرضى الإستربادي (686هـ)، ت: محمد نور
الحسن ومحمد الزفراف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت،
1395هـ.
- 91) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: حنا الفاحوري،
دار الجليل، بيروت، د ط، د ت.
- 92) شرح شواهد المغني، جلال الدين السيوطي، مكتبة الحياة، بيروت، د.ط، د.ت.

- 93) شرح شواهد عبد القادر البغدادي صاحب الخزانة، 1093هـ، تحقيق: أ. محمد نور الحسن،
ومحمد الزخزاف، ومحمد يحيى عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- 94) شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف جمال الدين ابن هشام (761هـ)، ت:
محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط1، 1383هـ.
- 95) شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي (368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مدلي، وعلي سيد
علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2008م.
- 96) شرح ما يقع فيه التصحيف، أحمد الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق: الأستاذ عبد
العزیز أحمد، مطبعة مصطفى الحلبي، ط6، د ت.
- 97) الشوارد- ما تفرد به بعض أئمة اللغة، رضى الدين الحسن بين محمد الصغاني (650هـ)،
ت: مصطفى حجازي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرة، القاهرة، ط1، 1403هـ.
- 98) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس (395هـ)،
الناشر: محمد علي بيضون، ط1، 1418هـ.
- 99) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر، دار طوق
النجاة، ط1، 1422هـ.
- 100) طبقات الشعراء، ابن المعتز، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف، مصر، دط،
2009 م.

- 101) طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر الزبيدي (ت 379هـ)، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، د ط، 1973م.
- 102) طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي، (232هـ)، ت: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
- 103) العباب الزاخر واللباب الفاخر، الحسن بن محمد الصّغاني (650هـ)، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، العراق، 1980م.
- 104) العقد الفريد، ابن عبد ربّه الأندلسي، تحقيق: محمد التونجي، دار المدار الثقافية، ط1، 2009م.
- 105) عيون الأخبار، أبو محمد عبد الله مسلم بن قتيبة الدينوري (ت 276هـ)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، د ط، 1996م.
- 106) غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري الدمشقي الشافعي (ت 833هـ)، برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، 1996 م.
- 107) الفهرست، محمد بن إسحاق النديم (ت 380هـ)، تحقيق: رضا تجدد، مطبعة الاستقامة، دط، دت.
- 108) الفيصل في ألوان الجموع، عباس أبو السعود، دار المعارف، مصر.
- 109) القاموس المحيط، مجد الدين الفيروزآبادي (817هـ)، ت: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 1426هـ.

- 110) قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار رحاب، الجزائر، د ط، د ت.
- 111) الكامل في التاريخ، أبو الحسن الشيباني (630هـ)، ت: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط1، 1417هـ.
- 112) كتاب الأفعال، علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع (515هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1403هـ.
- 113) الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (180هـ)، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م.
- 114) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود الزمخشري (538هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ.
- 115) الكليات، أبو البقاء أيوب الكفوي، ت: عدنان درويش، ومحمد المصري. مؤسسة الرسالة، بيروت، 1419هـ.
- 116) اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، ت: غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1.
- 117) اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل (775هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد عوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.

- 118) اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب (النحو والصرف، البلاغة والعروض، اللغة، والمثل)، محمد علي السراج، تحقيق: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر، ط1، 1983م.
- 119) لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي (ت711هـ)، تحقيق: عبد الله علي الكبير، و محمد أحمد حسب الله هاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، مصر، د ط، دت.
- 120) اللوحة في شرح الملحّة، محمد بن الحسن الصائغ، تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2004م.
- 121) اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني (392هـ)، ت: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، 1972م.
- 122) مجالس العلماء، أبو القاسم الزجاج عبد الرحمن (339هـ)، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1403هـ.
- 123) مجالس العلماء، عبد الرحمان بن إسحاق الزجاجي (ت340هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، التراث العربي، الكويت، ط2، 1984م.
- 124) مجمع الأمثال، أبو الفضل الميداني (518هـ)، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.
- 125) المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، 458هـ، دار الكتب العلمية، 2000م.

- 126) مختار الصحاح، زين الدين محمد بن أبي بكر الرازي (666هـ)، ت: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط5، 1420هـ.
- 127) مختصر في شواذ القرآن، من كتاب البديع، لابن خالويه، مكتبة المتنبى، القاهرة، دط، دت.
- 128) المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت458هـ)، ت: خليل إبراهيم حفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1417هـ.
- 129) المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط7، دت.
- 130) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة حوادث الزمان، أبو محمد علي بن سليمان اليافعي، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، 1993م.
- 131) مراتب النحويين، أبو الطيب عبد الواحد اللغوي (ت351هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، ط2، 1974م.
- 132) المزهري في علوم اللغة، السيوطي، ت: محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل وعلي محمد البجاوي، المكتبة المصرية، بيروت، 1986م.
- 133) المستدرک علی الصحیحین، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيع (ت405هـ)، تحقيق: عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1411هـ/ 1990م.

- 134) المستطرف في كل فن مستطرف، أبو الفتح شهاب الدين الأبشيهي (ت852هـ)، عالم الكتب، بيروت - ط1، 1419هـ.
- 135) المستقصى في أمثال العرب، الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1987م.
- 136) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد الحموي (ت770هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.
- 137) المصون في الأدب، أبو أحمد الحسن العسكري (ت382هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت، ط2، 1984م.
- 138) معاني القرآن، أبو الحسن الأخفش الأوسط (ت215هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ.
- 139) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ)، ت: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط1.
- 140) معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت بن عبد الله الحموي (ت626هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1414هـ.
- 141) معجم الأدباء من العصر الجاهلي حتى سنة 2002م، كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، ط1، 2002م.
- 142) معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت الحموي (ت626هـ)، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م.

- 143) معجم المؤلفين، عمر بن رضا بن محمد راغب كحالة دمشق (1408هـ)، مكتبة المثني، بيروت، دار إحياء التراث، بيروت، د.ط، د.ت.
- 144) المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة بابستي قوال، دال الجليل للكتب العلمية، لبنان، ط1، 1992.
- 145) معجم ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (350هـ)، ت: أحمد مختار عمر، مؤسسة الشعب للصحافة والطباعة، القاهرة، 1424هـ.
- 146) المغرب في ترتيب المعرب، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المطرزي (610هـ)، دار الكتاب العربي، د.ط، د.ت.
- 147) مغني اللبيب عن كتب الأعراب، أبو محمد جمال الدين بن هشام (ت761هـ)، ت: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.
- 148) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، أبو عبد الله محمد بن عمر الملقب بفخر الدين الرازي (606هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط3، 1420هـ.
- 149) مفتاح العلوم، يوسف بن علي السكاكي (626هـ)، تعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3، 1407هـ.
- 150) المفصل في تاريخ النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1979م.

- 151) المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود الزمخشري، ت: علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م.
- 152) المقتضب، محمد بن يزيد، أبو العباس المعروف بالمبرد (285هـ)، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، دط، دت.
- 153) الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد المعروف بابن عصفور (669هـ)، مكتبة لبنان، ط1، 1996م.
- 154) من تاريخ النحو العربي، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (1417هـ)، مكتبة الفلاح، د.ط، د.ت.
- 155) الموشح في مآخذ العلماء عن الشعراء، أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى المرزباني (384هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ.
- 156) النحو الوافي، عباس حسن (1398هـ)، دار المعارف، مصر، ط3، ط15، دت.
- 157) نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمان بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، دط، 1998م.
- 158) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، ت: عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، الناشر: مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط1، 2005م.

- 159) النشر في القراءات العشر، ابن الجزري (883هـ)، ت: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، د.ط، د.ت.
- 160) نهاية الأرب في فنون الأدب، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري، تحقيق: مفيد قمحية وجماعة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ.
- 161) النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ.
- 162) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي (911هـ)، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- 163) وفيات الأعيان وأنباء الزمان، أبو العباس شمس الدين بن بكر بن خلكان (ت681هـ)، تحقيق: أحسان عباس، دار صادر، بيروت، د ط، د ت.
- 164) يونس البصري، أحمد مكّي الأنصاري، مطبوعات جامعة القاهرة بالخرطوم، 1973م.
- 165) يونس بن حبيب، حسين نصار، مكتبة الثقافة الدينية، ط 1، 2002م.

المجلات والمجامع:

- الخلاف بين سيبويه والخليل في الصوت والبنية، أحمد بن محمد بن أحمد القرشي، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الإنسانية، العدد 11، 1997م.
- قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

فهرس المحتويات

إهداء

شكر و عرفان

مقدمة أ-هـ

مدخل: ترجمة يونس بن حبيب

اسمه ونسبه 2

مولده 4

نشأته 5

أخلاقه ومذهبه 7

شيوخه ومصادر ثقافته 11

أ. شيوخه 12

ب. فصحاء الأعراب 17

ج. روايته للشعر 20

تلاميذه 23

مصنفاته 25

وفاته 26

الفصل الأول: الإسهامات المعرفية ليونس وأثرها في الساحة العلمية

المبحث الأول: خصائص منهجه النحوي 30

أولاً: المعالجة الوصفية انطلاقاً من وظيفة اللفظ 30

1/ مجيء مميز "كم" الاستفهامية جمعا 30

2/ جرّه مميز "كم" المفصول عنها بفاصل 32

- 33..... /3 مسألة (وحده) حال أم ظرف
- 36..... ثانيا: تقديم السماع والعناية به
- 40..... ثالثا: الجمع بين السماع والقياس
- 42..... رابعا: غلبة السماع على القياس
- 42..... /1 نون التوكيد الخفيفة
- 46..... /2 الإضمار الذي جرى مجرى الفعل
- 50..... /3 إجازته أن يأتي المفعول له من غير المصدر: إجراء الأسماء مجرى المصادر
- 53..... المبحث الثاني: أثره في كتاب سيبويه "مسائل الزعم"
- 54..... /1 مسائل الأخذ والتلمذة
- 61..... /2 مسائل المناظرة والمناقشة
- 66..... /3 مسائل الحياد
- 67..... أ. حذف ياء الإضافة من الأسماء وعلته
- 76..... ب. جواز حذف المضمرة المنفصل ووجوب حذفه
- 81..... ج. بناء "أي" وإعرابها
- 85..... د. ياء الأصل وياء المثني
- 87..... المبحث الثالث: آراء يونس في الكتاب
- جدول بالمسائل التي ظهرت فيها آراء يونس الواردة في كتاب سيبويه ملحوظات على آراء يونس
- 88..... ملحوظات على عرض سيبويه
- الفصل الثاني: جهوده النحوية**
- 98..... المبحث الأول: مسائل الانفراد والاجتهاد
- 98..... 1- مسألة في الظرف

119	2- مسألة الإضمار
127	3- ما ينتصب على المدح والتعظيم
131	4- النداء
133	المبحث الثاني: مسائل الاشتراك والمتابعة
133	1/ إضافة المنادى إلى نفسك
135	2/ تابع المنادى المؤكّد أو تكرر المضاف
136	3/ المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء
138	4/ الندبة
139	5/ ندبة النكرة والمبهم
142	6/ مسألة إذن
144	7/ مسألة تعريف الحال وتنكيره
146	8/ الاستثناء
149	المبحث الثالث: مسائل خلافية نحوية يونس طرف فيها
149	أ. خلافاته مع الخليل
151	المسألة الأولى: في نصب بعد لا النافية الداخلة عليها همزة الاستفهام
154	المسألة الثانية: إلحاق الصفة الألف في الندبة
156	المسألة الثالثة: إجراء الظروف مجرى الأسماء المتمكّنة
158	المسألة الرابعة: المنفي المضاف بلام الإضافة
160	ب. خلافاته مع جمهور النحويين
161	1/ تعدّي الفعل بالأداة
162	2/ تلاقي الفروع مع اختلاف الأصول: "التسخير والسخرية"
165	3/ تقدم الاستفهام على الشرط

الفصل الثالث: جهوده الصرفية

- المبحث الأول: مسائل الانفراد والاجتهاد 169
- 1 / مسألة الأسماء غير المتمكّنة 169
- 2 / مسألة في " ما لا ينصرف في المذكر مما ليس في آخره حرف التأنيث " 174
- 3 / مسألة في انعكاس العلة في الصرف وعدمه: (ما لا ينصرف في المعرفة) 176
- 4 / ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا 178
- 5 / ما حذف الياء والواو فيه القياس 180
- 6 / الإضافة إلى "فَعِيل" و"فُعِيل" 187
- 7 / مسألة: (الشيطان إذا ضم أحدهما إلى الآخر) 191
- 8 / ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الواو والياء 194
- 9 / التصغير والتكسير، والإبدال 197
- المبحث الثاني: مسائل الاشتراك والمتابعة 204
- 1 / مسألة: تصغير ما فيه ألف زائدة للوزن 204
- 2 / تصغير ما خرج عن غير القياس بشكل ما 205
- 3 / ما عمل بعضه في بعض و فيه معنى القسم 209
- 4 / حذف التنوين لكثرة الاستعمال، وبناء الكلمة 212
- 5 / تحقير بنات الياء و الواو 215
- 6 / إدغام المهمزتين 217
- 7 / حذف الياء في الأسماء المنقوصة 219
- 8 / مسألة في لغات العرب في مضعف الفاء والعين 221
- 9 / النون المؤكدة الخفيفة في الوقف 226

231.....	المبحث الثالث: مسائل خلافية صرفية يونس طرف فيها
231.....	أ. خلافاته مع الخليل
231.....	المسألة الأولى: تصغير ما كان على خمسة أحرف
232.....	المسألة الثانية: تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان
234.....	ب. خلافاته مع جمهور النحويين
234.....	1/ استعمالات الجموع ودلالاتها على المعاني باختلاف أوزانها
239.....	2/ مسألة تاء "كلتا"
240.....	3/ فَعَلَ وَأَفْعَلَ باختلاف معنى
243.....	4/ النسبة إلى ما فيه التاء
249.....	خاتمة وتوصيات
253.....	ملحق بالمسائل التي ضمّنها يونس رأيه وعالجها سيبويه

الفهارس:

278.....	- فهرس الآيات القرآنية
284.....	- فهرس الأحاديث النبوية
285.....	- فهرس الأبيات الشعرية
289.....	- قائمة المصادر والمراجع
310.....	- فهرس المحتويات

الملخص:

يُعالج هذا البحث الجهود اللغوية لعالم يُعدّ من أهمّ أعلام النحو العربي، وهو يونس بن حبيب الضبيّ، من خلال كتاب سيبويه. وهذا من أجل الوقوف أكثر على آرائه التي تُظهر علمه الكبير ودرايته الواسعة باللغة العربية. ومحاولة مقارنتها بآراء غيره من النحاة، وبيان أثرها في تطوير نظرية النحو.

الكلمات المفتاحية: الجهود اللغوية - يونس بن حبيب - كتاب سيبويه - الآراء - المقارنة - النحاة - الأثر - نظرية

النحو.

Résumé :

Cette recherche traite les efforts linguistiques d'un savant considéré comme l'un des plus célèbres en grammaire arabe. C'est Yunus Ben Habib Eddabi à travers le livre "Kitab" de Sibawayh. C'est pour s'arrêter plus sur ses visions qui montrent son grand savoir et connaissance en langue arabe, son essai de comparaison avec les visions d'autres grammairiens et son influence en développement la théorie du grammaire.

Mots clés : Les efforts linguistiques - Yunus Ben Habib - Kitab de Sibawayh - connaissance - comparaison - grammairiens - influence - la théorie du grammaire.

Abstract :

This research treats the linguistic efforts of a greater scholar considered as one of the most famous in Arabic grammar. It is Yunus Ben Habib Eddabi through the book "Kitab" of Sibawayh. This is to set more about his visions which show his great science and knowledge in Arabic language ; his trial to compare if with the visions of other grammarians and its influence in the development of the theory of grammar.

Key words : Linguistic effort - Yunus Ben Habib - Kitab of Sibawayh - knowledge - comparison - grammarians - influence - the theory of grammar.